كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلميـة

الحُذُوف الْمُعتَرَض عليها
لَــدَى
مُعْرِبِي القرآنِ الكريم

إعداد

د / فتحي أحمد عبدالعال إسماعيل

أستاذ اللغويات المساعد في كلية اللغة العربية بجرجا

(العدد الثالث والثلاثون – الجزء الرابع ٢٠١٤م)

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله الذي أنزل الكتاب تذكرة لأولي الألباب، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى الآل والأصحاب، وبعد ،،،

فالحذف مظهر من مظاهر تميز اللغة المتمثل في اختصارها، وهو دليل على سعتها، وقدرتها على تغيير طرائقها.

وهو يتطلب وجود مسوغ هو الدليل على المحذوف، وإذا وجد الدليل أصبح المحذوف في حكم الموجود.

وفي لغة العرب مفردات حصنت من الحذف لأهميتها، أو لعدم إغناء غيرها عنها؛ وإذا وقع الحذف فيها عُدَّ من ضرورات الشعر.

وقد وقع لمعربي القرآن آراء قالوا فيها بحذف تلك المفردات، وكان هذا سببًا في الاعتراض عليهم؛ وتضعيف تلك الآراء، أو استبعادها.

وفي هذا البحث نحاول الوقوف على خصائص تلك المفردات المحصنة من الحذف، وهل اتفقت كلمة النحويين حول منع حذفها، أم أن هناك شواهد تجعلنا نعدل من خلالها عن القول بالمنع إلى القول بالجواز، وسبيلنا في ذلك منهج الاستقراء لكلام العرب، مع عرض حجج المانعين وترجيح ما يتوافق مع صحيح القاعدة، ودقيق المعنى؛ لأن صناعة الإعراب يجب أن تكون وسيلة لخدمة المعنى .

ويبدو أن هدف المعترضين من وراء اعتراضهم هو ما ألمحوا إليه في مختتم ردهم لتلك الآراء وهو تنزيه القرآن من الحمل على القليل؛ ولذا وُجِدَتْ عندهم

عبارات من بينها: (لا ينبغي أن يُحمل عليه كتابُ الله)، و(لا ينبغي أن يُخَرَّجَ عليه كلام الله تعالى)، و(ما كان شاذًّا لا يُحمل عليه).

وقد سميت بحثي هذا " الحذوف المعترض عليها لدى معربي القرآن الكريم ".

ولاختياره للدراسة دوافع عدة منها :

الأول : كثرة الآيات التي عول فيها المعربون على حذف شيء يمنع النحويون حذفه.

الثاني : رغبت في الوقوف على ما يمتنع حذفه في الكلام، وعرض آراء النحويين حوله.

الثالث : أن هذه الدراسة خصصت بابًا واحدًا للاعتراض عليه، وهي محاولة لرصد واقع هذا الباب عند المعربين والمفسرين والنحويين، فمقصدها وغايتها تبيان الحذف الذي قيل بمنعه، وليس الحذف المتفق عليه، وهذا هو الجديد فيها.

وقد جاءت دراسة هذه الحذوف بعد المقدمة في تمهيد ومبحثين:

التمهيد : الحذف في العربية.

المبحث الأول : حذف الأسماء، وشمل :

الموصول الاسمي، وخبر كان، وضمير الشأن الواقع اسمًا لإن، والظروف والمجروراتِ وإبقاءُ عملِها، والمؤكَّد.

المبحث الثاني: حذف الحروف، وشمل:

الموصول الحرفي، وألف الاستفهام مع غير أم، وواو الحال، وواو القسم، وحروف العطف، وحروف الجزم وإبقاء عملها.

وقد سرت في هذه المبحثين على النحو التالي:

١- وضعت عنوانا لكل اعتراض.

٢- جمعت الآيات التي تندرج تحت قضية واحدة.

٣- بدأت الاعتراض بالمواضع التي اعترض على الحذف فيها، ثم أتبعتها بتفصيله وتأصيله من كتب النحويين.

أرجو أن تكون هذه الدراسة وافية بمقصودها، شاملة لأهدافها، كاشفة لما اعتُرض عليه مِنْ حذوفٍ في كتاب رب العالمين.

الباحث

تمهيد

الحذف في العربية

ما كان ملفوظًا به ثم قطع من اللفظ تخفيفًا، عبر عنه بالحذف، فالحذف هو القطع من الشيء، وهو عكس الإضمار الذي يعني الإخفاء، فالمخفي لم ينطق به ثم حُذِفَ، ولكنه مضمرٌ في النية مخفيٌّ في الخَلَد.(١)

غير أن استعمال الإضمار مكان الحذف قد نال نصيبًا كبيرًا من استعمال النحويين، قال سيبويه:" ولو قلت: هذا ضاربُ عبدِ الله وزيدًا، جاز على إضمارِ فِعْلٍ"(٢).

وفي المقتضب:" النحويون يجيزون إضمار هذه اللام للشاعر..." (٣).

وقال المجاشعي:" إضمار الهاء بعد (إنَّ) المشددة إنما يأتي في ضرورة الشعر"(٤).

وقال الزمخشري:" وعن ابن عباس: على القسم بإضمار حرف القسم" (٥).

وقال ابن عصفور:" إضمار الخافض وإبقاء عمله لا يجوز ..."(٦).

وقال أبو حيان:" وإضمار حرف العطف لا يجوز على الأصح"(٧).

---

(١) ينظر: نتائج الفكر في النحو ص ١٦٥.

(٢) الكتاب ١/١٧١.

(٣)٢/ ١٣٢.

(٤) النكت في القرآن ص٣٢١.

(٥) الكشاف ٤/٦٤٠.

(٦) شرح الجمل ١/٥٤٣.

(٧) البحر المحيط ٢/ ٤٢٥.

وهناك مصطلح ثالث وثيق الصلة بالحذف هو الاستتار، وهو خاص بالمضمرات، واستتارها على نية الوجود، والنحاة " سموا عدم وجودها استتارًا ولم يسموه حذفًا؛ لأن الاستتار على تقدير الوجود، والحذف على تقدير عدمه، فهم قالوا بوجودها مختفية لتكون المطابقة والربط بها مكفولين؛ إذ لا بُدَّ من ضمان توفير القرائن التي تدل على المعنى، ولو قالوا بحذفها لكانت هي نفسها في حال الحذف بحاجة إلى قرينة تدل عليها؛ إذ لا حذف بدون قرينة"[١].

الحذف من خصائص العربية:

الحذف مما اختصت به لغة العرب؛ حتى صار جل مقصود أهلها، وعليه مبنى أكثر كلامهم.[٢]

وقد عقد ابن جني بابًا عنونه بـ (باب في شجاعة العربية) ذكر فيه جملة من الأشياء التي تدلل على تلك الشجاعة، من هذه الأشياء الحذف، قال:" قد حذفت العرب الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة، وليس شئ من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضربٌ من تكليف عِلْمِ الغيب في معرفته"[٣].

غير أن تلك الشجاعة ليست على إطلاقها، فقول ابن جني: "وليس شئ من ذلك إلا عن دليل عليه"، يوضح حدود تلك الشجاعة؛ لذا كان في لغة العرب مفردات وتراكيب استعصت على الحذف.

وقال ابن مالك:" فإن دل دليل على المحذوف جاز الحذف"[٤].

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٥٦.

(٢) ينظر: الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي١/٦٦ .

(٣) الخصائص ٢/ ٣٦٠.

(٤) شرح التسهيل ٢/ ٧٢.

ووجود الدليل يجعل المحذوف في حكم الثابت، قال ابن هشام:" وأما حذف الشيء لدليل وتوكيده فلا تنافي بينهما؛ لأن المحذوف لدليل كالثَّابت"(١).

والدليل في أقرب مقصد له يعني معرفة المخاطب بالمحذوف؛ فـ " العرب لا تحذف من الكلام شيئًا لهم إليه حاجة إلا وقد أبقت دليلا على أنه مراد في الكلام"(٢).

وقد ذكر ابن هشام شروطًا ثمانية للحذف هي :

١- وجود دليل حالي أو صناعي.

٢- أَلا يكون ما يحذف كالجزء، فلا يحذف الفاعل ولا نائبه.

٣- أَلا يكون مؤكَّدًا.

٤- أَلا يُؤَدِّي حذفه إلى اختصار الْمُخْتَصر، فلا يحذف اسم الفعل دون معموله.

٥- أَلا يكون عاملاً ضعيفًا كالجار والجازم .

٦- أَلا يكون عوضًا عن شيء، فلا تحذف (ما) في: أما أنت مُنطَلقًا انطَلَقت.

٧- أَلا يُؤَدِّي حذفه إِلَى تهيئة الْعَامِل للْعَمَل وقطعه عَنهُ.

٨- أَلا يُؤَدِّي حذفه إِلَى إِعمال العامل الضَّعيف مع إمكان إعمال القوي.(٣)

حذوف القرآن :

حظي القرآن الكريم بكثير من الحذوف، قال ابن جني:" ألا ترى إلى ما في القرآن، وفصيح الكلام من كثرة الحذوف، كحذف المضاف وحذف الموصوف"(٤).

---

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص ٧٩٤.

(٢) تفسير الطبري ٥١٦/١٨ .

(٣) ينظر: مغني اللبيب ٧٨٦ – ٧٩٥.

(٤) الخصائص ٨٦/١.

وقال ابن الشجري:" حذوف القرآن كثيرة عجيبة"(١).

وقال المرتضي:" وفي القرآن من هذه الحذوف، والاستغناء بالقليل من الكلام عن الكثير مواضعُ كثيرة نزلت من الحسن في أعلى منازله؛ ولو أفردنا لما في القرآن من الحذوف الغريبة، والاختصارات العجيبة كتابًا لكان واجبًا"(٢).

الدراسات المتعلقة بالحذف النحوي:

كثرت البحوث والدراسات التي خصصت لدراسة الحذف النحوي في لغة العرب، فمنها:

١. أسس حذف الفعل وتقديره عند القدماء – د/ ابن إبراهيم السعيد، مجلة الأثر- كلية الآداب بجامعة ورقلة، الجزائر، العدد ٢٠- ٢٠١٤م، وهو بحث موجز جاء في خمس عشرة صفحة، وقد ألمح فيه الباحث إلى الأسس التي قام عليها حذف الفعل، والشروط التي تحكمها، وأهدافها.

٢. أسلوب الحذف على ضوء الدراسات القرآنية والنحوية- د/ محمد وليد سيف الدين، مجلة جامعة ذمار للبحوث والدراسات – اليمن، عدد ١٢، ٢٠١٠م، وهو بحث مختصر يقع في ست وعشرين صفحة، وقد حوى خمسة مباحث، هي: شروط الحذف، الحذف في الجملة الفعلية، الحذف في الجملة الاسمية، الحذف في الأسماء، الحذف في الحروف.

٣. تقدير الحذف والإضمار في ضوء نظرية العامل النحوي د/ صلاح الدين ملاوي- مجلة المخبر، جامعة بسكرة، الجزائر- العدد الثاني ٢٠٠٥م، يقع البحث في أربع وثلاثين صفحة، وقد وضح فيه ضوابط الحذف والتقدير، وصلة ذلك بالعامل النحوي.

(١) الأمالي ٢٣١/١.

(٢) أمالي المرتضي ٣٠٩/٢.

٤. الحذف في اللغة العربية – د/ يونس حمش خلف، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية – العراق، مجلد ١٠، عدد ٢، ٢٠١٠م ، يقع البحث في ست وثلاثين صفحة، وقد جعله في تمهيد وثلاثة مباحث، التمهيد بعنوان: الحذف وأدلته، والمباحث كانت في حذف الجملة، وحذف الكلمة، وحذف الحرف.

٥. الحذف في الأساليب العربية – د/ إبراهيم عبد الله رفيدة، منشورات كلية الدعوة الإسلامية – طرابلس، ٢٠٠٢م، تناولت تلك الدراسة ظاهرة الحذف وتوظيفها الأسلوبي، وجعلت لكل نوع من أنواع الكلمة حديثًا في الحذف، ثم ختمت بالكلام عن مسألة تقدير المحذوف.

٦. الحذف من التركيب وتوجيهه في كتاب سيبويه (دراسة في القاعدة والسياق)، إعداد/ عزيزة عبد الله الغوينم، رسالة ماجستير بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،١٤٣٢هـ، تقع هذه الرسالة في سبعين وثمانمائة صفحة، وقد شملت تمهيدًا، وستة فصول، وخاتمة، وفهارس فنية، وقد حاولت الباحثة استقراء مواضع الحذف من التركيب في كتاب سيبويه، مع إبراز عناصر السياق وأثرها في هذه الظاهرة، والوقوف على الأسس التي اعتمد عليها سيبويه في تقدير المحذوفات.

٧. الحذف والإضمار في النحو العربي (دراسة في المصطلح)، د/ عماد مجيد علي، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، عدد ٢، مجلد ٤، ٢٠٠٩م، بحث مختصر يقع في اثنتي عشرة صفحة، خصص لبيان معنى الحذف ودواعيه، والفرق بين الحذف والإضمار.

٨. الحذف والتقدير في النحو العربي، د/ علي أبو المكارم – دار غريب للطباعة والنشر، ٢٠٠٧م، وهي دراسة مستفيضة جاءت في أربعمائة صفحة، وقد جعلها المؤلف في ثلاثة أبواب كبيرة، ناقش في الباب الأول نظرية العامل

وأبعادها، واتجاهات النحاة في تناولها، وخصص الباب الثاني للتعريف بالحذف والتقدير، واستقصاء الظاهرة، ووضع في الباب الثالث منهجًا مقترحًا لحل مشكلات ظاهرتي الحذف والتقدير.

٩. ظاهرة الحذف في الجملة العربية، إعداد/ أحمد فالح مطلق، رسالة ماجستير، بجامعة اليرموك- ١٩٨٥م، جاءت الرسالة في مائة وست وسبعين صفحة، وحوت تمهيدًا، وسبعة فصول خصصت لدراسة الجملة في العربية، وحقيقة الحذف وقواعده، وما يحذف لكثرة الاستعمال، وما يحذف لعلة الطول، وما يحذف استغناءً، وما يحذف اتساعًا، وما يحذف مراعاةً لمقتضيات الصناعة.

١٠. ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، د/ طاهر سليمان حمودة- الدر الجامعية، الأسكندرية ١٩٩٨م، وهي دراسة كبيرة جاءت في ثلاثمائة وخمس عشرة صفحة، وشملت تمهيدًا عن الحذف، وخمسة فصول عرض فيها لأسباب الحذف، وأغراضه، وشروطه، وتقدير المحذوف، وأنواع الحذف ومواضعه.

١١. ظاهرة الحذف في كتب إعراب القرآن ومعانيه حتى القرن الرابع للهجرة- دراسة نحوية، إعداد/ علي أكرم قاسم يحيى، رسالة دكتوراه بكلية التربية- جامعة الموصل، ٢٠٠٦م، جاءت الرسالة في ثلاثمائة صفحة، وقد بنيت على تمهيد عن الحذف، ودواعيه، وشروطه، وعلاقته بالإضمار، وثلاثة فصول شملت حذف الفعل، والاسم، والحرف، وقد رتب الباحث الحذف حسب وروده في آيات القرآن الكريم مبتدئا بسورة الفاتحة ومنتهيًا بسورة الناس.

١٢. ظاهرة الحذف في النحو العربي – محاولة للفهم، للأستاذ بوشعيب برامو، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة – الكويت، مجلد ٣٤، عدد ٣، ٢٠٠٦م، يقع البحث في خمس وعشرين صفحة، ألقى الباحث الضوء فيه على

جملة من المفاهيم الخاصة بالحذف، كتعريف الحذف، والمقولات التي تحذف، ومبادئ الحذف، والتقدير، والتمثيل، والاتساع.

هذا ما أمكنني الاطلاع عليه من دراسات خاصة بالحذف النحوي، ومن خلال استعراضها لم أقف عند أصحابها على تناول حذوف القرآن التي كانت سببًا في اعتراض النحويين عليهم؛ لذا فإن الدراسة التي بين أيدينا تعالج موضوعًا جديدًا آمل أن يمثل إضافة في هذا الباب.

المبحث الأول

حذف الأسماء

قبل الولوج في هذا المبحث أشير إلى أن ما وقع الاعتراض علي حذفه من الأسماء لا يخرج سببه عن واحد من الأسباب التالية:

الأول: نقض الغرض الذي جيء به من أجله، وهو يشمل حذف الموصول، وضمير الشأن، والمؤكد؛ فالصلة، والتأكيد، والجملة المفسرة بالنسبة للموصول، والمؤكَّد، وضمير الشأن موضحات أتي بها توضيحًا وتفسيرًا للاسم المتقدم، فكيف يسوغ حذف الموضَّح وبقاء الموضِّح.

الثاني: نقض غرض المجيء بالباقي بعد حذفه، وقد جاء هذا مع خبر كان، وهو عند النظر مكمل لما نقص من كان؛ إذ هو عوض عن الحدث الذي نزع منها.

الثالث: ضعف المحذوف عن الحذف لضعفه في العمل، وقد ظهر هذا في الظرف والجار والمجرور عند جعلهما عاملا في نصب الاسم في الإغراء.

وسنقف عند كل موضع وقع الاعتراض عليه عند المعربين بجمع كل الآيات التي تندرج تحت باب من الأبواب النحوية، وسنحاول استقصاء ما ورد عليه في كلام العرب، حتى تظهر للعيان كثرته من قلته، لنرى بعد ذلك هل كان هذا الحذف خاصًا بالقرآن أم جاء في الشعر والنثر؟.

١ - حذف الموصول الاسمي

نص المعربون على جواز حذف الموصول دون وجود موصول آخر يدل عليه في كثير من آي القرآن؛ فمن ذلك :

١ - قوله تعالى: ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾[١].

قرأ ابن أبي عبلة: ﴿إِلاَّ وَسِعَهَا﴾[٢]، جَعَلَه فعلاً ماضيًا، وأوله بعضهم على إضمار (ما) الموصولة، وعليه يكون هذا الموصول المفعول الثاني لـ يكلف، كما أن (وُسْعَهَا) في قراءة الجمهور هو المفعول الثاني.[٣]

قال الثعلبي:" يريد: إلّا وَسِعَهَا أمره، أو أراد: إلّا ما وَسِعَهَا فحذف (ما)"[٤].

واعترض أبو حيان على هذا الرأي؛ لضعف حذف الموصول دون أن يدل عليه موصول آخر يقابله، وجوز أن يكون مفعولُ (يُكَلِّفُ) الثاني محذوفًا؛ لفهم المعنى، ويكون: وَسِعَهَا، جملة في موضع الحال، والتقدير: لا يكلف الله نفسًا شيئًا إلاَّ وَسِعَهَا، أي: وقد وَسِعَهَا، وهذا التقدير أولى – عنده – من حذف الموصول.[٥]

وتقدير أبي حيان فيه حذف المفعول، وحذف (قد) من جملة الحال، وتقدير حذف الموصول فيه حذف شيء واحد، وحذف شيء واحد أحسن من حذف شيئين.

---

(١) سورة البقرة من الآية ٢٨٦.

(٢) ينظر: مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص ٢٥.

(٣) البحر المحيط ٢/ ٣٨١.

(٤) الكشف والبيان عن تفسير القرآن ٢/ ٣٠٦.

(٥) البحر المحيط ٢/ ٣٨١.

وقال السمين:" وهذا لا يجوز عند البصريين، بل عند الكوفيين، على أنَّ إضمارَ مثلِ هذا الموصولِ ضعيفٌ جدًّا؛ إذ لا دلالةَ عليه...."[١].

ونَقْلُ السمين عدم الجواز عن الكوفيين يخالفه أن مذهبهم على الجواز، وقد نص هو نفسه عليه في رده على الزمخشري، وسيأتي كلامه في الآية السابعة.

٢ - **قوله سبحانه:** ﴿ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾[٢].

يجوز في (ما) وجهان:

الأول: أن تكون موصولة بمعنى الذي، والمعنى: ساء الذي يحكمون حكمُهم، فيكون (حكمُهم) مبتدأ، وما قبله الخبر، وحُذِف لدلالة (يحكمون) عليه.

الثاني: أن تكون تمييزًا على مذهب مَنْ يجيز ذلك في (بئسما)، فتكون في موضع نصب، والتقدير: ساء حكمًا حكمهم، ولا يكون (يحكمون) صفة لـ (ما) لأن الغرض الإبهام، ولكنْ في الكلام حذفٌ يدل عليه (ما)، والتقدير: ساء ما ما يحكمون ، فحذفت (ما) الثانية.[٣]

قال السمين:" (ما) هذه إن كانت موصولة، فمذهب البصريين أنَّ حَذْفَ الموصول لا يجوز"[٤].

(١) الدر المصون٢/٦٩٨.

(٢) سورة الأنعام من الآية ١٣٦.

(٣) ينظر: الدر المصون ٥ / ١٦٠.

(٤) السابق الصفحة نفسها.

٣ - قوله سبحانه: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾[١].

أجاز الفراء أن يكون قوله: ﴿إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ﴾ صلة لموصول محذوفٍ، تقديرُه: إلاَّ مَنْ إنهم، فالضميرُ في (إنهم) وما بعدَه عائدٌ على معنى (مَن) المقدرة.[٢]

قال الزجاج:" وهذا خطأ بَيِّنٌ، لأنَّ (مَنْ) صِلَتُها ﴿إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ﴾، فلا يجوز حذف الموصول، وتبقية الصلة"[٣].

وقد عرض أبو حيان رأي الفراء – هنا– ولم يعلق عليه، قال:" وعند الفراء المفعول محذوف، وهو موصول مقدر بعد إلاّ؛ أي: إلاّ مَنْ"[٤].

٤ - قوله سبحانه: ﴿وَما أَنتُمْ بِمُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَلا فِي السَّماءِ﴾[٥].

يرى ابن زيد[٦]، والفراء[٧] أن تأويله: ولا مَنْ في السماء بمعجز، قال الفراء:" يقول القائل: وكيف وصفهم أنهم لا يعجزون فِي الأرض ولا فِي السماء، وليسوا من أهل السماء؟ فالمعنى– والله أعلم– ما أنتم بمعجزين فِي الأرض ولا مَنْ

---

(١) سورة الفرقان من الآية ٢٠.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٦٤.

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/ ٦٢، وينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣/ ١٥٦.

(٤) البحر المحيط ٦/ ٤٤٩.

(٥) سورة العنكبوت من الآية ٢٢.

(٦) عبد الرحمن بن زيد بن أسلم العدوي، مفسر، ومحدث، روى عن أبيه زيد بن أسلم، وروى عنه عدد من المفسرين، ت سنة ١٨٢هـ. ينظر: معجم المفسرين ١/٢٦٥.

(٧) الدر المصون ٩ /١٦ .

فِي السماء بِمعجزٍ، وهو من غامض العربية للضمير الذي لم يظهر في الثاني...."[١].

وهو رأي ابن قتيبة، قال:" أراد: ولا مَنْ في السماء بمعجز"[٢].

وقال الأزهري:" وقولُ الفرّاءِ أَشهرُ في المعنى"[٣].

وقد رد بعضهم هذا الرأي، قال الكرماني:" وفيه بُعْدٌ؛ لأن الصلة لا تقوم مقام الموصول"[٤]، وقال أبو حيان:" وهذا عند البصريين لا يكون إلا في الشعر، لأن فيه حذف الموصول، وإبقاء صلته"[٥].

وزاد الشهاب الخفاجي في تضعيفه حذف الخبر مع عدم الحاجة إليه.[٦]

وبعضهم قدر في الآية موصولين محذوفين، واستبعده أبو حيان والسمين[٧]، وقال الآلوسي:" وزعم بعضهم أن الموصول محذوف في موضعين، وأنه مفعول به لمعجزين، وقال: التقدير: وما أنتم بمعجزين مَنْ في الأرض؛ أي: مِنَ الأنس والجن، ولا مَنْ في السماء؛ أي: مِنَ الملائكة -عليهم السلام- فكيف تعجزون الله -عز وجل-، ولا يخفى أن هذا في غاية البعد، ولا ينبغي أن يُخَرَّجَ عليه كلام الله تعالى"[٨].

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢/ ٣١٥.

(٢) تأويل مشكل القرآن ص ١٣٨.

(٣) تاج العروس ١٥/ ٢١٤.

(٤)غرائب التفسير وعجائب التأويل٢/٨٨٠.

(٥) البحر ٧/ ١٤٢.

(٦) حاشيه الشهاب علي تفسير البيضاوي ٩٦/٧.

(٧) ينظر: البحر ١٤٢/٧، ١٤٣، والدر المصون ١٦/٩ .

(٨) روح المعاني٢٠/ ١٤٩.

وذهب النحاس إلى أن المعنى مستقيم بغير حذف، قال:" .... الناس خوطبوا بما يعرفون، وعندهم أنه من كان في السماء فالوصول إليه أبعد، فالمعنى: وما أنتم بمعجزين في الأرض، ولو كنتم في السماء ما أعجزتم، ومثله: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ﴾[1]"[2].

وهو الأَوْلَى عند التدبر، وعليه لا يكون في الآية حذف؛ إذ الخطاب للناس، وليس لمن في السماء.

٥ - **قوله سبحانه:** ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا﴾[3].

قرأ الزهريُّ والضحَّاك (فَطَرَ) فعلاً ماضيًا[4]، وفيه ثلاثةُ أوجهٍ:

أحدُها : يرى أبو الفضل الرازي أنه صلةٌ لموصولٍ محذوفٍ؛ أي: الذي فَطَر، وقد حكى الزمخشري قراءةً تؤيِّد ما ذَهَبَ إليه، فقال:" وقُرِئَ ﴿الذي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وجَعَلَ الْمَلَائِكَةَ﴾"[5] فصرَّح بالموصولِ.

الثاني : أنه حال على إضمار (قد)، قاله أبو الفضل أيضًا.

(١) سورة النساء من الآية ٧٨.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٢٥٣/٣ .

(٣) أول سورة فاطر.

(٤) للضحاك في مختصر ابن خالويه ص ١٢٤.

(٥) الكشاف ٣ / ٦٠٤.

الثالث : أنه خبرُ مبتدأ مضمرٍ أي : هو فَطَر.[١]

وحذف الموصول خطأه أبو البقاء العكبري[٢]، وقال بعدم جوازه عند البصريين أبو حيان، والسمين الحلبي.[٣]

ونلحظ وجود الحذف في الوجوه الثلاثة، حذف الموصول، وحذف قد من جملة الحال، وحذف المبتدأ، غير أن الأول قُوِّي بورود هذا الموصول في قراءة أخرى.

٦ - **قوله سبحانه:** ﴿أَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاءُ بَنَاهَا﴾[٤].

التقدير في الآية: أأنتم أشد خلقًا أم السماء أشد خلقًا، ثم استأنف، فقال: بناها، وأوله الزجاج: أم التي بناها، وفيه نظر؛ فإنه لا يجوز حذف الموصول وإقامة الصلة مقامه.[٥]

هذا ما عزاه الكرماني إلى الزجاج، لكن الثابت في معاني القرآن وإعرابه عزو هذا إلى بعض النحويين، قال:" قال بعض النحويين: (بناها) من صلة السَّمَاءِ، المعنى أم التي بناها، وقال قوم: السماء ليس مِما يوصل، ولكن المعنى: أَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاءُ أَشَدُّ خَلْقًا"[٦].

---

(١) ينظر: الدر المصون ٢٠٩/٩.

(٢) ينظر: إعراب القراءات الشواذ ٣٤١/٢.

(٣) ينظر: البحر ٢٨٤/٧، والدر المصون ٢٠٩/٩.

(٤) سورة النازعات آية ٢٧.

(٥) ينظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل ١٣٠٤/٢.

(٦) ٥/ ٢٨٠.

٧ - **قوله سبحانه:** ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا ﴾[١].

يرى الفراء أن قوله(ثَـمَّ) صلةُ موصولٍ محذوف، والتقدير: إذا رأيت ما ثَمَّ رأيت نعيمًا.[٢]

قال الزجاج معترضًا عليه:" وهذا غَلَطٌ؛ لأن (ما) موصولة بقوله (ثَمَّ) على هذا التفسير، ولا يجوز إسقاط الموصول وترك الصلة، ولكن (رأيت) يتعدى في المعنَى إلى (ثَمَّ)" [٣].

وتبعه الزمخشري، قال:" ومن قال : معناه: (ما ثَمَّ) فقد أخطأ، لأن (ثَمَّ) صلة لما، ولا يجوز إسقاط الموصول"[٤].

ووقف أبو حيان في هذا الرأي موقف المناصر للحذف، وهو عكس رأيه في المسألة، قال:" وليس بخطأ مجمع عليه، بل قد أجاز ذلك الكوفيون، وثَمَّ شواهد من لسان العرب..." [٥].

وبمثل قوله قال السمين الحلبي:" وفي هذا نظرٌ؛ لأنَّ الكوفيين يُجَوِّزُون مثلَ هذا، واستدلُّوا عليه بأبياتٍ وآياتٍ"[٦].

تفصيل الاعتراض:

(١) سورة الإنسان آية ٢٠.

(٢) ينظر: معاني القرآن ٢١٨/٣.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٥/ ٢٦١.

(٤) الكشاف ٤/ ٦٧٣.

(٥) البحر المحيط ٣٩٠/٨.

(٦) الدر المصون ١٠/ ٦١٤.

رأينا في المواضع السبعة المتقدمة القول بحذف الموصول دون دليل يدل عليه، وقد أجازه من المعربين الفراء، وابن قتيبة، والأزهري، والثعلبي، وأبو الفضل الرازي.

وقد تباين الاعتراض على ذلك بين القول بالضعف، أو الخطأ، أو الغلط، والسبب انعدام الدليل على المحذوف، غير أنك لا تقف في كلام أكثرهم على تعليل للاعتراض يتعلق بالسياق والمعنى، وإنما يتلخص الرد في كون الحذف غير جائز أو مختصًا بالضرورة، وفيما يلي نعرض لرأي النحويين في المسألة.

مذهب الكوفيين والأخفش جواز حذف الموصول الاسمي وإقامة الصلة مقامه[١]، وتبعهم ابن مالك[٢]، قال في شواهد التوضيح:" وحذف الموصول لدلالة صلته عليه مما انفرد به الكوفيون، ووافقهم الأخفش، وهم في ذلك مصيبون"[٣].

وجوزوا ذلك قياسًا على (أن)، قال ابن مالك: " فالقياس على (أن) فإن حذفها مكتفى بصلتها جائز بإجماع، مع أن دلالة صلتها عليها أضعف من دلالة صلة الموصول من الأسماء عليه؛ لأن صلة الاسم مشتملة على عائد يعود عليه، ويميل المذهب إليه، وفى ذلك مَزيد على ما يحصل بالصلة، وصلة الحرف لا مزيد فيها على ما يحصل بها، فكان الموصول الاسمى أولى بجواز الحذف من الموصول الحرفى، وأيضًا فإن الموصول الاسمى كالمضاف، وصلته كالمضاف إليه، وحذف المضاف إذا علم جائز، فكذلك ما أشبهه"[٤].

(١) ينظر: شرح التسهيل١/٢٣٥، ومغني اللبيب ص ٨١٥، والمساعد ١/١٧٨.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/١٠٤٥.

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص١٣٣.

(٤) شرح التسهيل ١/ ٢٣٥.

وأنهم قد حذفوا الموصول وبعض الصلة، كما في قوله – صلى الله عليه وسلم –: (مَثَلُ المُهَجِّرِ كَمَثَلِ الَّذِي يُهْدِي بَدَنَةً، ثُمَّ كَالَّذِي يُهْدِي بَقَرَةً، ثُمَّ كَبْشًا، ثُمَّ دَجَاجَةً، ثُمَّ بَيْضَةً)[١]؛ لأن التقدير: ثم كالذي يهدي كبشًا، ثم كالذي يهدى دجاجة، ثم كالذي يهدى بيضة، وإذا حذف الموصول وأكثر الصلة، فحذف الموصول وبقاء الصلة بكمالها أحق بالجواز وأولى.[٢]

ومشى على هذا الرأي الرضي، قال:" ولا وجه لمنع البصريين من ذلك، من حيث القياس؛ إذ قد يحذف بعض حروف الكلمة، وإن كانت فاء، أو عينًا، كـ شية، وسه، وليس الموصول بألزق منهما"[٣].

ومما جاء منه محذوفًا في الشعر دون دليل على المحذوف قول الشاعر:

فـوالله مـا نلـتم ولا نيـل مـنكم ∴ بمعتـدل وفـق ولا متقـارب[٤]

أي : ما الذى نلتم وما نيل منكم.[٥]

وأجاز الأنباري والعكبري والرضي أن يكون من هذا قول الشاعر:

لَعَمْـرِي لأنـت البيـتُ أُكْـرِمُ أَهْلَـهُ ∴ وَأَقْعُـدُ فـي أَفْيَائِـهِ بالأصـائِلِ[٦]

---

(١) أخرجه البخاري في باب (الاستماع إلى الخطبة)١/٣١٤.

(٢) ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح ص١٣٤.

(٣) شرح الرضي على الكافية٣/ ٧١.

(٤) البيت من الطويل نسب إلى حسان في شرح التسهيل ١/٢٣٥، وإلى عبد الله بن رواحة في شرح التسهيل ٣/٢١٢، وشرح الكافية الشافية ٢/٨٤٦، وليس في ديوان أحدهما.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٢٣٥.

(٦) لأبي ذؤيب الهذلي في ديوان الهذليين ١/١٤١، ووالكامل للمبرد ٣/٥٤، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٤٢٩.

فجملة: (أُكْرِمُ أَهْلَهُ) صلة لموصول محذوف، تقديره: لأنت البيت الذي أكرم أهله.[1]

قالوا ذلك في معرض الرد على الكوفيين في احتجاجهم بهذا البيت على أن الاسم الظاهر إذا كانت فيه الألف واللام وُصِلَ كما يوصل الذي.

وذهب الفارسي إلى تأويل البيت على غير الحذف، قال:" ليس في البيت دلالةٌ على هذا الذي تأوَّله، وذلك أنه يجوزُ أن يكون (أُكْرِمُ أَهْلَهُ) جملةً مستأنفةً معطوفةً على الأولى، ولم تحتج إلى حرف العطف، لِمَا في الثانية مِن ذِكْر ما في الأولى"[2].

ومنه عند الأنباري أيضًا قول الشاعر:

عَـدَسْ مـا لعَبّـادٍ عليـكِ إمـارةٌ ∴ أمِنْـتِ وهـذا تَحْمِلِـينَ طَلِيـقُ[3]

قال في رد احتجاج الكوفيين بهذا البيت على استعمال اسمِ الإشارة اسما موصولا:" وأما قول الشاعر:.. وهذا تحملين طليق، فلا حجة لهم فيه؛ لأن (تحملين) في موضع الحال، كأنه قال: وهذا محمولًا طليق، ويحتمل أيضًا أن يكون قد حذف الاسم الموصول للضرورة، ويكون التقدير: وهذا الذي تحملين طليق، وحذف الاسم الموصول يجوز في الضرورة، قال الشاعر:

(١) ينظر: الإنصاف ٥٩٤/٢، واللباب علل البناء والإعراب ١٢١/٢، وشرح الرضي على الكافية ٧١/٣، والمقاصد الشافية ٥٠٢/١، وخزانة الأدب ٤٨٦/٥.

(٢) شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٤٢٩.

(٣) البيت من الطويل ليزيد بن مفرغ الحميري في أمالي ابن الشجري ٤٤٣/٢، وشرح المفصل ٣٦٤/١، والتصريح ٥٩٥/١.

لكم مَسْجِدَا اللهِ المَزُورَان والحَصَى ∴ لكم قِبْصُهُ من بين أَثْرَى وأقتَرا[1]

أراد: مَنْ أثرى ومَنْ أقتر، فحذف للضرورة، فكذلك ههنا".[2]

وخرَّج عليه ابن الطراوة أبياتًا أخرى من الشعر[3]، منها قول الشاعر:

أدارًا بحُزْوَى هِجْتِ للعَيْن عَبْرَةً ∴ فَمَاء الهَوَى يَرْفَضُّ أَو يَتَرَقْرَقُ[4]

أي: أدارًا التي بحزوى.

وقول الشاعر:

أَلاَ يا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ ∴ عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السّلامُ[5]

أي: يا نخلة التي من ذات عرق.

وقول آخر:

لعَلَّكَ يا تَيْسًا نَزَا فِي مريرةٍ ∴ مُعذَّبُ لَيْلَى أَنْ تَرَانِى أَزورُها[6]

أي: يا تيسًا الذي نزا.

(١) البيت من الطويل للكميت في ديوانه ص ١٥٥، وبغير نسبة في إصلاح المنطق لابن السكيت ص٣٩٧، وشرح التسهيل ٣/٣٢٣، والقِبْصُ: العدد الكثير من الناس.

(٢) الإنصاف ٢/ ٥٩٢، ٥٩٣.

(٣) ينظر: تمهيد القواعد لناظر الجيش ٧/٣٥٤٤، ٣٥٤٥.

(٤) البيت من الطويل لذي الرمة في ديوانه ١/٤٥٦، والكتاب ٢/١٩٩، والمقتضب ٤/٢٠٣.

(٥) البيت من الوافر منسوب إلى الأحوص في الخزانة ٢/١٩٣، وغير منسوب في الأصول لابن السراج ١/٣٢٦، وشرح الكافية للرضي ١/٢٤٦، ٣٥٦، ومغني اللبيب ص ٤٦٧.

(٦) البيت من الطويل لتوبة بن الحُمَيِّر في ديوانه ص٣٩، والكتاب٢/٢٠٠، والمقتضب ٤/٢٠٣.

وهذا مبني على عَدِّهِ النكرة المناداة في المواضع الثلاثة معرفة، وليست نكرة غير مقصودة، وما بعدها صلة لموصول محذوف[١]، ورد كلامه بأنه ليس من كلام العرب وصف هذه الكلمات بالمعرفة، وببطلان حذف الموصول.[٢]

وأجاز ابن مالك في قوله صلى الله عليه وسلم:(فَانْطَلَقْنَا إِلَى ثَقْبٍ مِثْلِ التَّنُّورِ، أَعْلَاهُ ضَيِّقٌ، وَأَسْفَلُهُ وَاسِعٌ يَتَوَقَّدُ تَحْتَهُ نَارًا)[٣]، أن يكون فاعل (يتوقد) موصولًا بـ (تحته)، فحذف وبقيت صلته دالة عليه؛ لوضوح المعنى، والتقدير: يتوقد الذي تحته نارًا، أو: يتوقد ما تحته نارًا، و(نارًا) تمييز.[٤]

ويرى البصريون أنه لا يجوز حذف الموصول الاسمي، إلا إن جاء شيء منه في الشعر[٥]، وحجتهم أن الصلة إنما هي لتخصيص الموصول وإيضاحه، ولا يسوغ حذف الموضح وبقاء إيضاحه، وهذا نظير (أجمعون) في التوكيد، لا يجوز أن تذكر ويحذف المؤكد.[٦]

ولذا لجأوا إلى تأويل الآيات القرآنية السابقة، وحمل ما جاء منه في الشعر على الضرورة.[٧]

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/٢١٨٥.

(٢) ينظر: تمهيد القواعد ٧/٣٥٤٦.

(٣) أخرجه البخاري في باب (ما قيل في أولاد المشركين)١/٤٦٥.

(٤) ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح ص١٣٣.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ١٠٤٥.

(٦) شرح الأبيات المشكلة الإعراب للفارسي ٤٢٨ .

(٧) همع الهوامع ١/ ٣٤٤.

وقد ظهر من خلال الاعتراض على حذف الموصول الاسمي عدة إشارات:

١ – كلام أبي حيان والسمين في قوله تعالى:﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا﴾ يثبت أنهما يدافعان عن القول بالحذف، مع أنهما في سائر المواضع يخصان ذلك بالضرورة، ويبدو أن الأمر هنا يتعلق بالزمخشري الذي غلط الفراء في رأيه.

٢ – أحسن النحاس في ربط عدم اختيار الحذف بالسياق في الآية الرابعة.

٢ – لا يوجد إشكال في المعنى في تقدير موصول محذوف في الآيات السبع موضع الاعتراض؛ وإن تفاوت التقدير بين القوة والضعف، المهم في ذلك أن إمكان التعويل عليه سائغ قد كثر القائلون به، ثم هو جارٍ على مذهب الكوفيين.

٢ – حذف خبر كان

اعترض أبو حيان الأندلسي على القائلين بحذف خبر كان في مواضع كثيرة من تفسيره البحر المحيط، فمن ذلك:

١ - **قوله تعالى:** ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾[١].

أجاز بعض الكوفيين في (كان) النقصان، وقدّر الخبر: وإن كان من غرمائكم ذو عسرة، فحذف المجرور الذي هو الخبر، أو: وإن كان ذو عسرة لكم عليه حق، وعلق أبو حيان عليه بقوله:" حذف خبر كان لا يجوز عند أصحابنا، لا اقتصارًا ولا اختصارًا"[٢].

٢ - **قوله سبحانه:** ﴿ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ ﴾[٣]

علق أبو حيان على رأي من يرى ارتفاع (رجل) على أنه اسم لكان محذوفة ناقصة، وخبرها محذوف بقوله:" وقيل: المحذوف فليكن، وجوّز أن تكون تامّة، فيكون رجل فاعلاً، وأن تكون ناقصة، ويكون خبرها محذوفًا، وقد ذكرنا أن أصحابنا لا يجيزون حذف خبر كان لا اقتصارا ولا اختصارا"[٤].

٣ - **قوله عز وجل:** ﴿لَا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ﴾[٥].

يحتمل الفعل أَبْرَحُ التمام بمعنى لا أزول، والنقصان بمعنى لا أزال، وعلى القول بالنقصان، ففي خبره وجهان:

---

(١) سورة البقرة من الآية ٢٨٠.

(٢) البحر المحيط ٢ / ٣٥٤ .

(٣) سورة البقرة من الآية ٢٨٢.

(٤) البحر المحيط ٢ / ٣٦٢ .

(٥) سورة الكهف من الآية ٦٠.

أحدُهما : أن يكونَ الخبرُ محذوفًا للدلالة عليه، تقديرُه : لا أبرحُ أسيرُ حتى أبلغَ، قال الطبري:" وكان بعض أهل العربية يوجه تأويل قوله: ﴿لا أَبْرَحُ﴾؛ أي: لا أزول، ويستشهد لقوله ذلك ببيت الفرزدق:

فَما بَرِحُوا حتى تَهادَتْ نِساؤُهُمْ ∴ ببطْحَاءِ ذِي قارٍ عِيابَ اللَّطائِمِ[(١)]

يقول: ما زالوا"[(٢)].

واعترض أبو حيان والسمين على الرأي الأول بأن ﴿لا أَبْرَحُ﴾ من أخوات كان، وحذف خبر كان وأخواتها لا يجوز، وإن دل على حذفه دليل.[(٣)]

الثاني : أنَّ في الكلام حَذْفَ مضافٍ تقديرُه: لا يَبْرَحُ مسيري حتى أبلغَ، ثم حذف (مسير) وأقيمت الياء مُقامَه، فانقلبَتْ مرفوعةً مستترة بعد أن كانت مخفوضةَ المحلِّ بارزةً، وبقي ﴿حتى أَبْلُغَ﴾ على حالِه هو الخبر.[(٤)]

٤ - **قوله سبحانه:** ﴿ ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسَاءُوا السُّوأَى أَن كَذَّبُوا﴾[(٥)].

قرئ بالرفع ﴿عاقبةُ﴾ [(٦)] على أنها اسم كان، واختلف في الخبر على وجهين:

أحدهما: أن يكون الخبر قوله: السُّوأَى.

---

(١) البيت من الطويل في شرح ديوانه٢/٤١٤، والمحرر الوجيز ٣/٥٢٧، والبحر٦/١٣٥، وروح المعاني ١٥/٣١١، وعياب اللطائم: يحملن ثيابهن المطيبة بالمسك.

(٢) تفسير الطبري ١٨/٥٦، وينظر: المحرر الوجيز ٣/٥٢٧.

(٣) ينظر: البحر ٦/١٣٥، والدر المصون ٧/٥١٧.

(٤) ينظر: الدر المصون ٧/٥١٧.

(٥) سورة الروم من الآية١٠.

(٦) قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وأبي جعفر ويعقوب. ينظر: إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر ٢/٣٥٤.

الثاني: أن يكون الخبر قوله: أَن كَذَّبُوا، مصدرًا، أو صفة لمصدر محذوف.(١)

وانفرد الزمخشري بوجه ثالث هو حذف الخبر، قال:"... ووجه آخر: وهو أن يكون ﴿أَسَاءُوا السُّوأَى﴾ بمعنى اقترفوا الخطيئة التي هي أسوأ الخطايا، و﴿أَن كَذَّبُوا﴾ عطف بيان لها، وخبر كان محذوف كما يحذف جواب لما ولو، إرادة الإبهام"(٢).

قال أبو حيان معلقًا على رأي الزمخشري:"... هذا فهم أعجمي، لأن الكلام مستقل في غاية الحسن بلا حذف، فيتكلف له محذوفًا يدل عليه دليل، وأصحابنا لا يجيزون حذف خبر كان وأخواتها، لا اقتصارًا ولا اختصارًا، إلا إن ورد منه شيء، فلا ينقاس عليه"(٣).

٥ - قوله عز وجل: ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾(٤).

انفك على وجهين:

الأول: بمعنى: انفصل، وهي تامة لا تحتاج إلى خبر.

وهو اختيار الطبري، قال:" ﴿ مُنفَكِّينَ﴾ في هذا الموضع عندي من انفكاك الشيئين أحدهما من الآخر، ولذلك صَلُح بغير خبر، ولو كان بمعنى ما زال، احتاج إلى خبر يكون تمامًا له"(٥).

---

(١) ينظر: الحجة للقراء السبعة ٤٤٣/٥، والتبيان في إعراب القرآن ١٨٥/٢، والمحرر الوجيز ٣٣٠/٤.

(٢) الكشاف ٣/ ٤٧٥.

(٣) البحر المحيط ٧/ ١٦٠.

(٤) أول سورة البينة.

(٥) تفسير الطبري ٥٤٠/٢٤.

وقال النحاس :" وهذا القول في العربية أولى؛ لأن ﴿ مُنفَكِّينَ﴾ لو كان بمعنى زائلين لاحتاج إلى خبر، ولكن يكون من: انفك الشيء من الشيء؛ أي: فارقه"(١).

الثاني: بمعنى: زال، ويلزمها حرف النفي، وهي ناقصةٌ، وخبرها محذوف تقديره: منفكِّين عارفين أَمْرَ محمدٍ صلى الله عليه وسلم.(٢)

وقد جوزه الفراء، قال:" وقد يكون الانفكاك على جهة يزال، ويكون على الانفكاك الَّذِي تعرفه، فإذا كانت على جهة يَزال فلا بد لها من فعل، وأن يكون معها جحد، فتقول: ما انفككت أذكرك، تريد: ما زلت أذكرك، فإذا كانت على غير معنى: يزال، قلت: قد انفككت منك، وانفك الشيء من الشيء، فيكون بلا جحد، وبلا فعل"(٣).

قال أبو حيان معترضًا على هذا الوجه:" وخبر كان وأخواتها لا يجوز حذفه لا اقتصارًا ولا اختصارًا، نص على ذلك أصحابنا "(٤).

تأويل حذف خبر ليس:

إن نقض منع الحذف بورود ما يشهد بحذف خبر ليس في كلام العرب، فقد أجيب عنه بما قاله أبو حيان:" ذكروا أنه قد حذف خبر ليس في الشعر في قوله:

(١) إعراب القرآن ٢٧٢/٥.

(٢) ينظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل ١٣٦٩/٢، والدر المصون ٦٧/١١.

(٣) معاني القرآن ٣/ ٢٨١.

(٤) البحر المحيط ٨/ ٤٩٥.

يرجو جِوارَك حين ليسَ مُجِيرُ[1]

على طريق الضرورة أو الندور، وما كان هكذا فلا يحمل القرآن عليه"[2].

وقال السمين:" فإن قيل: أليس أن البصريين لَمَّا استدَلَّ عليهم الكوفيون في أَن (ليس) تكون عاطفةً بقوله: إنما يَجْزِي الفتى ليسَ الجَمَلْ[3]

تأوَّلوها على حَذْفِ الخبر، وأنشدوا شاهدًا على حَذْفِ الخبرِ قولَه:

يبغى جِوارَك حين ليسَ مُجِيرُ

وإذا ثبت هذا ثبت في سائر الباب، فالجواب أن هذا مختصٌّ بـ ليس؛ لأنها تشبه لا النافية، و(لا) يجوز حذفُ خبرها، فكذا ما أشبهها.."[4].

تفصيل الاعتراض:

نُقِلَ جواز حذف خبر كان عن بعض الكوفيين، وورد غير معزو لقائل بعينه، ونسب في موضع إلى الزمخشري، وحجة المعترض واحدة وهي عدم جواز حذف الخبر اختصارًا أو اقتصارًا، غير أن الموضع الأخير قد شنَّعَ فيه أبو حيان على الزمخشري، ووصف فهمه بالأعجمي.

وفي حذف خبر كان وأخواتها رأيان للنحويين:

(١) عجز بيت من الكامل، وصدره: لَهْفِي عَلَيْك لِلَهْفَةٍ من خائفٍ، للشمردل الليثيِّ في الحماسة البصرية ٢٣٠/١، ولعبد الله بن أيوب التيمي في ديوان الحماسة بشرح المرزوقي ٩٥٠/١، وغير منسوب في مغني اللبيب ص ٨٢٥، وهمع الهوامع ٤٢٦/١.

(٢) السابق ٢ / ٩٨ .

(٣) عجز بيت من الرمل للبيد في ديوانه ص ٩١، وصدره: فإذا جُوْزِيْتَ قَرْضًا فاجْزِهِ، وشرح الرضي على الكافية ٢٠٩/٤، وخزانة الأدب ٢٩٦/٩.

(٤) الدر المصون ٦٤٤/٢.

فقد أشار ابن جني في كتاب التمام إلى ضعفه في السماع والقياس؛ لأنه عوض عن الحدث الذي نزع من كان وأخواتها، قال موضحًا هذه العلة عند تعليقه على من يرى حذفه في قول أبي صخر الهذلي:

ولـو أنَّهُـمْ قـالُوا لقـد كُنْـتَ مَـرَّةً ∴ عَرَفْـتُ ولـم أُنكِـر جَـوَابَ المُجَـاوِب[1]

:" أراد: كنت تحبهن فكيف تنهانا[2]، إذ استضعف من جهة السماع ومن طريق القياس جميعًا حذف خبر (كان)، وقلما مَرَّ بي منه، ووجه ضعفه من قبل القياس أن خبر (كان) إنما لزمها ليفاد منه الحدث المُخْتَرَم منها، ألا ترى أنك إذا قلت: كان زيدٌ قائما، فإنك إنما استفدت الحدث الذي هو القيام من (قائم) لا من (كان)، فـ (كان) وخبرها جميعًا يفيدان ما يفيده الفعل مجردًا بنفسه، فكما لا يجوز انفكاك الفعل من دلالة الحدث إلا في هذه الأفعال التي لزمها أخبارها أعواضًا مما جردت منه من أحداثها....، فكذلك لا يحسن حذف خبر (كان) لما ذكرت لك، وليس كذلك خبر المبتدأ؛ لأنه لم يؤت به عوضًا من حذف مخترم، فيلزم ترك حذفه كما يترك خبر الحديث من المثال المصوغ لتحصيل الحدث في أحد الأزمنة وهي المثل التي يسميها النحويون الأفعال، فهذا وجه امتناع حذف خبر كان وأخواتها من طريق القياس..."[3].

وأشار ابن إياز إلى أنه ضعيف في القياس، وقلما يوجد في الاستعمال، وإنما خالف بعدم الحذف ما يشبهانه وهما خبر المبتدأ لأنه أصله ، والمفعول لأنه منصوب بعد مرفوع؛ لكونه عوضًا من المصدر.[4]

(١) البيت من الطويل له في شرح أشعار الهذليين ٩١٦/٢.

(٢) قال بذلك أبو سعيد السكري. ينظر : شرح أشعار الهذليين ٩١٦/٢.

(٣) التمام في تفسير أشعار هذيل ص ١٧١.

(٤) ينظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ٦١٨/١.

وذهب أبو حيان إلى المنع، والآيات المتقدمة التي رَدَّ فيه القول بالحذف نص على مذهبه الثابت في تلك المسألة.

وقال السمين الحلبي في علة ذلك:" قلت: وَجهُ مَنْ منع ذلك أنه قال: صار الخبرُ مطلوبًا من جهتَيْن: من جهة كونه مُخْبَرًا به فهو أحدُ جُزْأي الإسناد، ومِنْ حيث كونُه منصوبًا بالفعلِ، وهذا مُنْتَقَضٌ بمفعولي (ظنَّ) فإنَّ كلاً منهما فيه المعنيان المذكوران، ومع ذلك يُحْذَفان – أو أحدُهما – اختصارًا ..."[(١)].

ونفهم مما أورده السمين ضعف هذه العلة لعدم اطرادها في مفعولي ظن.

وضعفه ابن هشام، قال:" وتقول: ما أحسنَ ما كانَ زيدٌ، فـ (ما) الثانية مصدرية و(كان زيد) صلتها، والجملة مفعول، ويجوز عند من جوز إطلاق (ما) على آحاد مَنْ يعلم أن تقدرها بمعنى الذي، وتقدر كان ناقصة رافعة لضميرها، وتنصب زيدًا على الخبرية[(٢)]، ويجوز على قوله أيضا أن تكون بمعنى الذي مع رفع زيد على أن يكون الخبر ضمير ما، ثم حذف، والمعنى: ما أحسن الذي كَانَهَ زيدٌ، إلا أن حذف خبر كان ضعيف"[(٣)].

ومنعه أيضًا الشاطبي جاء هذا عَرَضًا في كلامه عن شرط التمام في الفعل الذي يصاغ منه التعجب، قال:" لا يقال: ما أكون زيدا قائما، ولا: ما أظل زيدا

(١) الدر المصون ٦٨/١١.

(٢) قال المبرد عن هذا الوجه:" وَقد يجوز – وهو بعيد – مَا أحسن ما كان زيدًا، تجعل (ما) بمنزلة الذي، فيصير: مَا أحسن الذي كان زيدًا، كَأَنَّهُ كَانَ اسمه زيدًا، ثمَّ انتقل عنه؛ وَإِنما قبح هذا لجعلهم (ما) للآدميين، وَإِنَّمَا هذا من مَوَاضِع (مَنْ)، لأن (ما) إنما هي لذات غير الآدميين وصفات الآدميين". المقتضب ١٨٥/٤.

(٣) مغني اللبيب ص ٤١٨، ٤١٩.

سائرا؛ لأنك بين أمرين: إما أن تنصب الخبر[١] ولا تجره باللام، وإما أن تحذفه رأسًا، وكلاهما ممنوع، ولا تجره أيضا باللام؛ لأنه يصير على معنى آخر، وجر الخبر باللام أيضا غير صحيح، إذ لا يقال: زيد لِقائم، على معنى: زيد قائم"[٢].

وذهب إلى جوازه ابن جني في الخصائص، قال:" وقد حُذف خبر كان .. في نحو قوله :

أسكرانُ كان ابنَ المَرَاغة إذ هَجَا ∴ تميمًا ببطن الشام أم مُتَسَاكِرُ[٣]

ألا ترى أن تقديره: أكان سكران ابن المراغة، فلما حذف الفعل الرافع فسره بالثاني، فقال: كان ابنَ المراغة، و(ابن المراغة) هذا الظاهر خبر (كان) الظاهرة، وخبر (كان) المضمرة محذوف معها؛ لأن (كان) الثانية دلت على الأولى، وكذلك الخبر الثاني الظاهر دل على الخبر الأول المحذوف"[٤].

ومما حمل على الحذف في الشعر أيضًا قول ابن أحمر فيما أنشده سيبويه:

رَمانى بأمرٍ كنتُ منه ووالِدِى ∴ بَرِيئًا ومن أَجْلِ الطوِيَّ رَمانِى[٥]

أَي : كنت بَرِيئًا.

---

(١) حكى ابن السراج والزجاج عن الكوفيين: ما أكون زيدًا قائمًا، بناء على أصلهم أن المنصوب بعد كان حال. ينظر: التصريح ٢/٧١، وحاشية الصبان ٣/٣١.

(٢) المقاصد الشافية ٤ /٤٦١.

(٣) البيت من الطويل للفرزدق في الكتاب ١/٤٩، والمقتضب ٤/٩٤، ومغني اللبيب ص ٦٣٧، وشرح الرضي على الكافية ٤/٢٠٨.

(٤) ٢/٣٧٥.

(٥) البيت من الطويل له في الكتاب لسيبويه ١/ ٧٥، وغير منسوب في همع الهوامع ١/ ٤٢٦، وقد أورده جامع شعره ص١٨٦، ١٨٧، فيما نسب إليه وإلى الأزرق بن طرفة ابن العَمَرَّد الفراحي.

وجاز حذف الخبر لأمرين، أحدهما: أنه في الأصل خبر المبتدأ وقد ساغ واطرد حذف خبره، والآخر: أنه قد شابه المفعول بانتصابه بعد المرفوع، والمفعول سائغ شائع حذفه.(١)

وعلى الجواز جرى ابن الشجري، قال:" ومثال حذف خبر كان، أن يقول لك: من كان فى الدار؟ فتقول: كان أبوك، فتحذف الظرف، ويقول: من كان قائما؟ فتقول: كان حموك، فتحذف (قائما)" (٢).

ما تقدم يوضح صورة حذف خبر كان عند النحويين، ومنه نرى قلة شواهده في كلام العرب.

أما ما ورد منه في القرآن فيظهر منه أن تقدير حذف الخبر في آية سورة الكهف قد أدى معنى جديدًا في الآية لأن المتكلم وهو موسى – عليه السلام – كان في حال سير، وقد جاء مثل هذا الحذف في شعر الفرزدق، وأن تأويل الزمخشري للآية الرابعة تكلف واضح، لكن هذا لا يسوغ لأبي حيان التشنيع عليه في الرد كما فعل، أما الحذف في المواضع الثلاثة الباقية فلا يساعده المعنى، وفي غيره من الوجوه غَناء عنه.

(١) ينظر: التمام في تفسير أشعار هذيل ص ١٧١، وهمع الهوامع ١/ ٤٢٦.

(٢) أمالي ابن الشجري ٢/ ٦٣.

٣ - حذف ضمير الشأن الواقع اسماً لـ إنّ

في موضعين من كتاب الله – عز وجل – وجدنا أكثر المعربين يستبعدون كون اسم إن ضميرَ شأنٍ محذوفًا؛ لاختصاص حذفه بالشعر، وفيما يلي التفصيل:

١ - **قال تعالى:** ﴿ وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ وَلَكِنْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾[١].

قرأ بعضهم (لكنَّ) بتشديد النون[٢]، وفي تأويلها وجهان:

الأول: أن يكونَ اسمها (أنفسَهم) ، و(يظلمون) الخبر، والعائدُ من الجملة الخبرية على الاسم محذوفٌ تقديرُه: ولكنَّ أنفسَهم يظلمونها، فحُذِف، وحَسَّن حذفَه كونُ الفعلِ فاصلة، فلو ذُكِرَ مفعولُه لفات هذا الغرضُ.

الثاني: خَرَّجه بعضُهم على أن يكون اسمُها ضميرَ الأمر والقصة حُذِف للعلم به، و(أنفسَهم) مفعولٌ مقدَّمٌ لـ يظلمون، والجملةُ خبرٌ لها.[٣]

وهذا الوجه في الآية استبعده الزمخشري، وأبو حيان، والبيضاوي، والسمين، والآلوسي[٤]، وحجتهم أن حذف اسمِ هذه الحروف لا يجوز إلا في ضرورة الشعر.

---

(١) سورة آل عمران من الآية ١١٧.

(٢) قراءة عيسى بن عمر . ينظر: مختصر ابن خالويه ص ٢٩.

(٣) ينظر: الدر المصون ٣/٣٦١، ٣٦٢.

(٤) ينظر: الكشاف ١/٤٣٤، والبحر المحيط ٣/٤١، وتفسير البيضاوي ٢/٣٤، والدر المصون ٣/٣٦١ ، وروح المعاني ٤/٣٧.

قال أبو حيان:" ولا يجوز أنْ يعتقدَ أنَّ اسم (لكن) ضمير الشأن وحُذِفَ، وأنفسهم مفعول بـ (يظلمون)؛ لأن حذف هذا الضمير يختص بالشعر"[(١)].

٢ - **قال سبحانه:** ﴿ قَالُوا إِن هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[(٢)].

قرئ بتشديد (إن)[(٣)]، واختلف في الإعراب على وجوه :

منها ما نقله أبو إسحاق الزجاج عن النحويين القدماء، قال:" قال النحويون القُدَمَاء: ههنا هاء مضمرة، المعنى: إنَّهُ هذانِ لَسَاحِرَانِ"[(٤)].

ونسب ابن عطية هذا الرأي إلى الزجاج نفسه.[(٥)]

واستحسنه مكي، قال:" وقيل: الهاء مضمرة مع إن، وتقديره: إنه هذان لساحران، كما تقول: إنه زيد منطلق، وهو قول حسن، لولا أن دخول اللام في الخبر يبعده"[(٦)].

ورده المجاشعي؛ لـ " دخول اللام في الخبر، ولأن إضمار الهاء بعد (إنَّ) المشددة إنما يأتي في ضرورة الشعر"[(٧)].

---

(١) البحر المحيط ٣/ ٤١.

(٢) سورة طه من الآية ٦٣.

(٣) قرأ بها أبو جعفر، والحسن، وشيبة، والأعمش، وطلحة، وحميد، وأيوب، وخلف في اختياره، وأبو عبيد، وأبو حاتم، وابن عيسى الأصبهاني، وابن جرير، وابن جبير الأنطاكي، والأخوان، والصاحبان. ينظر: البحر ٦/٢٣٨.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٣٦٢، وينظر: إعراب القرآن النحاس ٣/٤٦.

(٥) ينظر: المحرر الوجيز ٤/٥٠.

(٦) مشكل إعراب القرآن ٢/٤٦٧.

(٧) النكت في القرآن ص٣٢١.

وقال أبو حيان:" وضعف هذا القول بأن حذف هذا الضمير لا يجيء إلا في الشعر، وبأن دخول اللام في الخبر شاذ"(١).

تفصيل الاعتراض:

أكثر المعربين – كما تقدم – على رد القول بحذف ضمير الشأن؛ لاختصاص حذفه بضرورة الشعر، وقد نص على اختصاصه بالشعر ابن الشجري، قال:" ... وحذفه مما لا يسوغ إلا فى الضّرورة...." (٢).

وقال ابن يعيش:" ولا يجوز حذفُ هذه الهاء إلّا في الشعر، لا يجوز في حال الاختيار: إنَّ زيدٌ ذاهبٌ، على معنَى: إنَّه زيدٌ ذاهبٌ"(٣).

وقال الكيشي(٤) معللاً منع حذفه:" وإن اتصل به (إنَّ) بقي بارزًا؛ لأن الحرف لا يتضمن الضمير"(٥).

ومما جاء منه في الشعر قول الشاعر:

إنَّ مَـنْ يَـدْخُلِ الْكَنِيسَـةَ يَوْمًـا ∴ يَلْـقَ فِيهَـا جَـآذِرًا وَظِبـاءَ(٦)

(١) البحر ٢٣٨/٦.

(٢) أمالي ابن الشجري ١٨/٢.

(٣) شرح المفصل ٣٣٦/٢.

(٤) مُحَمَّد بن أَحْمد بن عبد اللَّطِيف ذُو الْفُنُون شمس الدّين الكيشي مدرس النظامية ببغداذ، ولد ولد بكيش، وَتُوفِّي بشيراز سنة ٦٩٥هـ. ينظر: الوافي بالوفيات ١٠٠/٢.

(٥) الإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي ص ١٥٦.

(٦) البيت من الخفيف للأخطل في الحلل في شرح أَبْيَات الْجمل ص٢٨٧، وبغير نسبة في أمالي أمالي ابن الشجري ١٩/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٣٧/٢، ومغني اللبيب ص ٥٦، وهمع الهوامع ٤٩٧/١، وقال البغدادي في خزانة الأدب٤٥٨/١:" أَقُول: قد فتشت ديوَان الأخطل من رِوَايَة السكرِي فَلم أظفر بِهِ فِيهِ".

ولا يجوز أن يكون (من) اسم (إن) لأنه اسم شرط، وأسماء الشرط لا يتقدمها عامل إلا الخافض، بشرط أن يكون معمولاً لفعل الشرط، نحو قولك: بمن تمرر أمرر.(١)

وقول آخر:

فلا تَشْتُم المولى وتَبْلُغْ أذَاتَهُ ∴ فإنَّ بِهِ تُثْأى الأُمُورُ وَتُرْأبُ (٢)

يريد: فإنَّه (به) تثأى الأمور، والهاء إما للمولى، وإما ضمير الشأن.(٣)

وقول الأعشى:

إنَّ مَنْ لامَ في بني بِنْتِ حسَّا ∴ نَ أَلُمْهُ وأعْصِهِ في الخُطُوبِ(٤)

التقدير: إنَّه؛ أَي الشَّأن؛ لأن اسم الشرط لا يعمل فيه ما قبله.(٥)

وقول أمية بن أبي الصلت:

ولكنَّ مَنْ لا يَلْقَ أمرًا يَنُوبُهُ ∴ بعُدَّتِه يَنْزِلْ بِهِ وهْو أعْزَلُ(٦)

---

(١) ينظر: ضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٧٨.

(٢) البيت من الطويل لقُرَاد بن عَبَّاد في ديوان الحماسة بشرح المرزوقي ٦٧١/١، وغير منسوب في ضرائر الشعر ص ١٧٨، وشرح التسهيل لابن مالك ١٤/٢، يريد بالمولى تصلح الأمور وتفسد، ويقال: رأبت الثأي، كما يقال: رقعت الخرق.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١٤/٢.

(٤) البيت من الخفيف في ديوانه ص ٣٣٥، والكتاب ٧٢/٣، والتعليقة للفارسي ٧٩/٢، وأمالي ابن الشجري ١٨/٢، وضرائر الشعر ص ١٧٨، وشرح التسهيل ١٤/٢، وروايته في الديوان: مَنْ يلمني في بني ابنة حسَّان، وعليها فلا شاهد فيه.

(٥) مغني اللبيب ٧٨٩.

(٦) البيت من الطويل في ديوانه ص ٩٧، والكتاب ٧٣/٣، وضرائر الشعر ص ١٧٩، وشرح التسهيل ١٤/٢.

يريد: ولكنه من، قال ابن رشيق:" فحذف الهاء من لكنه لأنه جازى بـ مَنْ، ولو أعمل فيها (لكنَّ) لم يجز أن يجازي بها"[(١)].

وقول جميل:

ألا ليتَ أيامُ الصفاءِ جديدُ ∴ ودَهْرٌ تَوَلَّى يا بُثَيْنَ يَعُودُ[(٢)]

في رواية من رفع الأيام، يريد: ليتها أيام، وقد انفرد ابن عصفور بذكر هذه الرواية.[(٣)]

وقول الآخر:

كَأَن على عِرْنينِه وجَبينِه ∴ أقام شُعاع الشمسِ أو طلع البَدْرُ[(٤)]

يريد: كأنَّه على عرنينه.

وإنما كان حذف هذا الضمير شاذًّا؛ لأن فائدة ضمير الشأن تمكين ما يعقبه في ذهن السامع؛ لأنه موضوع لمبهم يفسره ما بعده، فإذا لم

(١) العمدة في محاسن الشعر وآدابه ٢/٢٧٣.

(٢) البيت من الطويل في ديوانه ص ٣٨، وفيه: (ريعانَ مكان أيام ، ودهرا بالنصب)، وضرائر الشعر ص ١٧٩، وفي الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب ص٣٧ " يروى بنصب (أيام) وجر (الصفاء) ورفعه، فأيام اسم ليت، و(الصفاء) مجرور بإضافة أيام إليه، في رواية من جر، وخبر ليت (جديد)، وذكره حملاً على الصفاء، في قول ثعلب، وعلى الزمان في قول أبي عليّ، ومن رفع (الصفاء) جعله مبتدأ، و(جديد) خبره، وموضع الجملة جر بإضافة (أيام) إليها".

(٣) ينظر: ضرائر الشعر ص ١٧٩.

(٤) البيت من الطويل بغير نسبة في ضرائر الشعر ص ١٧٨، وشرح الرضي على الكافية ٤/٣٧٦، وهمع الهوامع ١/٤٩٧، وخزانة الأدب ١٠/٤٥١.

يتعين للسامع منه معنى انتظر ما بعده، ولهذا اشترط أن يكون مضمون الجملة مهمًّا، وهذه الفائدة مفقودة عند حذفه.(١)

ولأن الجملة المفسرة التي بعده – وإن كانت في الخبر – تشبه الجملة الواقعة صفة في نحو قولك: رأيت رجلاً يحبه عمرو، في أن كل واحدة من الجملتين مفسرة لما قبلها، والجملة الواقعة صفة يقبح حذف موصوفها وإبقاؤها، فكذلك أيضًا يقبح حذف ضمير الشأن والقصة وإبقاء الجملة المفسرة له.(٢)

فإن أدى حذفه إلى مباشرة (إن) وأخواتها للفعل، كان قبيحًا في الكلام والشعر، لأنها حروف طالبة للأسماء، فاستقبحوا لذلك مباشرتها للأفعال.(٣)

ومنه قول الراعي النميري :

فلوْ أنَّ حُقَّ اليومَ منكمُ إقامةٌ ∴ وإنْ كانَ سَرْحٌ قدْ مضى فَتَسَرَّعا(٤)

وقول الآخر:

فليتَ دَفَعْتَ الهَمَّ عنِّيَ سَاعةً ∴ فبِتْنَا على ما خَيَّلَتْ ناعِمَيْ بَالِ(٥)

(١) ينظر: حاشية الصبان ١١٩/١.

(٢) ينظر: ضرائر الشعر ص ١٧٩.

(٣) ينظر: السابق الصفحة نفسها.

(٤) البيت من الطويل في ديوانه ص ١٦٧، والكتاب ٧٣/٣، والإنصاف ١٤٦/١، وضرائر الشعر ص ١٧٩، وشرح التسهيل ١٤/٢.

(٥) البيت من الطويل لعدي بن زيد العبادي في ذيل ديوانه ص ١٦٢، والعمدة لابن رشيق ٢٧١/٢، ورد بغير نسبة في أمالي ابن الشجري ١٨/٢، والإنصاف ١٤٩/١، والتبيين عن مذاهب النحويين ص ٣٣٩، وضرائر الشعر ص ١٨٠، وشرح التسهيل ١٣/٢.

فيحتمل أن يكون المحذوف فيهما ضمير الشأن، وهو قبيح لمباشرة الناسخ للفعل، ويحتمل أن يكون المحذوف ضمير المخاطب، وحملها على هذا الوجه أولى، لأنه لا يلزم فيه من القبح ما يلزم في الوجه الأول. (١)

غير أن هذا الضمير يجوز حذفه مع (أن) المفتوحة المخففة و(كأن) المخففة، فإنهم استسهلوه معهما؛ لكونه في كلام بني على التخفيف، فحذفه تبع لحذف النون، ورب شيء يحذف تبعًا ولا يحذف استقلالاً، كالفاعل يحذف مع الفعل، ولا يحذف وحده، ولأَنَّهُ لَو ذُكر لوجب التشديد؛ إذ الضمائر ترد الأشياء أصولها. (٢)

وذهب الرضي إلى جواز حذف الشأن مع (إنَّ) بكثرة في الشعر، وصحح جوازه في غير الشعر قليلا، لكن بشرط ألا يلي الأحرف فعل صريح، لكراهة دخول الأحرف المختصة بالاسم على الفعل الصريح، فلا تقول: إنَّ قام زيد، بمعنى: إنَّه قام زيد. (٣)

وإنما جاز حذفه من غير ضعف، لبقاء تفسيرة، وهو الجملة فهو كالزائد. (٤)

وقال ابن مالك:" ويجوز حذف الاسم إذا فهم معناه، ولا يخص ذلك بالشعر، بل وقوعه فيه أكثر، وحذفه وهو ضمير الشأن أكثر من حذفه وهو غيره"(٥).

وقد حمل عليه في الكلام حكاية الخليل عن بعض العرب: إن بك زيد مأخوذ، أي: إنه ، وقولهم : إن بك يكفل زيد. (٦)

---

(١) ينظر: ضرائر الشعر ص ١٨٠.

(٢) ينظر: مغني اللبيب ص ٥٧، وحاشية الصبان ١١٩/١.

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٣٧٥/٤ ، ٣٧٦.

(٤) ينظر: السابق ٣٧٦/٤.

(٥) شرح التسهيل ١٣/٢.

(٦) ينظر: الإنصاف ١٤٦/١، وشرح الرضي على الكافية ٣٧٦/٤.

ونحو هذين القولين كان حجة للكوفيين في قولهم بعدم إعمال إن في الخبر؛ لضعف عملها عن عمل الفعل، ووجه احتجاجهم أنهم قد أدخلوها على المجرور وألغوها.

وقد رد عليهم الأنباري وأبو البقاء بأنها عاملة في نحو هذه المثل، واسمها ضمير الشأن وقد حذف.(١)

وفي الكتاب:" وتقول: إن إياك رأيتُ، كما تقول إياك رأيت؛ من قبل أنك إذا قلت: إن أفضلهم لقيتُ، فأفضلَهم منتصب بلقيت" (٢).

قال الفارسي في شرحه:" تقدير (إنَّ إيّاك رَأيْتُ)، (إنه إيّاك رأيت)، إنه إياك؛ أي: إن الحديث والقصة إياك رأيت، وكذلك (إنّ أفضلهم): إنّه أفضلُهم، فحذفت هذه الهاء، وحذف هذه الهاء قبيح في الكلام جائز في الشعر ..." (٣).

وقال ابن مالك بعد أن نقل كلام سيبويه:" ... وهذا تصريح بالجواز دون ضرورة"(٤).

وحُمِلَ على الحذف أيضًا قوله صلى الله عليه وسلم : (إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوِّرُونَ) (٥)، قالوا: الأَصْل: إِنَّه؛ أَي الشَّأْن.

وخرج الكسَائي الحديث على زيادة (مِنْ) في اسم إن، وهذا يأباه غير الأخفش من البصريين؛ لأن الكلام إيجاب والمجرور معرفة على الأصح، والمعنى أيضا يأباه، لأَنهم ليسوا أشدَّ عذابًا من سائر الناس.(١)

---

(١) ينظر: الإنصاف ١٤٦/١، والتبيين عن مذاهب النحويين ص ٣٣٧، ٣٣٨.

(٢) ٣٥٧/٢.

(٣) التعليقة على كتاب سيبويه ٧٩/٢.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١٤/٢.

(٥) أخرجه النسائي في السنن الصغرى، باب (ذِكْرُ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا) ٢١٦/٨.

قال ابن مالك:" هكذا رواه الثقات بالرفع، وحمله الكسائي على زيادة مِنْ، وجعل أشد الناس اسمًا، والمصورون خبرًا، والصحيح أن الاسم ضمير الشأن، وقد حذف كما حذف في: إن بك زيد مأخوذ، لأن زيادة مِنْ مع اسم إن غير معروفة"(٢).

وقد عكس السمين الحلبي رأي الكسائي فعزا إليه الاستشهاد بالحديث، قال:" .... ويُعْزى هذا للكسائي، وقد ردَّه بعضهم، وخَرَّج الحديث على زيادة (مِنْ) ..."(٣).

نخلص مما تقدم إلى أن المانعين للقول بحذف ضمير الشأن في آيتي الاعتراض يتمسكون باختصاص الحذف بضرورة الشعر، لكن المجوزين للحذف وأبرزهم ابن مالك يرون أن حكاية سيبويه: إن إياك رأيتُ، وإن أفضلهم لقيتُ، صريحتان في جواز ذلك، وقد خرجهما الفارسي عليه مع نصه على قبح الحذف، إضافة إلى وروده في قولهم: إن بك زيد مأخوذ، وإن بك يكفل زيد، كما ورد في كلامه صلى الله عليه وسلم.

(١) مغني اللبيب ص ٥٦.

(٢) شرح التسهيل ١٣/٢.

(٣) الدر المصون ٣٦٢/٣.

٤ - حذف الظروف والمجرورات وإبقاء عملها

سمع عن العرب وضع الظروف والمجرورات مكان الفعل في الإغراء، والمسموع من ذلك: عليك، وإليك، وعندك، ودونك.(١)

وإنما أقيم بعض الظروف والحروف مُقَامَ الفعل طلبًا للتخفيف؛ لأن الأسماء، والحروف أخف من الأفعال، فاستعملوها بدلاً عنها طلبًا للتخفيف.(٢)

وخصت العرب (عندك وعليك ودونك) بإقامتها مقام الأفعال من بين سائر الظروف؛ لأن الفعل لا يجوز أَن يضمر إلا أن يكون عليه دليل من مُشَاهدَة حال أَو غير ذلك، فلما كان (على) للاستعلاء، والمستعلي يرى ما تحته، وكذلك (عنْدك) للحضرة، وَمن بحضرتك ترَاهُ، وَكذلك (دون) للقرب، فلما كانت هذه الظروف أخص من غيرها، جاز فيها ذلك.(٣)

وأجاز الكسائي ذلك في جميع الظروف والمجرورات قياسًا، إلا ما جاء منها على حرف واحد، نحو: بك ولك.

ورد قياسه لفساده إذ وضع الظروف موضع الفعل إخراج لها عن أصلها فلا ينبغى أن يتجاوز به المسموع، ولأن التراخي الموجود في سائر الظروف نحو: قدام ووراء وخلفك وأمامك يمنع من وضعها موضع الفعل.(٤)

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٨٦.

(٢) ينظر: أسرار العربية ص ١٣١.

(٣) ينظر: علل النحو ص ٣٥٦.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٨٦، ٢٨٧،

ولأن حقيقة الظروف من الأمكنة أن تكون مستقرة يتصرف فيها كالجهات الست وغيرها، فأما أنها توضع موضع الأفعال فهذا ليس من حقيقتها، فإذا ورد شيء من ذلك كان مخالفًا للقياس، فيجب قصره على ما ورد لا غير.(١)

وقد ورد عند الزمخشري وابن عطية مواضع قدروا فيها العامل في الإغراء محذوفًا وهو ظرف أو مجرور، وقد كان هذا سببًا في الاعتراض عليهم وتعقبهم، فمن ذلك:

١ - **قوله سبحانه:**﴿صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ﴾(٢).

منع الزمخشري كون (صبغة) بدلاً من (ملة) في قوله: ﴿قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾(٣)، أو منصوبًا على الإغراء تقديره: عليكم صبغة الله.

قال في الكشاف:" وقوله: ﴿وَنَحْنُ لَهُ عابِدُونَ﴾ عطف على آمنا باللَّه، وهذا العطف يردّ قول من زعم أن ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾ بدل من ﴿مِلَّةَ إِبْراهِيمَ﴾، أو نصب على الإغراء بمعنى: عليكم صبغة اللَّه، لما فيه من فك النظم، وإخراج الكلام عن التئامه واتساقه".(٤)

واعترض عليه أبو حيان في تقدير المحذوف في الإغراء وليس في الإعراب، قال في البحر:" وتقديره : في الإغراء (عليكم صبغة الله) ليس بجيد؛ لأن

---

(١) ينظر: المنهاج في شرح جمل الزجاجي ١٠٧/٢، ١٠٨.

(٢) سورة البقرة ١٣٨.

(٣) سورة البقرة من الآية ١٣٥.

(٤) ١/ ٢٢٢.

الإغراء إذا كان بالظرف والمجرور، لا يجوز حذف ذلك الظرف ولا المجرور، ولذلك حين ذكرنا وجه الإغراء قدرناه بـ الزموا صبغة الله"[١].

وقال السمين:" كأنَّه لضَعْف العمل بالظروف والمجرورات ضَعُف حَذفُها، وإبقاء عملها"[٢].

٢ - **قوله عز وجل**: ﴿ سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا ﴾[٣].

قرئ بنصب (سورة)[٤]، فأجاز الزمخشري نصبها على الإغراء، والتقدير: دونَكَ سورةً.[٥]

ورَدَّه أبو حيان بأنه لا يجوز حذف أداة الإغْراءِ.[٦]

٣ - **قوله سبحانه**: ﴿ فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾[٧].

قيل: إن فطرة منصوب؛ لأنه مصدر مؤكد لمضمون الجملة، وأجيز أن يكون منصوبًا على الإغراء بتقدير: الزم فطرة الله.[٨]

(١) البحر المحيط ٥٨٤/١، ٥٨٥.
(٢) الدر المصون ١٤٤/٢.
(٣) أول سورة النور.
(٤) لعيسى بن عمر في مختصر ابن خالويه ص ١٠١.
(٥) الكشاف ٣/ ٢١١.
(٦) البحر ٣٩٢/٦، والدر المصون ٣٧٨/٨.
(٧) سورة الروم من الآية ٣٠.
(٨) ينظر: البحر المحيط ٧/ ١٦٧، والدر المصون ٤٤/٩.

وخالف الزمخشري في تقدير المحذوف، فقال:" فِطْرَةَ اللَّهِ ؛ أي: الزموا فطرة الله، أو عليكم فطرة الله، وإنما أضمرته على خطاب الجماعة لقوله : ﴿مُّنِيبِينَ إِلَيْهِ﴾[1]"[2].

قال أبو حيان في الرد عليه:" وقول الزمخشري: أو عليكم فطرة الله، لا يجوز، لأن فيه حذف كلمة الإغراء، ولا يجوز حذفها، لأنه قد حذف الفعل وعوض عليك منه، فلو جاء حذفه لكان إجحافًا، إذ فيه حذف العوض والمعوض منه"[3].

وقال السمين بعد عرض كلام الشيخ أبي حيان:" قلت: هذا رأي البصريين، وأمَّا الكسائيُّ وأتباعُه فيُجيزون ذلك"[4].

٤ - **قوله تعالى:** ﴿ مَا كَانَ عَلَى النَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ اللَّهُ لَهُ سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلُ﴾.[5]

أجاز ابن عطية نصب (سنة) على الإغراء، كأنه قال: فعليه سنة الله"[6].

قال أبو حيان:" وقوله : أو على الإغراء ، ليس بجيد، لأن عامل الاسم في الإغراء لا يجوز حذفه، وأيضاً فتقديره : فعليه سنة الله بضمير الغيبة، ولا يجوز

---

(١) سورة الروم من الآية ٣١.

(٢) الكشاف ٤٨٤/٣.

(٣) البحر المحيط ١٦٧/٧.

(٤) الدر المصون ٤٤/٩.

(٥) سورة الأحزاب من الآية ٣٨.

(٦) المحرر الوجيز ٣٨٨/٤.

ذلك في الإغراء، إذ لا يغرى غائب، وما جاء من قولهم: عليه رجلاً، ليسنى له تأويل، وهو مع ذلك نادر"[(١)].

تعقيب

نخلص من عرضنا لتلك المواضع التي قدر فيها عامل الإعراء ظرفًا أو مجرورًا إلى أن من قال به من المعربين هو الزمخشري في غير موضع، وابن عطية في موضع واحد، وقد علل المعترضون عدم الجواز بضعف العامل حينئذ، أو لكونه عوضًا عن الفعل، وحذف العوض والمعوض منه إجحاف.

وما اعترض به أبو حيان على الزمخشري وابن عطية لم يشر إليه أحد من النحاة عند معالجتهم هذا الباب، ولذا قال الآلوسي معقبًا على كلام أبي حيان:" واعترض بأن قوله: " لأن عامل الاسم في الإغراء لا يجوز حذفه" ممنوع، وهو خلاف ما يفهم من كتب النحو"[(٢)].

لكن النحويين تكلموا في مسالة أخرى هي التقديم، فمنعها البصريون، وأجازها الكوفيون، والتقديم نوع من التصرف، فيمكن أن يكون أبو حيان قد حمل الحذف عليه.

والمتأمل لا يجد الزمخشري وابن عطية أول من قال بذلك في تلك الآيات، قال أبو عبيدة في قوله سبحانه: ﴿ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾[(٣)] " انتصب؛ لأن فيه ضمير فعل، كأن مجازه: بل اتبعوا ملة إبراهيم، أو: عليكم ملة إبراهيم"[(١)].

---

(١) البحر المحيط ٢٢٨/٧،٢٢٧، وينظر: الدر المصون ١٢٧/٩.

(٢) روح المعاني ٢٧/٢٢.

(٣) سورة البقرة من الآية ١٣٥.

وأبو البركات الأنباري يرى الرأي نفسه، فقد ذكر ثلاثة أوجه في نصب(صبغة)، الثاني منها:" أن يكون منصوبًا على الإغراء؛ أي: عليكم صبغة الله"(٢).

فلم صوب أبو حيان سهام نقده نحو الزمخشري، ولم يشر إلى تجويز أبي عبيدة وأبي البركات الأنباري لهذا؟!

(١) مجاز القرآن ٥٧/١.

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن ١٢٦/١.

٥ - حذف المؤكَّد وإبقاء التوكيد

وقع عند المعربين القول بحذف المؤكَّد وبقاء توكيده، وهذا عندهم على نوعين، التوكيد الذي يعرب تابعًا لما قبله في إعرابه، وهو المعروف عند الإطلاق، والجملة المؤكَّدة بالمصدر.

أولا: حذف المؤكد في باب التوكيد :

١ - قال عز وجل: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ﴾[(١)].

من بين الوجوه الإعرابية التي ذكرت في نصب (نفسه) أنه توكيدٌ لمؤكَّدٍ محذوفٍ، حكى مكي أن التقدير: إِلَّا مَن سَفِهَ قولَه نَفْسَهُ، فحُذف المؤكد، وأقيم التوكيد مقامه، قياسًا على النعت والمنعوت.[(٢)]

قال ابن عطية:" وهذا قول متحامل"[(٣)].

وقال السمين:" وأما حذف المؤكَّد وإبقاء التوكيد فالصحيح لا يجوز"[(٤)].

وقد رجعت إلى ما ذكره مكي في تأويل الآية فلم أجد هذا الرأي، قال:" قوله: ﴿إِلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ أَي: في نفسه، فنصب لما حذف حرف الجر، وقيل: معنى سفه: جهل وضيَّع، فتعدى فنصب نفسه، وقال الفراء: نصب نفسه على التّفسير"[(٥)].

---

(١) سورة البقرة من الآية ١٣٠.

(٢) ينظر: المحرر الوجيز ٢١٢/١، والدر المصون ١٢١/٢.

(٣) المحرر الوجيز ٢١٢/١.

(٤) الدر المصون ١٢٢/٢.

(٥) مشكل إعراب القرآن لمكي ١١١/١.

فمكي – رحمه الله – يجوز في نصب (نفسه) ثلاثة أوجه، النصب على نزع الخافض، أو المفعولية على تضمين سفه معنى جهل، أو النصب على التمييز، وهو الذي يسميه الفراء التفسير.

٢ - **قال عز وجل**: ﴿ وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا مَكَانَكُمْ أَنتُمْ وَشُرَكَاؤُكُمْ﴾[١].

في الضمير المنفصل (أنتم) عند حمله على التوكيد[٢] وجهان:

الأول: أن يكون توكيدًا للضمير في (مكانكم)؛ لسده مسد الفعل الناصب له، وهو (الزموا) ونحوه.[٣]

الثاني: أن يكون توكيدًا للضمير في الفعل المقدر، وقد انفرد بهذا الرأي ابن عطية، قال:" ويجوز أن يكون (أَنتُمْ) تأكيدًا للضمير الذي في الفعل المقدر الذي هو (قِفُوا) أو نحوه"[٤]، وعلى هذا يكون (أنتم) تأكيدًا لضمير محذوف.

ورده أبو حيان بقوله:" وهذا ليس بجيد، إذ لو كان تأكيدًا لذلك الضمير المتصل بالفعل لجاز تقديمه على الظرف، إذ الظرف لم يتحمل ضميرًا على هذا القول فيلزم تأخيره عنه، وهو غير جائز، لا تقول: أنت مكانك، ولا يحفظ من كلامهم، والأصح أنْ لا يجوز حذف المؤكد في التأكيد المعنوي، فكذلك هذا، لأن

(١) سورة يونس من الآية ٢٨.

(٢) وأجاز ابن عطية فيه غير التوكيد، قال:" أَنتُمْ رفع بالابتداء، والخبر: موبخون، أو مهانون". المحرر الوجيز٣/١١٧.

(٣) ينظر: الكشاف ٢/٣٢٧.

(٤) المحرر الوجيز ٣/١١٧.

التأكيد ينافي الحذف، وليس من كلامهم: أنت زيدًا، لمن رأيته قد شهر سيفًا، وأنت تريد: اضرب أنت زيدًا، إنما كلام العرب زيدًا، تريد: اضربْ زيدًا"[١].

وانتصر السمين الحلبي لابن عطية، فقال:" لم يَعْنِ ابنُ عطية أن (أنت) تأكيد لذلك الضمير في (قفوا) من حيث إنَّ الفعلَ مرادٌ غير منوبٍ عنه، بل لأنه نابَ عنه هذا الظرفُ، فهو تأكيدٌ له في الأصلِ قبل النيابة عنه بالظرف، وإنما قال: الذي هو (قفوا) تفسيرًا للمعنى المقدر"[٢].

وكلام السمين دعوى لا دليل عليها؛ فالناظر في نص ابن عطية يراه صريحًا في توكيد الضمير المقدر في الفعل، فكيف نحكم بأنه توكيد للضمير الموجود في الفعل قبل النيابة عنه بالظرف؟.

٣ - **قال سبحانه وتعالى**:﴿ قُلْ لَوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنفَاقِ﴾[٣].

أجاز ابن فضال المجاشعي أن يكون (أنتم) توكيدًا لاسم (كان) المحذوفة معه، والأصلُ: لو كنتم أنتم تملِكُون، فَحُذِفَتْ كان واسمها وبقي المؤكِّد، نسب إليه هذا الرأي السمين الحلبي، واعترض عليه بقوله:" وفيه نظرٌ من حيث إنَّا نحذِفُ ما في التوكيد، وإن كان سيبويه يُجيزه"[٤].

ولم أجد هذا الرأي عند ابن فضال في كتابه النكت في القرآن؛ إذ لم يتعرض لهذه الآية مطلقا.

---

(١) البحر المحيط ١٥٤/٥.

(٢) الدر المصون ١٩١/٦.

(٣) سورة الإسراء من الآية ١٠٠.

(٤) الدر المصون ٤١٨/٧.

تفصيل الاعتراض:

في حذف المؤكد وبقاء توكيده رأيان:

الأول: جواز الحذف، وهو رأي الخليل، وسيبويه، والمازني، وابن طاهر، وابن خروف[(١)]، جاء في الكتاب:" وسألتُ الخليل رحمه الله عن: مررت بزيدٍ وأتاني أخوه أنفسهما، فقال: الرفع على هما صاحباى أنفسهما، والنصب على أعنيهما، ولا مدح فيه لأنه ليس مما يُمدح به"[(٢)].

وإنما أحوجه إلى ذلك عدم إمكان حمله توكيدًا لمؤكدين هما: زيد وأخو؛ لاختلاف إعرابهما، فتعين أن يكون المؤكَّد محذوفًا.

ويرى الرضي جواز حذفه لكنه على مراتب من حيث الجواز، قال:" وقد يحذف المؤكد، وأكثر ذلك في الصلة، كقولك: جاءني الذي ضربت نفسه، أي: ضربته نفسه، وبعدها الصفة نحو: جاءني قوم ضربت كلهم، أجمعين، وبعدها خبر المبتدأ نحو: القبيلة أعطيت كلهم أجمعين، وذلك لما عرفت في باب المبتدأ من

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ١٩٥٣/٤.

(٢) ٢/ ٦٠. وقد ذكر بعض شيوخنا أن هذا النص – وإن كان دليلا لكثير من النحويين على تجويز سيبويه لحذف المؤكد – قد فهم على غير وجهه؛ لأن الواضح من نص سيبويه أن حديثه ليس عن حذف المؤكد الذي ليس في توكيده مشكلة إعرابية، وإنما حديثه عن توكيد شيئين مختلفي الإعراب بتوكيد واحد، فزيد مجرور، وأخوه مرفوع، فلا يمكن التوكيد على الإتباع لأحدهما؛ لأنه ليس بأولى من الآخر في الإتباع، وإنما التوكيد لا يتم إلا على تقدير محذوف، وهو يختلف عن نحو: الذي ضربت نفسَه زيد؛ لأن المحذوف شيء واحد له إعراب واحد، وهذا يسهل الحذف. ينظر: ما فهم على غير وجهه من كتاب سيبويه للأستاذ الدكتور/ صبحي عبد الحميد ص١٠٠، ١٠١، ونظرات في تحقيق الدور المصون في علوم الكتاب المكنون للأستاذ الدكتور/ محمد المحرصاوي ص ٣٨.

كون حذف الضمير من الصلة، أولى منه في الصفة، وكونه في الصفة أولى منه في خبر المبتدأ"[١].

وفي قول النبي صلى الله عليه وسلم: "إنما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا صلى قائمًا فصلوا قيامًا، وإذا صلى جالسًا فصلوا جلوسًا أجمعين" ، قال ابن مالك:" ويروى: "فصلوا جلوسًا أجمعون" على أنه توكيد للواو من فصلوا، وجعل بعضهم أجمعين توكيدًا لضمير مقدر منصوب، كأنه قال: أعنيكم أجمعين"[٢].

وفي البخاري:" عن ابن عمر رضي الله عنهما: عن النبي – صلى الله عليه وسلم– قال: مَنْ أَعْتَقَ شِرْكًا له في مملوكٍ وَجَبَ عليه أَنْ يُعْتِقَ كُلَّهُ، إن كان له مَالٌ قَدْرَ ثَمَنِهِ يُقَامُ قِيمَةَ عَدْلٍ، وَيُعطَى شُرَكَاؤُهُ حِصَّتَهُمْ، وَيُخَلَّى سَبِيلُ الْمُعْتَقِ"[٣].

قال الدماميني:" الغالب على (كل) أن تكون تابعة، نحو: جاء القوم كلهم، وحيث تخرج عن التبعية فالغالب أن لا يعمل فيها إلا الابتداء، ووقعت في الحديث من غير الغالب، قلت: ويحتمل أن تجري فيه على غير الغالب بأن يجعل كله تأكيدًا لضمير محذوف؛ أي: يعتقه كله، بناء على جواز حذف المؤكَّد وبقاء التأكيد، وقد قال به إماما أهلِ العربية الخليلُ وسيبويه"[٤].

فالدماميني هنا يجيز في كلٍّ وجهين: أن يكون مفعولا به لـ يعتق، أو تأكيدًا لضمير محذوف.

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٢/٣٧٤.

(٢) شرح التسهيل ٣/٢٩٥.

(٣) صحيح البخارى ٢/٨٨٥.

(٤) مصابيح الجامع الصحيح ٥/٤٠٤، ٤٠٥، وينظر: إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري ٤/٢٩٢.

وأجاز العلامة الدسوقي الحذف، في تعليقه على قول العلامة الدردير المالكي: ومسقطاتها وقوع كلها، قال:" فصل في الجمعة، قوله: (وَمُسْقِطَاتهَا) أَرَادَ بها الأعذار المبيحة للتخلف عنها، قوله: (وُقُوعُ كُلِّهَا) أَي وُقُوعُهَا كُلِّهَا، فالمُؤكَّد محذوف، فاندفع ما يقال: إنَّ كُلًّا المضافة للضمير إنما تستعمل مؤَكِّدَةً، أو مُبْتَدَأً، ولا تتأثر بمباشرة العوامل اللفظية، والمصنف استعملها مضافًا إليه، ثُمَّ إنَّ حَذْفَ المُؤَكَّدِ، بالفتح، جائزٌ عند الخليل وسيبويه وَالصَّفَّارِ، خلافًا للأخفش والفارسي وابن جني وابن مالك"[(١)].

الثاني: منع الحذف، وهو رأي الأخفش ، وثعلب ، والفارسي ، وابن جني وابن مالك[(٢)]، وحجة المنع عندهم:

١ – أن الغرض من التأكيد تطويل الكلام، والحذف للاختصار، فتنافيا، فالحذف على هذا نقض لغرض المتكلم، ومثله في عدم الجواز إدغام نَحْو: اقعنسس.[(٣)]

٢ – أن الاستغناء عن المؤكَّد بالمؤكِّد بمنزلة الاستغناء بعلامة على معنى في شيء غير مذكور، كالاستغناء بحرف التعريف عن المُعَرَّف، وبعلامة التأنيث عن المؤنث.[(٤)]

(١) حاشية الدسوقي١/٣٧٢.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/١٩٥٣، ومغني اللبيب ص٧٩٣.

(٣) ينظر: الخصائص ١/١٢٧، وشرح الرضي على الكافية ٢/٣٧٤، ومغني اللبيب ص٧٩٣.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٣/٢٩٨.

٣ – التأكيد إنما يؤتى به فيما خيف لبسه على السامع، وضعف في نفسه، والشيء لا يحذف إلا بعد تقرره عند السامع وعلمه به، فهو بهذا غير محتاج إلى التوكيد.(١)

وجرى عليه الأعلم الشنتمري، ففي قول الشاعر:

أتتك عنسٌ تقطع الأراكا ∴ إلَيْك حتّى بلغت إيّاكا(٢)

ذهب أبو إسحاق الزجاج إلى تقديره: حتى بلغَتْك إيّاك.

ورأى الأعلم أن هذا التقدير" ليس بشيء، لأَنَّهُ حَذَفَ الْمُؤَكَّد وَترك التوكيد مؤكِّدًا لغيرِ موجود، فلم يخرج من الضَّرُورَة إِلَّا إلى أقبحَ منها"(٣).

وقال ابن يعيش:" وكان أبو إسحاق الزجّاجُ يقول: تقديره: حتى بلغَتْك إيّاك، وهذا التقديرُ لا يُخْرِجه عن الضرورة سواءً أراد به التأكيدَ، أو البدلَ؛ لأنّ حذفَ المؤكَّد، أو المُبْدَل منه ضرورةٌ؛ والمرادُ: سارت هذه الناقةُ حتى بلغتْك"(٤).

وفي حديثه عن شروط الحذف أشار ابن هشام إلى اشتراط ألا يكون المحذوف مؤكَّدًا.(٥)

وقال الأشموني:" لا يُحذف المؤكَّد ويقام المؤكِّد مقامه، على الأصح".(٦)

---

(١) ينظر: الإغفال لأبي علي الفارسي ٤٠٩/٢.

(٢) رجز لحميد الأرقط في الكتاب ٣٦٢/٢، وضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢٦١، وهذا الرجز يُستَشهَد به على وضع الضمير المنفصل إياك مَوضِع الضَّمِير الْمُتَّصِل ضَرُورَة.

(٣) تحصيل عين الذهب ص ٣٧٧.

(٤) شرح المفصل ٣١٨/٢.

(٥) مغني اللبيب ص٧٩٣.

(٦) شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ٣٥٣/٢.

وأورد ابن مالك على تجويز سيبويه هما صاحباي أنفسهما، أو أعنيهما أنفسهما، ما يلي:

الأول: مخالفة المعتاد بكثرة الحذف في تقديره، ففي كلا الوجهين تقدير ثلاثة أشياء: في الرفع تقدير مبتدأ ومضاف ومضاف إليه، وفي النصب تقدير فعل وفاعل ومفعول.

الثاني: في التقدير الأول مخالفة لقاعدة التقدير من قبل أنه قدر: هما صاحباي، وليس في الكلام دليل على الصحبة، والمعتاد في الحذف أن يكون في الباقي دلالة على المحذوف، وكان الأولى بعد أن نسلم التقدير أن نقدر: هما مَعنِيَّانِ أنفسهما، كما قدر في النصب: أعنيهما، لأن كونهما معنيين معلوم، وكونهما صاحبين غير معلوم.

الثالث: الحذف المدعى هو من حذف المتبوع وإبقاء تابعه، والأصل فيه حذف المنعوت وإبقاء نعته قائمًا مقامه، وإنما جعل حذف المنعوت أصلا لكثرته، وكونه مجمعًا على صحة استعماله، ومع ذلك لا يستعمل إلا والعامل في المنعوت المحذوف موجود، وما مثل به الخليل من حذف المذكور، فالعامل فيه محذوف، فتجويزه يستلزم مخالفة النظير فيما هو أصل أو كالأصل.[1]

ومن عرضنا السابق لحذف المؤكد يتضح أن شواهده في كلام العرب قليلة جدا؛ ولذا فالأحسن عدم الحمل على الحذف ما دام في الإمكان الحمل على غيره.

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢٩٨/٣.

ثانياً: حذف الجملة المؤكدة بمصدر:

قال عز وجل: ﴿ وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَن شَاءَ اللَّهُ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ. وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ﴾[1].

إذا وقع المصدر بعد جملة هي نصٌّ في معناه، ولا تحتمل غيره سمي المؤكد لنفسه؛ نحو: له عليَّ ألفٌ عرفًا؛ أي اعترافًا، فـ (اعترافًا) مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبًا، والتقدير: أعترف اعترافًا، وسمى مؤكدًا لنفسه؛ لأنه بمنزلة تكرير الجملة، فكأنه الجملة نفسها.

وإذا وقع بعد جملة تحتمل معناه ومعنى غيره سمي المؤكد لغيره، نحو: أنت ابني حقًّا، فـ (حَقًّا) مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبًا، والتقدير: أحقه حقا، وسمي مؤكدًا لغيره؛ لأن الجملة قبله تصلح له ولغيره؛ لأن قولك: أنت ابني، يحتمل أن يكون حقيقة وأن يكون مجازًا.

والمصدر في الحالتين منصوب بفعل محذوف وجوبًا.[2]

وليس في كتب النحو إشارة إلى خلاف في ذكر هذه الجملة المؤكدة، أو حذفها، فليست من مسائل الخلاف عندهم.

---

(١) سورة النمل ٨٧، ٨٨.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ١٨٩/٢، وشرح ابن عقيل ١٨٢/٢، والتصريح ٥٠٥/١، وهمع الهوامع ١٢٣/٢.

الجملة المؤكّدة في الآية :

جمهور المفسرين والمعربين على أن (صنع) مصدر مؤكد للجملة قبله، قال الزجاج:" من نصب فعلى معنى المَصْدر، لأن قوله: ﴿ وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ ﴾ دَلِيل على الصنْعَةِ، كأنَّه قِيلَ: صنَعَ اللَّه ذلك صنعًا"(١).

وقال أبو البقاء:" وصنع الله: مصدر عمل فيه ما دل عليه تمر؛ لأن ذلك من صنعه –سبحانه–، فكأنه قال: صنع ذلك صنعًا"(٢).

وخالف الزمخشري فذهب إلى أنه مؤكد لجملة محذوفة مما جعل أبا حيان يعترض عليه.

قال الزمخشري:" صُنعَ اللَّهِ من المصادر المؤكدة ...، إلا أن مؤكده محذوف، وهو الناصب ليوم ينفخ، والمعنى: ويوم ينفخ في الصور وكان كيت وكيت أثاب الله المحسنين وعاقب المجرمين، ثم قال: صنع الله، يريد به: الإثابة والمعاقبة، وجعل هذا الصنع من جملة الأشياء التي أتقنها وأتى بها على الحكمة والصواب، حيث قال: ﴿صُنعَ اللَّهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ يعني أن مقابلته الحسنة بالثواب والسيئة بالعقاب من جملة إحكامه للأشياء وإتقانه لها، وإجزائه لها على قضايا الحكمة أنه عالم بما يفعل العباد وبما يستوجبون عليه، فيكافئهم على حسب ذلك ..."(٣).

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١٣٠/٤، وينظر: تفسير البيضاوي ١٦٩/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٨٧/١، والدر المصون ٦٤٥/٨.

(٢) التبيان في إعراب القرآن ١٧٥/٢.

(٣) الكشاف ٣٩٢/٣.

وواضح أن الحامل للزمخشري على الذهاب إلى الحذف هو المعنى، وهو ما أكده الشهاب في قوله:" ... لأنّ الصنع المتقن لا يناسب تسيير الجبال ظاهرًا، ولا ذكر أفعالهم الحسنة بعده، وكأنه الحامل للزمخشريّ على التقدير؛ ألا ترى أنّ قوله: خلقه وسوّاه كيف يأباه، وادعاء دلالتها على اتقان الصنع محل تأمّل"(١).

واعترض أبوحيان على تقدير الزمخشري بقوله:" ... ذلك لا يصح، لأن المصدر المؤكد لمضمون الجملة لا يجوز حذف جملته؛ لأنه منصوب بفعل من لفظه، فيجتمع حذف الفعل الناصب وحذف الجملة التي أكد مضمونها بالمصدر، وذلك حَذْفٌ كثيرٌ مُخِلٌّ، ومن تتبع مساق هذه المصادر التي تؤكد مضمون الجملة، وجد الجمل مصرحًا بها، لم يرد الحذف في شيء منها، إذ الأصل أن لا يحذف المؤكد، إذ الحذف ينافي التوكيد؛ لأنه من حيث أكد معتني به، ومن حيث حذف غير معتني به "(٢).

والناظر في اعتراض أبي حيان يراه معتمدًا على الصناعة النحوية الخالية من مراعاة المعنى والسياق، وكان الأحرى أن يكون رده مبنيًّا على توضيح صحة جعل المصدر مؤكدًا للجملة قبله، لا أن يقف عند تقرير أن هذه الجمل لم يرد الحذف فيها.

(١) حاشيه الشهاب علي تفسير البيضاوي ٥٩/٧.

(٢) البحر المحيط ٩٥/٧.

وهذا هو ما استند إليه الطيبي في اختياره رأي غير الزمخشري؛ إذ وضح أن تقرير رأي الجمهور يحتاج إلى بيان النفختين، وتسيير الجبال، فقوله سبحانه: ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّورِ﴾ هو النفخة الأولى، وقوله: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾ واقع بعد النفخة الثانية، وكذا تسيير الجبال، ومرورها مر السحاب، وسير الجبال لا يُرَى يوم القيامة لعِظَمِها، كما أن سَيْرَ السحاب لا يُرَى لعِظَمِهِ، وبهذا التأويل يكون الصنع المتقن مناسبًا لتوكيد مررو الجبال مر السحاب؛ لكونه بهذا المعنى دليلا على الصنعة، كأنه قيل: صنع الله ذلك صنعًا.[1]

(١) ينظر: فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب ١١/٥٩٤، ٥٩٥.

المبحث الثاني

حذف الحروف

عول المعربون على حذف حروف المعاني عاملة كانت أو غير عاملة كثيرًا، ولم يسلم لهم القول بالحذف في كل مواضعه فقد وقفنا على حذوف معترض عليها، كحذف أن المصدرية في غير الشعر، وحذف ألف الاستفهام مع غير أم، وحذف واو الحال، وحذف واو القسم مع غير لفظ الجلالة، وحذف العاطف، وحذف حرف الجزم وإبقاء عمله.

ولما كانت الحروف نائبة عن غيرها كان حذفها غير مقيس، قال ابن جني:" قال أبو بكر: حذف الحرف ليس بقياس؛ وذلك أن الحرف نائب عن الفعل وفاعله، ألا ترى أنك إذا قلت: ما قام زيد، فقد نابت (ما) عن (أَنفي)، كما نابت (إلا) عن (أَستثني)، وكما نابت الهمزة وهل عن (أَستفهم)، وكما نابت حروف العطف عن (أَعطف)، ونحو ذلك، فلو ذهبتَ تحذف الحرف لكان ذلك اختصارًا، واختصار المختصر إجحاف به، إلا أنه إذا صح التوجه إليه جاز في بعض الأحوال حذفه؛ لقوة الدلالة عليه"[(١)].

وما ختم به ابن جني نقله السابق يؤصل لمسوغ الحذف، وهو وجود الدليل الذي يجعل المحذوف في حكم الموجود.

(١) المحتسب ١/٥١، وينظر: الأشباه والنظائر ١/٧٤.

١ - حذف الموصول الحرفي

اختصت (أنْ) بجواز حذفها وبقاء صلتها، قال ابن مالك:" وإذا كان حرفًا مصدريًّا لم يجز حذفه .. إلا إذا كان (أن)، فإنها فاقت أخواتها بكثرة الاستعمال، فأُوثرت بجواز الحذف؛ لأن الشعور بها عند حذفها ممكن بخلاف أخواتها"(١).

ولحذفها مواضع خمسة للوجوب، بعد لام الجحود، وأو، وحتى، وفاء السببية، وواو المعية ، وخمسة للجواز، بعد لام التعليل، وأحرف العطف الفاء والواو وأو وثم، بشرط العطف بهن على اسم ليس في تأويل الفعل.

وقد قيل بحذفها في كتاب الله في غير مواضع الوجوب والجواز، وكان هذا سبب الاعتراض على الحذف.

١ - **قال عز وجل:** ﴿فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يُسَارِعُونَ فِيهِمْ﴾(٢).

قال ابن عطية:" قرأ إبراهيم النخعي ويحيى بن وثاب ﴿فيرى﴾ بالياء من تحت، والفاعل على هذه القراءة محذوف، ولك أن تقدر: فيرى الله، أو فيرى الرأي، والَّذِينَ مفعول، ويحتمل أن يكون الَّذِينَ فاعلا، والمعنى: أن يسارعوا، فحذفت (أن) إيجازا"(٣).

فجعل (الذين) فاعلاً انبنَى عليه احتياجُ الجملة إلى مفعول به هو المصدر المؤول من (أن) المحذوفة مع الفعل المضارع.

---

(١) شرح التسهيل ٢٣٣/١، وينظر: تمهيد القواعد ٧٨٦/٢.

(٢) سورة المائدة من الآية ٥٢.

(٣) المحرر الوجيز ٢٠٤/٢.

وضعف أبوحيان القول بحذف أن، فقال:" وهذا ضعيف لأنّ حذف (أنْ) من نحو هذا لا ينقاس"(١).

وقال السمين:" هذا غيرُ مقيس؛ إذ لا تُحْذَف (أن) عند البصريين إلا في مواضعَ محفوظة"(٢).

٢ - **قال عز وجل:** ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾(٣).

أجيز في الآية نصب (غير) بـ (أَعْبُدُ)، و(أَعْبُدُ) معمولٌ لـ (تَأْمرونِّي) على إضمارِ (أن) المصدريةِ، فلَمَّا حُذِفَت بَطَل عملها، والأصل: أفتأمرونِّي بأَنْ أعبدَ غيرَ الله، ثم قُدِّم مفعولُ (أعبدُ) على (تَأْمُرونِّي) العامل في عامله.(٤)

وقد نص عليه الفارسي غير أنه جعل غيرًا مفعولاً لـ تأمروني؛ لئلا يتقدم شيء من الصلة على الموصول.(٥)

وضعف أبو البقاء الحذف، قال:" لو قدرنا بقاء حكمها لأفضى إلى حذف الموصول وبقاء صلته، وذلك لا يجوز إلا في ضرورة الشعر"(٦).

ورد السمين الحلبي على أبي البقاء بقوله:" وهذا الذي ذكره فيه نظرٌ؛ من حيث إنَّ هذا مختصٌّ بـ (أنْ) دونَ سائرِ الموصولات، وهو أنها تُحْذَفُ وتَبْقى صلتُها، وهو منقاسٌ عند البصريين في مواضعَ تُحْذَفُ ويَبْقى عملُها، وفي غيرها إذا حُذِفَت لا يبقى عملُها إلاَّ في ضرورةٍ، أو قليلٍ، ويُنْشَدُ بالوجهين:

---

(١) البحر المحيط ٣/٥٢٠.

(٢) الدر المصون ٤/٣٠٠.

(٣) سورة الزمر الآية ٦٤.

(٤) ينظر: الدر المصون ٩/٤٣٩، ٤٤٠.

(٥) ينظر: الحجة للقراء السبعة ٦/٩٨.

(٦) التبيان في إعراب القرآن ٢/٢١٦.

أَلَا أيهَـذا الزاجِـرِي أَحْضُـرَ الـوَغَى ∴ وأن أَشْهَدَ اللذاتِ هل أنـتَ مُخْلِدِي[1]

ويَدُلُّ على إرادة (أنْ) في الأصل قراءةُ بعضِهم ﴿ أَعْبُدَ ﴾ بنصب الفعل[2] اعتدادًا بأَنْ".[3]

تفصيل الاعتراض :

رأينا في الموضعين السابقين رد القول بحذف أن مع أنها غير عاملة بعد الحذف، فالفعل أعبد مرفوع، وكذا الفعل يسارعون.

ولا يتعلق الأمر هنا بحكم الفعل بعد الحذف، وإنما يتعلق بالحذف نفسه ومدى شيوعه وكثرته، ومن عول عليه من معربي القرآن، وخلاف النحويين في جواز القياس عليه.

والناظر في كلام السمين الحلبي يلحظ تباينَ موقفه؛ إذ اعترض على الحذف في الآية الأولى، واعترض على القول بتضعيف الحذف في الآية الثانية، والنظرة العجلى في كلامه توهم أن رده على أبي البقاء ليس تجويزًا للحذف، وإنما هو تفريق بين الموصول الاسمي والحرفي؛ لأن كلام العكبري يفهم منه مساواة (أَنْ) للموصولات الاسمية في عدم جواز الحذف، لكن استدلال السمين بقراءة نصب (أعبد) يدل على أنه على مذهب الجواز.

ويزيد الأمر توكيدًا في بيان أنه على الجواز ما ذكره في قوله عز وجل: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلَا ذِلَّةٌ﴾[4].

---

(١) البيت من الطويل لطرفة بن العبد في ديوانه بشرح الأعلم الشنتمري ص٤٥، والكتاب ٩٩/٣، والمقتضب ٨٥/٢، وشرح التسهيل ٥٠/٤.

(٢) في مختصر ابن خالويه ص ١٣٢:" أعبد بالنصب بعضهم ، أراد: أن أعبدَ".

(٣) الدر المصون ٤٤٠/٩.

(٤) سورة يونس من الآية ٢٦.

حيث أجاز في قوله: ﴿وَلَا يَرْهَقُ﴾ الاستئناف، والحالية، والعطف على ﴿الْحُسْنَى﴾ قال عن الوجه الأخير:"الثالث: أنه في محلِّ رفع نَسَقًا على ﴿الْحُسْنَى﴾، ولا بدَّ حينئذٍ من إضمار حرفٍ مصدري يَصِحُّ جَعْلُه معه مخبرًا عنه بالجار، والتقدير: للذين أحسنوا الحسنى، وأنْ لا يرهق، أي: وعدم رَهَقِهم، فلمَّا حُذِفت (أنْ) رُفع الفعلُ المضارع ؛ لأنـه ليس من مواضع إضمار (أنْ) ناصبة ..." (١).

وأبو البقاء نفسه أجاز هذا الوجه في قوله تعالى: ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾(٢)، قال:" الوجه الثاني: أن (أن) محذوفة؛ أي: ومن آياته أن يريكم، وإن حذفت (أن) في مثل هذا جاز رفع الفعل"(٣).

وقد جاء حذفها كثيرًا في الشعر، فمنه قول الشاعر:

ألَا أيهَـذا الزاجِـرِي أحْضُـرَ الـوَغَى ∴ وأن أشْـهَدَ اللـذاتِ هـل أنـتَ مُخْلِـدِي

قال ابن السيرافي:" فإن قال قائل: وما الذي أحوج إلى تقدير (أنْ) قيل له: معنى الكلام أحوج إلى هذا، لأن الزاجر لـ طرفة زجره عن شيء من أفعاله فـ (عن) مقدرةٌ، و(أنْ) حذفت من الكلام، و(عن) من حروف الجر ولا تدخل على الأفعال، وإنما تدخل على الأسماء، و(أنْ والفعل) في تأويل اسم هو مصدر، فأصل الكلام: ألا أيُّهذا الزاجري عن أن أحضرُ الوَغى، يريد عن حضور الوغى، وحذف (عن) فصار (أن أحضرُ الوَغى) ثم حذف (أنّ) ورفع الفعل"(٤).

---

(١) الدر المصون ١٨١/٦.

(٢) سورة الروم من الآية ٢٤.

(٣) التبيان في إعراب القرآن ١٨٥/٢.

(٤) شرح أبيات سيبويه ٦١/٢.

وقول جميل بثينة:

جزعت حِذَارَ الْبَين يَوْم تحمَّلُوا ∴ وَحُقّ لمثلي يَا بثينة يجزع[1]

أي : وحق لمثلى أن يجزع .[2]

وقول الشاعر:

وما راعَني إلَّا يَسِيرُ بشُرْطَةٍ ∴ وعَهْدِي به قَيْنًا يَسِيرُ بِكِيرِ[3]

يريد: وَمَا راعني إلَّا أَن يسير بشرطة، فَحذف أن وأبطل عملها وهو يُرِيد معناها.

وَمثله قَول أَسمَاء بن خَارِجَة:

أوليس من عجبٍ أسائلكم ∴ مَا خطب عاذلتي وَمَا خطبي[4]

وقول عَلي بن الطُّفَيْل السَّعْدِيّ:

وأهلكني لكم فِي كل يومٍ ∴ تَعَوُّجُكم عَليَّ وأَستقيمُ[5]

يُرِيد: وَأَن أستقيم أَي: واستقامتي لكم.

---

(١) البيت من الطويل في ديوانه ص ٧٤، والخصائص ٤٣٥/٢، وشرح المفصل ٦/٣، وضرائر الشعر ص ٢٦٤، وشرح الرضي على الكافية ٨٠/٤.

(٢) الخصائص ٤٣٥/٢.

(٣) البيت من الطويل لمعاوية بن خليل النصري من بني أسد في شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٣٠٦/٦، من شواهد شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٤٠٤، والخصائص ٤٣٤/٢، وشرح المفصل ٥/٣، وضرائر الشعر ٢٦٣، وشرح التسهيل ٥٠/٤.

(٤) البيت من الكامل له في شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٥٢٠، وضرائر الشعر ص ٢٦٤، وشرح التسهيل ٢٣٤/١.

(٥) البيت من الوافر له في ضرائر الشعر ص ٢٦٤، وخزانة الأدب ٥٨١/٨.

وَقَول ذي الرمة :

وحُـقَّ لِمَـنْ أبـو موسـى أبـوه ∴ يُوفقُّـه الـذي نَصَـب الحِبـالا [١]

وقول الفرزدق:

ألا إنّ هذا الموتَ أضحى مسَلَّطًا ∴ وكلُّ امرئ لا بُدَّ تُرْمَى مَقَاتِلُهْ[٢]

ومن كلام بعض العرب: أذهبُ إلى البيت خيرٌ لي، وتزورني خيرٌ لك، وتسمعُ بالمعيدي خيرٌ لا أن تراه.[٣]

ومنه قولهم: مره يحفرها؛ أي: مره أن يحفرها، قولهم: خذ اللص قبل يأخذك؛ أي: قبل أن يأخذك.[٤]

وفي قوله عز وجل : ﴿لاَّ يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلإِ الأَعْلَى وَيُقْذَفُونَ﴾[٥] قال الأخفش:" فإن شئت جعلت ﴿لا يَسَّمَّعُون﴾ مبتدأ، وإن شئت قلت: هو في معنى: أن لا يَسَّمَّعُوا، فلما حذفت (أنْ) ارتفع..." [٦].

وأجاز مكي في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾[٧]، رفع تستكثر بحذف أن، وتقديره: لاتضعف يا محمد أن تستكثر من الخير، فلما حذف أن رفع.[٨]

---

(١) البيت من الوافر في ديوانه بشرح الباهلي ١٥٤٦/٣، وشرح التسهيل ٢٣٤/١.

(٢) البيت من الطويل في شرح ديوانه٢٥٨/٢، وشرح التسهيل ٢٣٤/١.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٢٣٥/١.

(٤) ينظر: همع الهوامع ٤٠٥/٢.

(٥) سورة الصافات من الآية ٨.

(٦) معانى القرآن ١٤٠/١.

(٧) سورة المدثر آية ٦.

(٨) مشكل إعراب القرآن ٧٧١/٢.

القياس على الحذف:

يرى البصريون أن هذا الحذف شاذ لا يقاس عليه، فلا يجوز القياس على ما ورد فيه الحذف.

وصحح أبو حيان عدم القياس عليه، قال:" وَالصحيح قصره على السماع؛ لأنه لم يرد منه إلا مَا ذكرناه، وهو نزر فلا ينبغي أن يجعل ذلك قانونًا كليًّا يُقاس عليه، فلا يجوز الحذف وإقرار الفعل منصوبًا ولا مرفوعًا، ويقتصر في ذلك على مورد السماع"[(١)].

وأجاز الأخفش والكوفيون القياس عليه.

وهو اختيار الفارسي، قال:" وحذفُ أنْ وإرادتها قد كثر، وما كثرَ كثرته لم ينبغ إحالته"[(٢)].

وقرر ابن جني أن حذف (أن) قد كثر في الكلام حتى صار كلا حذف، وأن البصريين قد أَنِسُوا بهذا الحذف بدليل استقباحهم نصب غير من قوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ﴾ بأعبد، قالوا: لأن التقدير والمعنى: قل أفغير الله تأمروني أن أعبد، فكأن (أن) هناك، وما بعد (أن) لا يجوز أن يعمل فيما قبلها؛ لامتناع تقديم الصلة أو شيء منها على الموصول؛ ألا تراهم كيف تخيلوا أن التقدير: قل أتأمروني أن أعبد غير الله، ولولا أنهم قد أنسوا بحذف (أن) من الكلام وإرادتها لما استقبحوا انتصاب غير بأعبد.[(٣)]

---

(١) همع الهوامع ٤٠٦/٢.

(٢) شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص٥٢٢.

(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب ٢٨٨/١، ٢٨٩.

لكن وجدناه يعلق على إجازة هشام الضرير: يسرنى تقوم، بقوله:" ينبغى أن يكون ذلك جائزًا عنده في الشعر لا في النثر، هذا أولى عندي من أن يكون يرتكبه من غير ضرورة"[(١)].

نخلص من هذا الاعتراض إلى تبايَنَ موقف أبي البقاء والسمين في حذف أن المصدرية، فقد رأيناهما يضعفان الحذف في موضع، ثم يجيزانه في موضع آخر.

والأولى ربطُ الحذف بالمعنى – كما فعل ابن السيرافي في بيت طرفة – وهو أحسن من رفضه لعدم جواز القياس عليه.

(١) الخصائص ٢/٤٣٥.

٢ - حذف ألف الاستفهام مع غير أم

وَرَدَ الاعتراضُ على حذف همزة الاستفهام مع غير أم في موضعين:

الأول: قوله سبحانه: ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدْتَ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾[١].

أجاز الأخفش أن يكون المعنى: أو تلك نعمة، وحذفت ألف الاستفهام.[٢]

ورد عليه النحويون ذلك؛ لأنه لا يجوز حذفها في غير وجود (أم)، قال النحاس:" وهذا لا يجوز؛ لأن ألف الاستفهام تحدث معنى، وحذفها محال إلا أن يكون في الكلام (أم) ، فيجوز حذفها في الشعر، ولا أعلم بين النحويين في هذا اختلافًا إلا شيئًا قاله الفراء، قال: يجوز حذف ألف الاستفهام في أفعال الشك، وحكى: ترى زيدًا منطلقًا، بمعنى: أترى، وكان علي بن سليمان يقول في مثل هذا: إنما أخذه من ألفاظ العامة"[٣].

ولم أقف عند الفراء على ما نسبه إليه النحاس من حذفها مع أفعال الشك، إضافة إلى أن الفراء حمل هذه الآية على الخبر، وليس على الاستفهام، قال:" يقول: هى- لعمرى- نعمة إذ رَبَّيْتَنِي، ولم تستعبدني كاستعبادك بني إسرائيل..."[٤].

الثاني: قوله عز وجل: ﴿وَذَا النُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ﴾[٥].

---

(١) سورة الشعراء ٢٢ .

(٢) معاني القرآن ٢/٤٦١.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٣/١٧٦، ١٧٧، وينظر: البحر المحيط ٧/١٢.

(٤) معاني القرآن ٢/٢٧٩.

(٥) سورة الأنبياء من الآية ٨٧.

اختلف أهل التأويل في تفسير حقيقة ما يقع عليه الظن الوارد في الآية، فقيل: إنه على حقيقته، وقيل: هو بمعنى: ظن عدم التضييق عليه، وقيل: ظن عدم تقدير العقوبة.

ولابن زيد رأي رابع هو: أنه على حذف حرف الاستفهام، كأنه قال: أفظن أن لن نقدر عليه؟.[١]

وقد رد الطبري هذا الرأي فقال:" وأما ما قاله ابن زيد، فإنه قول لو كان في الكلام دليل على أنه استفهام حَسُنَ، ولكنه لا دلالة فيه على أنَّ ذلك كذلك، والعرب لا تحذف من الكلام شيئًا لهم إليه حاجة إلا وقد أبقت دليلا على أنه مراد في الكلام، فإذا لم يكن في قوله: ﴿فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ﴾ دلالة على أن المراد به الاستفهام كما قال ابن زيد، كان معلومًا أنه ليس به "[٢].

وقال المجاشعي:" وأنكره علي بن عيسى، وقال: لا يجوز حذف حرف الاستفهام من غير دليل عليه، وقال الأصمعي: ما حذفت ألف الاستفهام إلا وعليها دليل"[٣].

لكنه لم يوافق على هذا الرد، فقال:" وقد جاء حذفها على خلاف ما قال، أنشد النحويون لعمر بن أبي ربيعة: ثم قالوا تحبها قلت بهرًا ..... ؛ أي: أتحبها؟.[٤]

(١) ينظر: المحرر الوجيز ٤/٩٧.
(٢) تفسير الطبري ١٨/٥١٦ .
(٣) النكت في القرآن ص٣٣١.
(٤) السابق الصفحة نفسها.

وقد يقوي مذهب الحذف – هنا – ما ذكره ابن عطية، قال:" وحكى منذر بن سعيد أن بعضهم قرأ ﴿أفظن﴾ بالألف"[(١)].

تفصيل الاعتراض:

حذفت ألف الاستفهام فيما سبق دون وجود أم، وهذا هو سبب الاعتراض على الحذف، وهذا الاعتراض يجري على مذهب من يخص الحذف بوجود أم، وهو أحد الأقوال في تلك المسألة، وفيما يلي التفصيل:

يرى سيبويه والمبرد أن حذف الألف لا يكون إلا مع وجود أم في ضرورة الشعر، فلا يجوز عندهما حذفها في غير الشعر ولا دون أم.

ففي قول الأخطل:

كـذبتك عينـك أم رأيـتَ بواسـطٍ ∴ غَلَسَ الظّلامِ من الرَّباب خَيالاَ [(٢)]

قال سيبويه:"ويجوز في الشعر أن يريد بـ (كذبتك) الاستفهام ويحذف الألف، قال التميمي، وهو الأسود بن يعفر:

لَعَمْرُك ما أدْرِي وإن كنتُ داريا ∴ شُعَيْثُ بن سهمٍ أم شُعَيْثُ بن مِنْقَر [(٣)]

(١) المحرر الوجيز ٩٧/٤.

(٢) البيت من الكامل ضمن شعره ص ٨٤، والمقتضب ٢٩٥/٣، وأمالي ابن الشجري ١٠٩/٣، والرباب: اسْم امْرَأَة، ووَاسِط: قَرْيَة غربي الْفُرَات. ينظر: خزانة الأدب ١٢/٦.

(٣) البيت من الطويل في ديوانه ص ٣٧، ونسب إلى اللعين المنقري في الكامل للمبرد ١٨١/٢.

وقال عمر بن أبي ربيعة:

لَعَمْرُك ما أدْرِي وإن كنتُ داريا ∴ بسبعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أم بِثَمانِ[1]"[2]

قال المبرد:" أراد: أبسبع؟ فاضطر، فحذف الألف، وجعل (أم) دليلا على إرادته إيَّاه؛ إذْ كَانَ المعنى على ذلك"[3].

وقد صرح المبرد بعد الجواز مع غير (أم) ففي قول عمر بن أبي ربيعة:

ثـمّ قـالوا تُحبُّهـا قلـتُ بَهـرًا ∴ عَـدَدَ الرَّمْـلِ والحَصَـى والتُّـرابِ[4]

قال :"وقالوا: أراد أتحبها، وهذا خطأ فاحشٌ، إنما يجوز حذف الألف إذا كان في الكلام دليلٌ عليها"[5].

وقال الرضي:" وهذه الهمزة قد تكون مقدرة قبل (أم) المتصلة في الشعر، ... وليس بكثير"[6].

أما حذفها مع (أم) في السعة فقد أجازه ابن عصفور.[7]

---

(١) البيت من الطويل في ديوانه ص ٣٦٢، والمقتضب ٢٩٤/٣، والمحتسب٥٠/١، وأمالي ابن الشجري ١٠٩/٣، وروايته في الديوان:

فوالله ما أدري وإني لحاسب... بسبعٍ رَمَيْت الجَمْرَ أم بِثمانِ

(٢) الكتاب لسيبويه ١٧٤/٣، ١٧٥.

(٣) المقتضب ٢٩٤/٣.

(٤) البيت من الخفيف في ديوانه ص٧٣، وليس في كلام العرب ص٣٥٠، والخصائص ٢٨١/٢، وما يجوز للشاعر في الضرورة ص٣٣٣.

(٥) الكامل في اللغة والأدب١٨١/٢.

(٦) شرح الكافية ٤/ ٤٠٤.

(٧) ينظر: شرح الجمل ١٠٠/١.

حذفها دون أم:

أجازه الأخفش، وابن جني[١]، ونسب إلى الكوفيين في الشعر والكلام.[٢]

ولم يمنعه الفارسي جاء في كتابه الحجة:" وربّما حذفت همزة الاستفهام، قال أبو الحسن في قوله عزّ وجلّ: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدْتَ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾، أنّ من الناس من يذهب إلى أنّه على الاستفهام، وقد جاء ذلك في الشعر ....."[٣].

وتبعه في ذلك ابن مالك، قال:" قد كثر حذف الهمزة إذا كان معنى ما حذفت منه لا يستقيم إلا بتقديرها .... "[٤].

فمما جاء منه في الشعر قول أبي خراش الهذلي:

رَفَوْني وقالوا: يا خُوَيْلِدُ لا تُرَعْ ∴ فقلتُ وأنكرتُ الوجوهَ: هُمُ هُمُ؟[٥]

أي : أهمُ هُم؟.

وقول ابن أبي ربيعة:

ثمّ قالوا تُحبُّها قلتُ بَهْرًا ∴ عَدَدَ الرَّمْلِ والحَصَى والتُّرابِ

قال ابن جني:" أظهرُ الأمرين فيه أن يكون أراد: أتحبها، لأنّ البيت الذي قبله يدل عليه، وهو قوله:

---

(١) ينظر: المحتسب ١/٥٠، ٥١.

(٢) ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٣٣٢.

(٣) الحجة للقراء السبعة ٤/٦٦،٦٥.

(٤) شواهد التوضيح والتصحيح ص ١٤٦، وينظر: خزانة الأدب ١١/١٢٣.

(٥) البيت من الطويل له في ديوان الهذليين٢/١٤٤، وتفسير الطبري١١/٤٨٤، والكشف والبيان والبيان عن تفسير القرآن ٦/٢٧٥، وتفسير القرطبي١٣/٩٦، والدر المصون ٤/٤٨.

أبرزوهـا مثـل المَهَـاة تَهـادَى ∴ بـين خَمْـسٍ كواعـبٍ أتـراب".[١]

ومعنى البيت عند البصريين الإيجاب، كأنه يقول: أنت تحبّها.[٢]

ونفى ابن عصفور حذف الهمزة هنا، فقال:"... ليس على حذف الهمزة كما ذهب إليه بعضهم، لعدم الدليل على ذلك، وإنما قالوا له: أنت تحبها، قد علمنا ذلك وتحققناه منك"[٣]. وأنشد الغَزْنَوِيُّ شاهدًا على ترك الألف قولهم:

لَـمْ أَنْـسَ يَـوْمَ الرَّحِيـلِ وَقْفَتَهَـا ∴ وَجَفْنُهَـا مِـنْ دُمُوعِهَـا شَـرِقُ

وَقَوْلَهَـا وَالرِّكَـابُ وَاقِفَـةٌ ∴ تَرَكْتَنِـي هَكَـذَا وَتَنْطَلِـقُ[٤]

وأنشدوا في الحذف أيضًا:

إنْ كنـتَ أَزْنَنْتَنـي بهـا كِـذبًا ∴ جَـزْءُ فلاقيـتَ مِثْلَهـا عَجِـلاَ

أفْـرَحُ أن أُرْزَأ الكِـرامَ وأنْ ∴ أُورَثَ ذَوْدا شَصَائِصـا نَـبَلا[٥]

أراد: أأفْرَحُ[١]، وقيل: معناه الحكاية، كأنه يقول: أفرح أن أرزأ الكرام.[٢]

---

(١) الخصائص ٢/ ٢٨١.

(٢) ما يجوز للشاعر في الضرورة ص٣٣٣.

(٣) ضرائر الشعر ص ١٥٩، وفي الموشح للمرزباني ص ٢٥٨:" عن الأصمعى، قال: كان أبو عمرو بن العلاء يقول: عمر بن أبى ربيعة حُجَّةٌ فى العربية، وما تعلّق عليه بشىء غير حرف واحد، قال أبو عمرو: له وجه إن أراد الخبر ولم يرد الاستفهام، وهو قوله:.. قالوا تحبها ....، ولم يقل أتحبها، وقد روى بعض الرواة أنه إنما قال: قيل لى هل تحبُّها قلت بهرا".

(٤) من المنسرح لعمر بن أبي ربيعة في نور القبس لليغموري ص٢٢٣، وليس في ديوانه، وغير منسوب في باهر البرهان فى معانى مشكلات القرآن للغزنوي ١٠٣٧/٢، وتفسير القرطبي ٩٦/١٣.

(٥) البيتان من المنسرح لحضري بن عامر في الأمالي لأبي علي القالي ٦٧/١، وبغير نسبة في الحجة للقراء السبعة ٦٥،٦٦/٤، وكتاب ليس في كلام العرب ص ٣٥١، وما يجوز للشاعر في الضرورة ص٣٣٣. وأزننتني: اتهمتني، والشصائص: التي لا ألبان لها واحدتها شَصُوص، والنبل ههنا الصِّغار. ينظر: أمالي القالي ٦٧/١.

وقال الكميت:

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقاً إِلَى الْبيض أَطْرَبُ ∴ وَلَا لَعِبًا منـي وذُو الشّيْبِ يَلْعَبُ[٣]

أراد: أو ذو الشيب يلعب؟.

وقد نص ابن الشجري على أن هذا البيت مما لم يختلف فى حذف همزة الاستفهام منه.[٤]

وأنشد البطليوسي قول الشاعر:

مـا تَـرَى الـدَّهرَ قـد أبَـادَ مَعَـدًّا ∴ وأبـاد السَّـراةَ مِـنْ عـدنان[٥]

والمعنى: أما ترى فـ " حذف الهمزة قبل (ما) النافية عند قصد التقرير"[٦].

قال ابن السيد:" ولـ ما موضع آخر تكون فيه تقريرا محذوفة من أما"[٧]، وأنشد البيت.

وللدماميني رأي آخر في البيت؛ حيث أجاز أن تكون (ما) للنفي المحض، وليس قبلها همزة محذوفة، والكلام خبر محض خوطب به من يعلمه، تنزيلا له منزلة الجاهل؛ لأنه لغفلته وانهماكه في اللذة عد كالجاهل الذي لا علم عنده. [١]

---

(١) ينظر: ليس في كلام العرب ص٣٥٢.

(٢) ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٣٣٤.

(٣) البيت من الطويل في ديوانه ص٥١٢، أمالي ابن الشجري ٤٠٧/١، شرح الكافية الشافية ١٢١٧/٣، وشواهد التوضيح والتصحيح ص ١٤٧.

(٤) ينظر: أمالي ابن الشجري ٤٠٧/١.

(٥) البيت من الخفيف ورد غير منسوب في شواهد التوضيح والتصحيح ص ١٤٧، وروايته: وأباد القرون من قوم عادِ، ومغني اللبيب ص ٧٩، ، والجنى الداني ص ٣٩٣.

(٦) شواهد التوضيح والتصحيح ص١٤٧.

(٧) الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ص ٣٥٣، وينظر: الجنى الداني ص ٣٩٣.

ومن حذف الهمزة في الكلام الفصيح غير ما سبق في موضعي الاعتراض:

قوله سبحانه: ﴿وَمَا أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾[٢]، قال السمين: " وقيل ...: إنَّ همزةَ الاستفهام محذوفةٌ تقديرُه: أفمِن نفسِك، وهو كثير كقوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا﴾، وقوله تعالى: ﴿بَازِغا قَالَ هذا رَبِّي﴾[٣]"[٤].

وقد أتبعه بقوله:" وهذا لم يُجِزْه من النحاة إلا الأخفش، وأمَّا غيره فلم يُجِزْه إلا قبل أم"[٥].

وفي قوله: ﴿هذا رَبِّي﴾ عرض الطبري الرأي المجوز للحذف، ولم يعلق عليه[٦]، في حين أنه رفض الحذف في الموضع الثاني من الاعتراض، ويبدو أنه يعول على الدليل المعنوي الذي يفهم منه وجود الاستفهام.

(١) ينظر: شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٣٥٩/١.

(٢) سورة النساء من الآية ٧٩.

(٣) سورة الأنعام من الاية ٧٧.

(٤) الدر المصون ٤٨/٤.

(٥) السابق ٤٩/٤.

(٦) ينظر: تفسير الطبري ٤٨٤/١١.

وذكر ابن هشام أن المحققين يحملونه على الخبر، وأن مثل ذلك يقوله من ينصف خَصمه مع علمه بأنه مبطل، فيحكي كلامه، ثم يكر عليه بالإبطال بالحجة.(١)

وخرج ابن فارس والثعلبي قوله تعالى: ﴿أَفَإِن مِّتَّ فَهُمُ الْخالِدُونَ﴾(٢)، على حذف ألف الاستفهام؛ أي: أفهم الخالدون؟.(٣)

وحمل عليه ابن مالك قوله – صلى الله عليه وسلم –:(يَا أَبَا ذَرٍّ، عَيَّرْتَهُ بِأُمِّهِ؟)(٤) أراد: أَعَيَّرْتَهُ.

ومنه حديث ابن عباس أن رجلًا قال: (إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمُ شَهْرٍ فَأَقْضِيهِ عَنْهَا)(٥)، وفي بعض النسخ (أَفَأَقْضِيهِ).

وقوله – صلى الله عليه وسلم – فيما رواه أبو ذر:(أَتَانِي جِبْرِيلُ فَبَشَّرَنِي أَنَّهُ مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ، قُلْتُ: وَإِنْ سَرَقَ وَإِنْ زَنَى؟ قَالَ: وَإِنْ سَرَقَ وَإِنْ زَنَى)(٦)؛ أراد رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: أوَ إن سرق وزنى.(٧)

(١) ينظر: مغني اللبيب ص ٢١.
(٢) سورة الأنبياء من الآية ٣٤.
(٣) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة ص ١٣٧، والكشف والبيان عن تفسير القرآن ٢٧٥/٦.
(٤)أخرجه البخاري في باب (المعاصي من أمر الجاهلية ....) ١٩/١، برواية (أعيرته).
(٥)أخرجه البخاري في باب (من مات وعليه صوم) ٦٩٠/٢، برواية (أَفَأَقْضِيهِ).
(٦)أخرجه البخاري في باب (كلام الرب مع جبريل ونداء الله الملائكة) ٢٧٢١/٦.
(٧) شواهد التوضيح والتصحيح ص ١٤٧، ١٤٨.

وقد جعل ابن مالك هذا الحديث أقوى احتجاج على ما ذهب إليه الأخفش.(١)

ومنه أن الحسن أو الحسين أخذ تمرة من تمر الصدقة، فجعلها في فيه، فنظر إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأخرجها من فيه، وقال : أما علمت وفي بعض النسخ : ما علمت.

وفي الحديث قال عمر – رضي الله عنه-:" صَنَعْتَ مَاذَا يَا صُبَيُّ؟ ..."(٢).

قال أبو البقاء في تأويل تأخير الاستفهام مع أن له صدر الكلام:" فأمَّا قولهم: صنعت ماذا، فـ (ما) غير معمولة لـ (صنعت) هذه، والتقدير: أصنعت، ثم حذفت همزة الاستفهام، ثم أتيت بـ (ما) دالَّة عليها، و(ما) منصوبة بفعل آخر استُغني عنه بالمذكور"(٣).

هذا كلام أبي البقاء مع أنه رفض الحذف في قوله سبحانه: ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ﴾(٤)، قال:" ... وقرىء بكسر الهمزة على لفظ الخبر، والاستفهام مراد ....، وهو شاذ في الاستعمال والقياس، فلا ينبغي أن يقرأ به"(٥).

كما أنه عول على حذف (هل)، مع أن الحذف قد قيل إنه مختص بالهمزة(٦)، وهذا يعني عدم تحرجه من القول بالحذف، قال:" وفي حديث أبي جُمُعَة

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٢١٧/٣.

(٢) ينظر: شرح مسند الإمام أبي حنيفة للملا القاري ص ١١٥، وصُبَيّ: تصغير صَبي بن مَعْبَد، له قصة في إهلاله بالعمرة والحج معًا.

(٣) اللباب علل البناء والإعراب ١٤٤/١.

(٤) سورة الصافات آية ١٥٣.

(٥) التبيان في إعراب القرآن ٢٠٨/٢.

(٦) همع الهوامع ٥٨٢/٢.

حبيب بن سِبَاع: تغدينا مع رسول الله –صلى الله عليه وَسلم– ومعنا أبو عبيدة بن الجراح، فقال: يا رسول الله: أحد خير منا؟، التقدير: هل أحد خير منا؟ فحذف الاستفهام لظهور معناه"[(١)].

قال القرطبي بعد أن أورد شواهد للحذف مع غير أم:" ففي هذا حذف ألف الاستفهام مع عدم أم خِلَافَ قَوْلِ النَّحَّاس"[(٢)].

ويظهر مما تقدم أن القول بحذف ألف الاستفهام مع غير (أم) قد عضدته شواهد عدة، وبعضها لم نجد فيه قائلا بغير الحذف، والواقع أن تلك الشواهد ليست من القلة التي يمكن الاعتراض عليها بالتأويل أو الرد.

ومع كل هذه الشواهد وجدنا ابن رشيق يقول عن الحذف:" وهذا رديء في المنثور جدًّا"[(٣)].

ولم لا نضع للحذف ضابطا يحدده هو فهم المعنى، وهو دليل معنوي لا يقل أهمية عند الحكم عن وجود الدليل اللفظي وهو أم.

(١) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث ص٧٣.

(٢) تفسير القرطبي ٩٦/١٣.

(٣) العمدة في محاسن الشعر وآدابه ٢٧٤/٢.

٣ - حذف واو الحال

إذا كانت الحال جملة اسمية جاز الربط فيها بالضمير، أو بالواو، أو بهما معًا، على التخيير في ذلك.

وهناك مواضع ينفرد فيها الربط بالضمير، وأخرى ينفرد فيها الربط بالواو، فمن مواضع انفراد الربط بالضمير وامتناعه بالواو: الجملة الاسمية إذا عطفت على حال؛ كراهة اجتماع حرفي عطف، نحو: جاء زيدٌ مَاشِيًا أو هو راكب، لا يجوز: أَو وهو رَاكب.[١]

وزعم الكوفيون أن الواو لازمة في الجملة الاسمية[٢]، فلا يجوز عندهم انفراد الضمير بالربط.

وقد نص على هذا الفراءُ في معانيه؛ إذ ذهب إلى حذف الواو مع وجود الضمير، واعترض عليه أبو إسحاق الزجاج، وهاك التفصيل:

قال عز وجل:﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾[٣].

قال الفراء:" وقوله: ﴿أَوْ هُمْ قائِلُونَ﴾ واو مضمرة، المعنى أهلكناها فجاءها بأسنا بياتًا أو وهم قائلون، فاستثقلوا نسقًا على نسق، ولو قيل لكان جائزًا كما تقول في الكلام: أتيتني واليًا، أو وأنا معزول، وإن قلت: أو أنا معزول، فأنت مضمر للواو"[٤].

(١) ينظر: تمهيد القواعد ٢٣٣١/٥، والتصريح ٦١١/١، وهمع الهوامع ٣٢٥/٢.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية ٥٠٥/٣، ٥٠٦.

(٣) سورة الأعراف آية ٤.

(٤) معاني القرآن ٣٧٢/١.

ورد الزجاج رأيه، فقال:" هذا لا يحتاج إلى ضمير الواو، ولو قلت: جاءني زيد راجلًا أو هو فارس، أو جاءني زيد هو فارس، لم تحتج إلى واو؛ لأن الذكر قد عاد إلى الأول"(١).

تفصيل الاعتراض :

الخلاف بين الفراء والزجاج أساسه الرابط العائد من الجملة الحالية، فالفراء يقدره واوًا محذوفة، والزجاج يرى أنها لا تحتاج إلى واو؛ لوجود الضمير.

وصحح الكرماني رأي الفراء موضحًا أن جملة الحال إذا كانت مبدوءة بضمير ذي الحال فلا بد فيها من الواو، قال:" فإن كان مبتدأُ الجملة ضميرَ ذي الحال لم يكن بد من الواو، نحو: جاءني زيد وهو ضاحك، وضربت عمرًا وهو قائم، لو قلت: جاءني زيد هو ضاحك، وضربت عمرًا هو قائم، لم يصح، ثم نرجع إلى الآية فننظر أن العائد من قوله سبحانه: :﴿أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ كيف هو، فنظرنا والعائد إلى ذي الحال هو مبتدأ الجملة التي وقعت حالًا، لأن تقدير الآية: وكم من أهل قرية أهلكناهم فجاءهم بأسنا بياتًا أو هم قائلون، فصح أن الفراء أصاب"(٢).

وهو رأي الزمخشري فالجملة مع وجود (أو) قد حذفت منها واو الحال؛ لأن هذه الواو واو عطف استعيرت للوصل، فلم يأتوا بها معها استثقالاً لاجتماع حرفي عطف، وعلى هذا فقولك: جاءني زيد راجلاً أو هو فارس، كلام فصيح وارد على حدِّه، وأما: جاءني زيد هو فارس، فخبيث.(٣)

وتعقبه أبو حيان في جعله واو الحال للعطف، قال:" وأما قول الزمخشري: والصحيح إلى آخره، فتعليله ليس بصحيح؛ لأنّ واو الحال ليست حرف عطف، فيلزم

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣١٧/٢، وينظر: إعراب القرآن للنحاس ١١٤/٢.
(٢) غرائب التفسير وعجائب التأويل ٣٩٦/١.
(٣) الكشاف ٨٤/٢.

من ذكرها اجتماع حرفي عطف؛ لأنها لو كانت للعطف للزم أن يكون ما قبل الواو حالاً حتى يعطف حالاً على حال، فمجيئها في ما لا يمكن أن يكون حالاً دليل على أنها ليست واو عطف، ولا لحظ فيها معنى واو عطف، تقول: جاء زيد والشمس طالعة، فـ جاء زيد، ليس بحال، فيعطف عليه جملة حالية، وإنما هذه الواو مغايرة لواو العطف بكل حال، وهي قسم من أقسام الواو، كما تأتي للقسم، وليست فيه للعطف إذا قلت: والله ليخرجنّ"[(١)].

وانتصر السمين الحلبي للزمخشري بأمرين :

الأول : أن الزمخشري لم يدَّعِ في واو الحال أنها عاطفةٌ، بل يدَّعي أن أصلها العطف، ويدل على ذلك قوله: استعيرت للوصل، فلو كانت عاطفة على حالها لما قال: استعيرت، فدلَّ قوله ذلك على أنها خرجَتْ عن العطف واستُعملت لمعنى آخر، لكنها أعطيت حكم أصلها في امتناع مُجامعتها لعاطف آخر، وأمَّا تسميتُها حرفَ عطفٍ فباعتبار أصلها، ونظير ذلك واو (مع) فإنهم نَصُّوا على أن أصلها واو العطف، ثم استعملت في المعيَّة، فكذلك واو الحال، لا امتناع أن يكون أصلُها واوَ العطف.

الثاني : أن الزمخشري مسبوق بالفراء وأبي بكر بن الأنباري في تسمية هذه الواوِ حرفَ عطف، فتصريح هذين الإمامين بما ذكره الزمخشري، يدل على اطِّلاعه على أقوال الناس، وأنه لا يأتي بغير مصطلح أهل العلم كما يرميه به أبو حيان غيرَ مرة.[(٢)]

واعتراض الزجاج على الفراء مبنيٌّ على جواز انفراد الضمير بالربط ولا حاجة للواو، غير أن ما مثل به الزجاج لعدم الاحتياج إلى الواو فيه تسوية بين ما

(١) البحر المحيط ٢٦٩/٤.

(٢) ينظر : الدر المصون ٢٥١/٥، ٢٥٢.

وجدت فيه (أو) وما لم توجد، ولهذا قال أبو حيان معلقًا عليه:" وأما قول الزّجاج في التمثيلين: لم يحتج فيه إلى الواو لأنّ الذكر قد عاد إلى الأول، ففيه إبهام، وتعيينه لم يجز دخولها في المثال الأول، ويجوز أن يدخل في المثال الثاني، فانتفاء الاحتياج ليس على حدّ سواء؛ لأنه في الأول لامتناع الدخول، وفي الثاني لكثرة الدخول لا لامتناعه"[(١)].

وقد أورد ابن مالك ثمانية عشر شاهدًا انفرد فيها الضمير بالربط، ثم قال:" وعندي أن إفراد الضمير أقيس من إفراد الواو، لأن إفراد الضمير وُجِدَ في الحال وشبهها وهما الخبر والنعت، وإفراد الواو مستغنى بها عن الضمير لم يوجد إلا في الحال، فكان لإفراد الضمير مزية على إفراد الواو"[(٢)].

ونقل عن الزمخشري أنه رجع إلى رأي جمهور النحويين[(٣)]، فقد جعل قوله تعالى:﴿ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾[(٤)]في موضع نصب على الحال؛ أي متعادين يعاديهما إبليس ويعاديانه[(٥)]، وكذا فعل بقوله عز وجل:﴿وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ﴾[(٦)]، إذ جعل جملة (لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ) منصوبة المحل على الحال، كأنه قيل: والله يحكم نافذًا حكمه، كما تقول: جاءني زيد لا عمامة على رأسه ولا قلنسوة، تريد: حاسرًا.[(٧)]

(١) البحر المحيط ٢٦٩/٤.
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٦٦، وينظر: تمهيد القواعد ٢٣٣٥/٥.
(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٥/٢، ٣٦٦.
(٤) سورة البقرة من الآية ٣٦، والأعراف من الآية ٢٤.
(٥) ينظر: الكشاف ٩٣/٢.
(٦) سورة الرعد من الآية ٤١.
(٧) ينظر: الكشاف ٥٠٣/٢.

ونفى أبو حيان احتياج جملة الحال في تلك الصورة إلى الواو؛ لأن حذف الواو ليس بشاذ كما هو مذهب الفراء والزمخشري، بل هو كثير وقوعه في القرآن وفي كلام العرب نثرها ونظمها.(١)

ورد الشاطبي على القائلين بالحذف بقوله:" وما قاله وقالوه غير صحيح، وقد تقدم جملة من كلام العرب في هذا، وهو من الكثرة بحيث لا يعذر مخالفه، ولذلك أكثرت من المثل والشواهد بحيث لا يمكن فيه ما تأوله الزمخشري، وهذا وإن كان ذلك لم يكثر كثرة وجود الواو فيه فإنه جائز قياسًا، وذلك ظاهر من كلام سيبويه"(٢).

وعدَّ المرادي انفرادَ الضمير بالربط قليلا لكنه ليس نادرًا، قال:" وليس انفراد الضمير مع قلته بنادر خلافًا للزمخشري، وقبله الفراء، بل هو فصيح"(٣).

غير أن الطيبي تأول رأي الزمخشري على أن كلامه لا يلزم منه الامتناع بل عدم الفصاحة؛ لأنه قابل قوله: خبيث، بقوله فصيح.(٤)

والأقرب إلى الصواب في تلك الصورة التي يوجد فيها حرف عطف قبل جملة الحال هو ما ذهب إليه الزجاج ومن تبعه، وعلى هذا تدخل تلك الصورة فيما انفرد فيه الضمير بالربط، وهذا لن يؤثر في معنى جملة الحال.

٤ – حذف واو القسم

(١) ينظر : البحر المحيط ٤/٢٦٩، ٢٧٠.

(٢) المقاصد الشافية ٣/٥٠٦.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك ٢/٧٢٠.

(٤) ينظر: فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب ٦/٣٢٢.

في غير موضع من كتاب الله أجيز الجر بواو قسم محذوفة مع غير لفظ الجلالة، ولم يسلم هذا من الاعتراض عليه.

الموضع الأول : فواتح السور :

قال ابن هشام بوهم من ذهب إلى حذف حرف الجر في فواتح السور بناء على أنه أقسم بها، قال:" ومِنْ ذلك قول كثير من المعربين والمفسرين في فواتح السُّور: إنَّه يجوز كونها في موضع جر بإسقاط حرف الْقسم، وهذا مردود بأن ذلك مختص عند البصريين باسم الله سبحانه وتعالى، وبأنه لا أجوبة للقسم في سورة البقرة وآل عمران ويونس وهود ونحوهن، ولا يصح أَن يقال: قدر ﴿ذَلِك الْكتاب﴾[1] في البَقَرَة و﴿ الله لَا إِلَه إِلَّا هُوَ﴾[2] في آل عمران جوابًا، وحذفت اللام من الجملة الاسمية كحذفها فِي قَوْله:

وَرب السَّـمَاوَات الْعـلَا وبروجهـا ∴ وَالَارْض وَمَـا فِيهَـا الْمُقدر كَـائِن[3]

وقول ابن مسعود: والله الذي لا إله غيره هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة؛ لأن ذلك على قلته مخصوص باستطالة القسم"[4].

وقد رد عليه الشهاب الخفاجي بأن اتباع البصريين ليس بفرض، ويكفى لصحة ما ذكر كونه على مذهب الكوفيين، وأمّا اعتراضه الثاني بأنه ليس في تلك السور أجوبة، فجوابه ظاهر لأنه كثيرًا ما يُستغني عن الجواب بما يدل عليه

(١) سورة البقرة من الآية ٢.

(٢) سورة آل عمران من الآية ٢.

(٣) البيت من الطويل بغير نسبة في شرح التسهيل٣/٢٠٦.

(٤) مغني اللبيب ص ٧٧٠ ، ٧٧١.

كمتعلقه في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ﴾[1]؛ أي ليبعثن، وهنا المقسم عليه مضمون ما بعده، فهو قرينة قريبة.[2]

الموضع الثاني: قوله تعالى:﴿ قالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ ﴾[3].

قرأ عيسى بن عمر:﴿قالَ فَالْحَقِّ وَالْحَقِّ أَقُولُ﴾، بالجر فيهما[4]، وأوله الفراء على حذف الخافض، قال:" ولو خفض الحقَّ الأول خافضٌ يجعله الله تعالى يعني في الإعراب فيقسم به كان صوابًا، والعرب تلقي الواو من القسم ويخفضونه، سمعناهم يقولون: اللهِ لأفعلنَّ، فيقول المجيب: اللهِ لأفعلنَّ، لأن المعنى مستعمل، والمستعمل يجوز فيه الحذفُ"[5].

وقال الزمخشري:" الأول مُقْسَمٌ به قد أُضْمِر حرفُ قَسَمِه"[6]، وقال أبو حيان:" يخرج على أن الأول مجرور بواو القسم محذوفة، تقديره: فوالحق، والحق معطوف عليه، كما تقول: والله والله لأقومن، وأقول اعتراض بين القسم وجوابه"[7].

وقال النحاس – قبلا – معلقًا على قراءة الخفض:" وفي الخفض قولان: أحدهما أنه على حذف حرف القسم، هذا قول الفراء، قال: كما تقول: الله لأفعلنّ،

(١) سورة النازعات ٦.

(٢) ينظر: حاشيه الشهاب علي تفسير البيضاوي ١/١٧٨.

(٣) سورة ص آية٨٤.

(٤) ينظر: مختصر في شواذ القرآن ص ١٣١.

(٥) معاني القرآن ٢/٤١٣.

(٦) الكشاف ٤/ ١١٠.

(٧) البحر المحيط ٧/٣٩٣.

وقد أجاز مثل هذا سيبويه وغلَّطه فيه أبو العباس، ولم يجز إلّا النصب؛ لأن حروف الخفض لا تضمر"[(١)].

وكلام النحاس يجري على مذهب المبرد الذي يمنع حذف واو القسم مع لفظ الجلالة وغيره.

وهناك من جوز كون الفاء بمعنى باء القسم أو واوه.[(٢)]

وابن خالويه يرى أن الصواب خفض الثانية فقط؛ لأن القسم يكون بالواو ولا يكون بالفاء.[(٣)]

وقرئ بنصبهما:﴿ قالَ فَالْحَقَّ وَالْحَقَّ أَقُولُ﴾[(٤)]، وأجيز فيه أن يكون منصوبًا منصوبًا على أنه مُقْسَمٌ به حُذِفَ منه حرفُ القسم فانتصَبَ، كقول الشاعر:

إذا مـــا الخبـــزُ تأدِمُـــه بلَحْـــم ∴ فـذاكَ أمانـةَ اللَّـهِ الثَّرِيـدُ[(٥)][(٦)]

واعترض أبو البقاء على هذا معولا على رأي سيبويه أن حذف حرف الجر مختص بلفظ الجلالة، قال:" وسيبويه يدفع ذلك؛ لأنه لا يجوز حذفه إلا مع اسم الله عز وجل"[(٧)].

(١) إعراب القرآن للنحاس ٣/٤٧٤.

(٢) ينظر: إعراب القراءات الشواذ للعكبري ٢ /٤٠٢.

(٣) ينظر: مختصر في شواذ القرآن ص ١٣١.

(٤) قراءة غير عاصم وحمزة وخلف من العشرة . ينظر: النشر : ٢/٣٦٢.

(٥) البيت من الوافر بغير نسبة في الكتاب ٣/٦١، وشرح المفصل لابن يعيش٥/٢٤٧، وشرح التسهيل٣/٢٠٠.

(٦) ينظر: الدر المصون ٩/٤٠٠.

(٧) التبيان في إعراب القرآن ٢/٢١٣.

الموضع الثالث: قوله عز وجل: ﴿رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾[١].

قال الزمخشري:" قرىء مرفوعًا على المدح، ومجرورًا على البدل من ربك، وعن ابن عباس: على القسم بإضمار حرف القسم، كقولك: الله لأفعلنّ، وجوابه ﴿لاَ إِلَاهَ إِلاَّ هُوَ﴾ ..." [٢].

واعترض عليه أبو حيان من جهتين: إحداهما: عدم صحة هذا التخريج عن ابن عباس، والثاني: نفي جواب القسم بـ لا وهو جملة اسمية، قال:" لعل هذا التخريج لا يصح عن ابن عباس، إذ فيه إضمار الجار في القسم، ولا يجوز عند البصريين إلا في لفظة الله، ولا يقاس عليه، ولأن الجملة المنفية في جواب القسم إذا كانت اسمية فلا تنفي إلا بـ ما وحدها ..." [٣].

وقد وافق السمين أبا حيان في الجهة الأولى وخالفه في الثانية، قال:" قلت: قد أطلق الشيخ جمالُ الدين بن مالك أنَّ الجملةَ المنفيَّةَ سواءً كانَتْ اسميةً أم فعلية تُتَلَقَّى ب (ما) أو (لا) أو (إنْ) بمعنى (ما) ، وهذا هو الظاهر"[٤].

وقال أبو جعفر الرعيني:" ... وهو غير جائز عند البصريين، لأنّه فيه حذف حرف القسم في غير الجلالة، وذلك لا يُقاس"[٥].

---

(١) سورة المزمل من الآية ٩.

(٢) الكشاف ٤/٦٤٠.

(٣) البحر المحيط ٨/٣٥٥، ٣٥٦.

(٤) الدر المصون ١٠/٥٢٢.

(٥) تحفة الأقران في ما قرئ بالتثليث من حروف القرآن ص ٣٦ ، ٣٧ .

تفصيل الاعتراض :

هذه الاعتراضات مبنية على رأي سيبويه وجمهور البصريين، وفي المسألة ثلاثة مذاهب للنحويين.

المذهب الأول: رأي جمهور البصريين أن حذف حرف الجر وبقاء عمله دون تعويض شيء عنه مختص بلفظ الجلالة، فلا يجوز هذا الحذف مع غيره؛ لأن حلفهم بهذا الاسم كثير(١)، قال سيبويه:" ومن العرب من يقول: الله لأفعلن؛ وذلك أنه أراد حرف الجر، وإياه نوى، فجاز حيث كثر فى كلامهم وحذفوه تخفيفًا، وهم ينوونه"(٢).

وقال ابن الشجري عن حذف الباء من اسم الله تعالى في القسم في لغة من قال: الله لتفعلن:" وهو قليل، ولم يستعملوه في غير هذا الاسم، تعالى مسماه، فهو مما اختص به...." (٣).

وقال الرضي:" ويختص لفظ (الله) بجواز الجر مع حذف الجار بلا عوض"(٤).

ونقل ابن مالك عن بعض الثقات" أنه سمع بعض العرب يقول: كَلَّا اللهِ لآتينَّك، يريد: كَلَّا والله"(٥).

---

(١) توجيه اللمع ص ٤٧٧ .

(٢) الكتاب ٣/٤٩٨.

(٣) أمالي ابن الشجري٢/١٣٢ .

(٤) شرح الرضي على الكافية ٤/٣٠٢ .

(٥) شرح التسهيل ٣ /٢٠٠.

ويتوقف الحذف مع لفظ الجلالة على المسموع فقط، قال الأخفش:" ومنهم من يجر بغير واو؛ لكثرة استعمال هذا الاسم، وهذا في القياس رديء"(١).

وقال ابن عصفور:" قولهم: اللهِ لأقومن، لا يقاس عليه لأن إضمار الخافض، وإبقاء عمله لا يجوز إلاَّ حيث سمع"(٢).

وبعضهم جعل الحذف معه جاريًا على القياس، قال الرضي:" اعلمْ أنَّ حروف الجر لا تُحذف مع بقاء عملها قياسًا إلاّ في : اللهِ، قسمًا، عند البصريين"(٣).

وقال الشاطبي:" وقد جاء فيه الجر بغير تعويض شيء، حكى الأخفش أن من العرب من يجر اسم الله مقسما به دون جار موجود ولا عوض، وذكر غير الأخفش أنه سمع بعض العرب يقول: كلا الله لآتينك، وهذا كله جائز قياسًا عند النحويين، وإن كان قليلاً في نفسه، والجار المحذوف هنا الواو أو الباء التي للقسم"(٤).

وقد حمل عليه ابن جني في المحتسب قراءة الشعبي ﴿ وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذًا لَمِنَ الْآثِمِينَ﴾(٥)، بتنوين شهادة وقصر ألف لفظ الجلالة، قال:" وأما الله مقصورة بالجر، فحكاها سيبويه أن منهم من يحذف حرف القسم ولا يعوض منه همزة الاستفهام، فيقول: الله لقد كان كذا وكذا، قال: وذلك لكثرة الاستعمال"(٦).

---

(١) معانى القرآن للأخفش ١/٢٩٥.

(٢) شرح الجمل ١/٥٤٣.

(٣) شرح الكافية ٤/٢٩٦.

(٤) المقاصد الشافية ٣ /٧١٠.

(٥) سورة المائدة من الآية ١٠٦.

(٦) المحتسب ١ /٢٢١ .

وانفرد ابن الخباز بإيراد قراءة جر لفظ الجلالة في قوله سبحانه: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾[(١)]، وأَوَّلَها على حذف حرف القسم، قال:" وقيل: إنه قرئ ﴿اللَّهِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾، وقال بعض الجهال بالعربية: إنه بدل من اسم الله تعالى في قوله تعالى: ﴿ تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ ﴾[(٢)]، أَسْخَنَ الله عَيْنَه[(٣)]، ما هذا الإبدال، وقد فصلت بينهما آيتان تشتمل على جمل كثيرة أَنْسَيْنَ المبدل منه؟!، والصواب أن يقال: إنه مقسم به مجرور بالباء المحذوفة، والجواب: ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ﴾"[(٤)].

المذهب الثاني: منع حذف حرف القسم مع لفظ الجلالة وغيره، وإليه ذهب المبرد، جاء في المقتضب:" وليس هذا بجيد في القياس، ولا معروف في اللغة، ولا جائز عند كثير من النحويين ... وليس بجائز عندي؛ لأن حرف الجر لا يحذف ويعمل إلا بعوض"[(٥)].

المذهب الثالث: أجاز الكوفيون الجر في كل ما حذف منه الجار من المقسم به، وإن كان بلا عوض، نحو: الكعبة لأفعلن، و: المصحف لآتين"[(٦)].

---

(١) سورة البقرة من الآية ٢٥٥.

(٢) سورة البقرة من الآية ٢٥٢.

(٣) في الفاخر للمفضل بن سلمة ص٧ :" قولهم: أَسْخَنَ الله عَيْنَه؛ أي: بكت بدموعٍ حارة من الحزن، وهو مشتق من السَّخُون وهو الماء الحار، ويقال: من سُخْنَة العين، وهو كل ما أبكاها وأوجعها".

(٤) توجيه اللمع ص ٤٧٧ ، ٤٧٨ .

(٥) المقتضب ٣٣٦/٢.

(٦) شرح الرضي على الكافية ٣٠٢/٤ .

وحجتهم أن موضع الحرف قد علم فجاز حذفه وإعماله، وأجيب بضعف عامل الجر جدا، فلا يجوز إعماله بعد الحذف. (١)

وفي الإفصاح أنَّ أبا عمر الجرمي حكى أن من العرب من يضمر حرف الجر في كل قسم كما أضمروا (رُبَّ) مع الواو وغيرها.(٢)

نخلص مما سبق إلى أن من اعترض على الحذف في الآيات المتقدمة إنما يجري على مذهب البصريين الذين يقصرون حذف حرف القسم على لفظ الجلالة تعالى مسماه، وقد لوحظ أن بعضهم كأبي حيان قد عول على الحذف في الموضع الثاني، بينما وجدناه يعترض عليه في الموضع الثالث.

(١) توجيه اللمع ص ٤٧٧ .

(٢) ينظر: الارتشاف ١٧٦٨/٤، والمساعد ٣٠٧/٢، ٣٠٨.

٥ – حذف العاطف

كثرت المواضع التي وجدنا المعربين يعولون فيها على حذف العاطف، واختلفت صور التعويل عليه بين مواضع رؤي فيها القول بالحذف ولم يكن له نظير بالذكر، وآيات قُرئ فيها بحذف عاطف موجود في القراءة الأولى فأجيز في الخالية من حرف العطف أن يكون قد حُذف، والمانعون لذلك في كل الأحوال يضعفون الحذف؛ لأنه لم يرد في غير الشعر، أو ما شذ من الكلام.

١ - **قوله سبحانه:** ﴿ قَالَ يَا مَرْيَمُ أَنَّى لَكِ هَذَا﴾[١].

أجاز أبو البقاء العكبري أن يكون قوله عز وجل:﴿ قَالَ يَا مَرْيَمُ أَنَّى لَكِ هَذَا﴾ معطوفًا على قوله: ﴿وَجَدَ عِندَهَا رِزْقًا﴾[٢] بالفاء المحذوفة، وهو عنده نظير حذفها من جواب الشرط في قوله تعالى:﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾[٣]، وقول الشاعر: مَنْ يَفعلِ الحسناتِ اللهُ يَشْكرها.[٤]

وتعقبه السمين الحلبي فقال:" ... كيف يَدَّعي ذلك ويُسَوِّيه بالبيت المذكور، وهو لا يجوز إلا في ضرورة ، ثم الذي يَظْهَرُ أنَّ الجملةَ من قوله: (وَجَدَ) في محلِّ نصبٍ على الحال من فاعل (دخل)، ويكون جوابُ (كلما) هو نفس (قال) والتقدير: كلما دخل عليها زكريا واجدًا عندها الرزقَ قال، وهذا بيِّنٌ جدًّا"[٥].

---

(١) سورة آل عمران من الآية ٣٧ .

(٢) سورة آل عمران من الآية ٣٧ .

(٣) سورة الأنعام من الآية ١٢١.

(٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١٣٢/١.

(٥) الدر المصون ١٤٦/٣، ١٤٧.

٢ - **قوله سبحانه**: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ﴾[١].

يرى الجرجاني وابن عطية أن ههنا عاطفًا محذوفًا قبل (قلت)؛ أي: وقلت، وقدره ابن عطية: فقلت، بالفاء.[٢]

واعترض عليه السهيلي؛ لأنه ليس على معنى الواو، ولكنه جواب إذا، وقوله تعالى: (تولوا وأعينهم) إخبار عنهم وثناء عليهم، لأنها نزلت في قوم مخصوصين، وهم سبعة ذكرهم ابن إسحاق وغيره، والكلام غير محتاج إلى العطف بالواو؛ لأنه مرتبط بما قبله كالتفسير له.[٣]

٣ - **قوله عز وجل**: ﴿ إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ ﴾[٤].

قرأ الكسائي بفتح الهمزة ﴿أَنَّ الدِّينَ﴾[٥]، وخرجها الطبري على حذف حرف حرف العطف، والتقدير: وأن الدين، وهو معطوف على قوله: ﴿أَنه لَا إِلَه إِلَّا هُوَ﴾.[٦]

قال أبو حيان:" وإضمار حرف العطف لا يجوز على الأصح"[٧].

---

(١) سورة التوبة من الآية ٩٢.

(٢) ينظر: المحرر الوجيز ٣/٧١، والبحر المحيط ٥/٨٨.

(٣) نتائج الفكر ص ٢٦٤.

(٤) سورة آل عمران من الآية ١٩.

(٥) ينظر: السبعة في القراءات ص ٢٠٢.

(٦) سورة آل عمران من الآية ١٨، وتمام الآية ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾.

(٧) البحر المحيط ٢/ ٤٢٥.

وضعف من جهة أنه متنافر التركيب مع إضمار حرف العطف، لأَن فيه فصلاً بين المتعاطفين المرفوعين بالمنصوب وبين المنصوبين بالمرفوع، فهو نحو: أكل زيد خبزًا وعمرو وسَمَكًا، وأصل التركيب : أكل زيد وعمرو خبرًا وسمكًا.(١)

وجوز فيه البدلية، قال ابن هشام:" .. وَقيل: بدل من أَن الأولى وصلتها، أَو من ﴿القسط﴾، أَو مَعْمُول لـ ﴿الحَكِيم﴾ على أن أَصله الحاكم ثمَّ حول للمبالغة"(٢).

٤ - **قوله عز وجل:** ﴿يَا أَيُّهَا الْمُزَّمِّلُ. قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا. نِصْفَهُ أَوِ انقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا﴾(٣).

أجاز الأخفش نصب ﴿ نِصْفَهُ ﴾ على حذف حرف العطف (أو) والأصل: قم الليل إلا قليلا أو نصفه.(٤)

قال أبو حيان:" وفيه حذف حرف العطف من غير دليل عليه"(٥).

وقال السمين في الرد عليه:" وهذا ضعيفٌ جدًّا؛ لأن فيه حَذْفَ حرف العطف، وهو ممنوعٌ لم يرد منه إلا شيء شاذ يمكن تأويله ..."(٦).

٥ - **قوله عز وجل:**﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا ﴾(٧).

---

(١) ينظر: البحر المحيط ٤٢٥/٢، ومغني اللبيب ص ٨٣٢.

(٢) مغني اللبيب ص ٨٣٢.

(٣) سورة المزمل ١، ٢، ٣.

(٤) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٥٥٢/٢.

(٥) البحر المحيط ٣٥٤/٨.

(٦) الدر المصون ١٠/ ٥١٦ .

(٧) سورة البقرة من الآية ١١٦ .

قرأ ابن عامر، وكذلك هي في مصاحف الشام[١]، ﴿قَالُوا﴾ من غير واوٍ، وذلك يحتمل وجهين، أحدهما: الاستئناف. الثاني: حَذْفُ حرف العطف وهو مراد، استغناء عنه بربط الضمير بما قبل هذه الجملة.[٢]

٦ - **قوله عز وجل**: ﴿إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾[٣].

قرأَ الجمهورُ ﴿ويُكَفِّرُ﴾ بالواو، والأعمش بإسقاطها والياء وجَزْم الراء، وفيها تخريجان:

أحدُهما: أنه بدلٌ من موضع قوله: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ لأنه جواب الشرط، كأنَّ التقدير: وإن تخفوها يكن خيرًا لكم ويكفِّرْ.

الثاني: أنه حَذَفَ حرف العطف فتكون كالقراءة المشهورة، والتقدير:﴿ويكفِّرُ﴾، قال السمين:" وهذا ضعيف جدًّا"[٤].

تفصيل الاعتراض :

حذف حرف العطف أجازه في الآيات السابقة الأخفش والطبري والجرجاني وابن عطية وأبو البقاء العكبري، ووقع الاعتراض عليه عند السهيلي وأبي حيان والسمين.

والأكثرون على أنه لا يجوز حذف حروف العطف، لأن الحروف أدلة على معانٍ في نفس المتكلم، فلو أُضمرتْ لاحتاج المخاطب إلى وحي يُسفِرُ به عَمَّا في

(١) ينظر: السبعة في القراءات ص ١٦٩.

(٢) ينظر: الدر المصون ٢/٨٣.

(٣) سورة البقرة ٢٧١.

(٤) الدر المصون ٢/٦١٠، ٦١١.

نفس مُكلِّمه، وكما أن حروف النفي والتوكيد والتمني والترجي ونحوها لا تضمر، فكذلك حروف العطف.[١]

وذهب أبو علي الفارسي وجماعة من المتأخرين كابن مالك وابن عصفور ونحوهما إلى جواز حذف حرف العطف، وقيده المحققون عند فَهْمِ المعنى.[٢]

وأنشد أبو الحسن:

كيف أصبحتَ كيف أمسيتَ مِمّا ∴ يَزْرَعُ الوُدَّ في فؤاد الكريم[٣]

يريد: وكيف أمسيتَ.

وأنشد ابن الأعرابي:

وكيف لا أَبكي على علاّتي ∴ صبائحي غبائِقِي قَيْلاتي[٤]

يريد: صبائحي وغبايقي وقيلاتي.

قال ابن جني :" وهذا كله شاذٌّ ولعله جميعُ ما جاء منه". [٥]

هذا كلام ابن جني وقد أورد غيره شواهد أخرى، ووقفت على مواضع في شعر العرب لم ينص عليها النحويون، وزخر الحديث النبوي بجملة من المواضع التي أشير فيها إلى حذف حرف العطف.

---

(١) ينظر: نتائج الفكر ص ٢٦٣، والفصول المفيدة في الواو المزيدة ص١٢٤.

(٢) الفصول المفيدة في الواو المزيدة ص١٢٤.

(٣) البيت من الخفيف بغير نسبة في الخصائص٢/٢٨٠، وضرائر الشعر ص١٦١، وشرح التسهيل ٣/٣٨٠، وهمع الهوامع ٣/٢٢٦.

(٤) البيت من الرجز بغير نسبة في الخصائص٢/٢٨٠، وضرائر الشعر ص ١٦١، والفصول المفيدة في الواو المزيدة ص١٢٦.

(٥) الخصائص ١/٢٩١.

فمن ذلك قول الشاعر:

فأصـــبحن ينشـــرن آذانهـــن ∴ في الطرح طرفاً شمالا يمينا[١]

يريد: شمالًا ويمينًا. [٢]

وقول الشاعر: ضربًا طِلَخْفًا في الطُّلَى سَخِينا[٣]

يريد: وسخينا، والطلخف أشد من السخين.[٤]

وقال الحطيئة:

إن امْـرأ رهطـه بِالشَّـام منزلـه ∴ برمل يبرين جارا شدّ مَا اغتربا[٥]

قال في المغني:" أَي: ومنزله برمل يبرين، كذا قالوا، ولك أن تقول: الجملة الثَّانية صفة ثانية، لا معطوفة ".[٦] وأنشدوا في باب ما لا ينصرف:

كـأنَّ العقيليـينَ يـوم لقيـتُهم ∴ فراخُ القَطَا لاقَيْنَ أجدلَ بازِيا[٧]

---

(١) البيت من المتقارب بغير نسبة في ضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٦١، والفصول المفيدة ص١٢٦.

(٢) ضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٦١.

(٣) من الرجز بغير نسبة في ضرائر الشعر لابن عصفور ص١٦١، والفصول المفيدة ص١٢٦، وفيه: شخيتا بدل سخينا، والطلخف: الشديد، والشخيت: دونه في الشدة، والطلى جمع طلية، وهي صفحات الأعناق.

(٤) ضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٦١.

(٥)البيت من البسيط في ديوانه برواية وشرح ابن السكيت ص١١، وأمالي ابن الشجري ١١٨/١، ١١٨/١، ومغني اللبيب ص ٨٣١.

(٦) ص ٨٣١.

(٧) البيت من الطويل للقطامي في ديوانه ص١٨٢، وشرح الكافية الشافية ١٤٥٤/٣، والتصريح والتصريح ٣٢٥/٢، وشرح الأشموني ١٤٠/٣.

قال في التصريح:" وبازيا: يجوز أن يكون صفة أجدل، ويجوز أن يكون معطوفًا على أجدل بإسقاط العاطف، وهو من بزى إذا تطاول"[(١)].

وقال الشاعر:

تروحـــي أجـــدر أن تقيلـــي ∴ غـدًا بجنبـي بـارد ظليـل[(٢)]

قال العيني:" وجنبي: تثنية جنب، مضاف إلى (بارد وظليل)، وهما وصفان لموصوفين محذوفين، والأصل: بجنبي ماء بارد وظليل، وحذف العاطف" [(٣)].

وقال ضرار بن الخطاب:

وَالْتَقَتْ حَلْقَتَا البطان على القوم ∴ وَنُودُوا بِالصّيْلَمِ الصّلْعَاءِ[(٤)]

الصيلم: الداهية أو الأمر الشديد، الصلعاء: الداهية، وقد حذف حرف العطف بينها وبين الصيلم للنظم وهو جائز فى غيره أيضًا.[(٥)]

وجاء منه في سعة الكلام، حكى أَبُو زيد: أكلت خبْزًا لَحْمًا تَمرًا، فَقيل: على حذف الْوَاو، وَقيل: على بدل الإضراب، وحكى أبو الحسن: أعطه درهمًا

(١) التصريح ٣٢٥/٢، وقد نص النحويون على حذوف في البيت بلغت خمسة، لكن ليس من بينها حذف العاطف، فقد قُدِّر الشطر الأول: ائتى مكانًا أجدر بأن تقيلى فيه، فحذف الفعل، وحذف المفعول الموصوف الذى هو (مكانا)، وحذف الباء التى يتعدّى بها أجدر، وحذف الجارّ من فيه، فصار: تقيليه، فحذف العائد إلى الموصوف. ينظر: أمالي ابن الشجري ١٠٠/٢.

(٢) البيت من الرجز لأحيحة بن الجلاح في أمالي ابن الشجري ١٠٠/٢، وشرح التسهيل ٥٧/٣، والتصريح ٩٨/٢، وشرح الأشموني ٣٠٢/٢.

(٣) التصريح ٩٨/٢.

(٤) البيت من الخفيف له في الروض الأنف للسهيلي ١٠٠/٧.

(٥) هذا تخريج محقق الروض الأنف هامش ٤.

درهمين ثَلَاثَة، وَخرج على إِضْمَار أَو، ويحتمل البدلية.[١]

وحكى السهيلي عن بعض أشياخه أنه جعل من هذا الباب قول عمر بن الخطاب – رضي الله عنه –:" لا يَغُرنَّكِ هذه التي أعجبك حُسْنُها حُبُّ رسول الله – صلى الله عليه وسلم – لها ".

وقال: المعنى: حسنها وحب رسول الله – صلى الله عليه وسلم – لها.

وبلغ الاستحسان بالسامعين لهذا القول إلى أن علقوه في الحواشي من كتاب الصحيح للبخاري– رحمه الله تعالى– وليس الأمر كذلك، ولكن الحبَّ بدلٌ من قوله (هذه) بدل اشتمال في موضع رفع"[٢].

وقال القسطلاني:" ووقع في رواية سليمان بن بلال عند مسلم (أعجبها حسنها وحب رسول الله – صلى الله عليه وسلم– إياها) بواو العطف فحمل بعضهم رواية الباب على أنها من باب حذف حرف العطف لثبوته في رواية مسلم، وهو يردُّ على تخصيص حذف حرف الجر بالشعر"[٣].

وذكر أبو القاسم اللورقي[٤] أن الإمام الشافعي حمل على هذا ما اختاره من التشهد (التَّحِيَّاتُ المُبَارَكَاتُ الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ لِلَّهِ) [٥] بغير واو، على ما رواه ابن عباس –رضي الله عنه–.[٦]

---

(١) ينظر: مغني اللبيب ص ٨٣١.

(٢) نتائج الفكر ص ٢٦٤، ٢٦٥.

(٣) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري ٣٩٤/٧.

(٤) القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر الأندلسي اللورقي النحوي، إمام في العربية، عالم بالقراءات، شَرَحَ المفصل، والجزولية ،والشاطبية، ت ٦٦١هـ. بغية الوعاة ٢٥٠/٢.

(٥) أخرجه مسلم عن ابن عباس في باب (التشهد في الصلاة) ٣٠٢/١.

(٦) ينظر: الفصول المفيدة ص ١٢٥.

وقال النووي:" تقديره: والمباركات والصلوات والطيبات، كما في حديث ابن مسعود وغيره، ولكن حذفت الواو اختصارًا، وهو جائز معروف في اللغة، ومعنى الحديث أن التحيات وما بعدها مستحقة لله تعالى، ولا تصلح حقيقتها لغيره "(١).

وحمل عليه ابن مالك قوله صلى الله عليه وسلم:"تصدق رجل من دينار، من درهمه، ومن صاع بره، من صاع تمره"(٢).

وفي البخاري:" عن قتادة قال: مَا نَعْلَمُ حَيًّا مِن أَحْيَاءِ العَرَبِ أكثَرَ شَهِيدًا أعَزَّ يَوْمَ القِيَامَةِ مِنَ الأنْصَارِ "(٣).

قال العيني:" قوله: (أعز) ، بالعين المهملة والزاي من العِزَّة، وفي رواية الكشميهني: (أغر) ، بالغين المعجمة وَالرَّاء، وانتصابه على أنه صفة أو بدل أو عطف بيان، وقال الكرماني: جاز حذف حرف العطف كما في: التَّحِيَّات المباركات، وَفِيه نظر "(٤).

وفي حديث أبي هريرة: قال قام رجل إلى النبي فَسَأَلَهُ عن الصَّلاَةِ في الثَّوبِ الوَاحِدِ فَقَالَ: أَوَ كُلُّكُمْ يَجِدُ ثَوْبَيْنِ، ثُمَّ سأَلَ رَجُلٌ عُمَرَ فَقالَ: إذَا وَسَّعَ اللَّهُ فَأَوسِعُوا، جَمَعَ رَجُلٌ عَلَيْهِ ثيابَهُ، صَلَّى رَجُلٌ في إزَارٍ وَرِدَاءٍ، في إزَارٍ وَقَمِيصٍ، في إزَارٍ وَقَبَاءٍ، في سَرَاوِيلَ وَرِدَاءٍ، في سَرَاوِيلَ وَقَمِيصٍ، في سَرَاوِيلَ وَقَبَاءٍ، في تُبَّانٍ وَقَمِيصٍ، قالَ: وَأَحْسِبُهُ قالَ: في تُبَّانٍ وَرِداءٍ"(٥).

---

(١) شرح صحيح مسلم ١١٦/٤.

(٢) شرح الكافية الشافية ١٢٦٠/٣.

(٣) أخرجه البخاري في باب (مَنْ قُتِل مِنْ مسلمينَ يومَ أُحُد) ١٤٩٧/٤.

(٤) عمدة القاري شرح صحيح البخاري ١٦٢/١٧.

(٥) أخرجه البخاري في باب (الصلاة في القميص والسراويل) ١٤٣/١.

قال العيني:" فإن قلت: كان المناسب أن يقول: أو كذا أو كذا، بحرف العطف، فلم ترك حرف العطف؟ قلت: أخرج هذا على سبيل التعداد فلا حاجة إلى ذكر حرف العطف، كما في قوله عليه الصلاة والسلام: (تصدق امرؤ من دينارِه من درهمه من صَاع تمره)، ويجوز أَن يُقَال: حذف حرف العطف على قول من يُجَوِّز ذلك من النحاة، والتقدير حينئذٍ: صلى رجل في إزار ورداء، أَو في إزَار وقميص، أَو في إزَار وقباء، إلى آخره كذلك، وقال الكرماني: هو من باب الإبدال. قلت: كأنه أشار بذلك إلى ما قاله ابن المُنِير: إنَّه كلام في معنى الشرط، كأنه قال: إن جمع رجل عليه ثيابه فحسن، ثم فصل الجمع بصور على البدلية"[(١)].

وفي البخاري:"باب قول الله تعالى: ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا﴾[(٢)]، وكَمِ الغِنى، وقول النبيِّ – صلى الله عليه وسلم –: "ولا يجِدُ غِنىً يُغنيهِ"، ﴿ لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ﴾ إلى قوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾[(٣)]"[(٤)].

فقد ذكر البخاري الآية الأخيرة دون عطف مع عطفه ما قبلها، وهذا جعل أحد الشراح يقدر عاطفا محذوفًا، قال الكرماني:" ﴿لِلْفُقَرَاءِ﴾ عطف على ﴿لَا يسْأَلُون﴾، وحرف الْعَطف مُقَدّر، أَو: هُوَ حَال بِتَقْدِير لفظ: قَائِلا..." [(٥)].

ولم يرتض هذا التقدير بدر الدين العيني، فقال مقدمًا لتقدير الكرماني: " وقد تصرف الكرماني هنا تصرفًا عجيبًا لا يقبله من له أدنى معرفة في أحوال

(١) عمدة القاري شرح صحيح البخاري ٧٣/٤، ٧٤.
(٢) سورة البقرة من الآية ٢٧٣.
(٣) سورة البقرة من الآية ٢٧٣.
(٤) صحيح البخاري ٥٣٦/٢.
(٥) صحيح البخاري بشرح الكرماني ٨ /٢١.

تراكيب الكلام ..... ، فليت شعري أي وجه لهذا العطف، ولا عطف هنا أصلا، وأي ضرورة دعت إلى ارتكابه تقدير حرف العطف الذي لا يجوز حذف حرف العطف إلا في موضع الضرورة على الشذوذ، أَو في الشعر كذلك، ولا ضرورة هنا أصلا"[(١)].

والذي يقبله قانون اللغة أنه لا يمكن إغفال كل هذه الشواهد التي قيل فيها بحذف حرف العطف من أجل تحكم فريق برأيه، لكن الفيصل في كل هذا هو فهم المعنى كما قيده المحققون وإلا كان ضربًا من التخمين غير المقبول، وقد لوحظ أن جل النصوص السابقة يسهل على السامع إدراك وجود حرف عطف محذوف في الكلام.

(١) عمدة القاري شرح صحيح البخاري ٥٩/٩.

٦ - حذف حرف الجزم وإبقاء عمله

اعتُرِضَ على حذف الجازم مرتين، إحداهما مع (لا)، والثانية مع اللام، وليس بين النحويين خلاف في منع حذف (لا)، وإنما دار الخلاف عندهم حول حذف اللام.

أولا : حذف (لا) الناهية:

قال عز وجل: ﴿ وَقَالَتِ امْرَأَةُ فِرْعَوْنَ قُرَّةُ عَيْنٍ لِّي وَلَكَ لَا تَقْتُلُوهُ ﴾[١].

اختلف في جواز الوقف على (لا)؛ لأن الفعل بعدها مجزوم، فلو قيل بجواز الوقف لأدى ذلك إلى بقاء الفعل مجزومًا دون جازم.

قال العكبرى:" حكى بعضهم أن الوقف على (لا)، وهو خطأ؛ لأنه لو كان كذلك، لقال: تقتلونه: أى: أتقتلونه، على الإنكار، ولا جازم على هذا"[٢].

وقال السمين:" وهذا لا ينبغي أن يصح عنه، وكيف يبقى (تَقْتُلوه) من غير نون رفعٍ ولا مُقْتَضٍ لحَذْفِها؟ ولذلك قال الفراء: هو لحنٌ"[٣].

والوقف على (لا) مروي عن ابن عباس -رضي الله عنه- قال الفراء:" وقوله: ﴿لا تَقْتُلُوهُ﴾، وفي قراءة عبد الله ﴿لا تقتلوهُ قُرَّةُ عَيْنٍ لِي وَلَكَ﴾[٤] وإنما ذكرت هَذَا لأني سمعتُ الذي يُقَالُ له: ابنُ مروان السُّدِّيُّ يَذْكُرُ عن الْكَلْبِيِّ عن أبي

---

(١) سورة القصص من الآية ٩.

(٢) التبيان في إعراب القرآن ١٧٦/٢.

(٣) الدر المصون ٦٥٢/٨.

(٤) بتقديم الفعل قراءة عبد الله بن مسعود في مختصر ابن خالويه ص ١١٣، ويعني الفراء أن تقديم قوله: لا تقتلوه، دليل على عدم جواز الوقف على (لا)، ولو كان الوقف مقبولا لما جاز تقديم الفعل مع (لا) الناهية.

صالحٍ عن ابن عباس أنه قال: إنها قالت: (قُرَّةُ عَيْنٍ لِّي وَلَكَ لَا) وهو لَحْنٌ، وَيُقَوِّيكَ على رَدِّهِ قراءةُ عبد الله"[١].

وصَحَّحَ النحاس ما ذهب إليه الفراء فقال:" والصحيح عن ابن عباس أنه قال: قالت امرأة فرعون: قرة عين لى ولك، فقال فرعون: أما لك فنعم وأما لي فلا، فكان كما قال"[٢].

وقال أبو بكر بن الأنباري بعد أن نقل كلام الفراء:" وإنما حكم عليه باللحن؛ لأنه لو كان كذلك لكان (تقتلونه) بالنون؛ لأن الفعل المستقبل مرفوع حتى يدخل عليه الناصب أو الجازم، فالنون فيه علامة الرفع"[٣].

ولم يرتض الأشموني كلام الفراء السابق، ورأى أن ما نُقِل عن ابن عباس له ما يسوغه في العربية، قال:" ولقول ابن عباس مذهبٌ سائغٌ في العربية، وهو: أن يكون (تقتلوه) معه حرف جازم قد أُضمِر قبل الفعل؛ لأنَّ ما قبله يدل عليه؛ فكأنَّه قال: (قرَّة عين لي ولك لا)، ثم قال: لا تقتلوه عسى أن ينفعنا، وتكون (لا) الأولى قد دلَّتْ على حذف الثانية، وقد جاء إضمار (لا) في القرآن في قوله:﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا﴾[٤]، أي: لئلا تضلوا، وقد جاء في الشعر إضمار الجازم ....."[٥].

---

(١) معاني القرآن للفراء ٣٠٢/٢.

(٢) القطع والائتناف لأبي جعفر النحاس ص ٥٠٩.

(٣) إيضاح الوقف والابتداء لأبي بكر بن لأنباري ٨٢٢/٢.

(٤) سورة النساء من الآية ١٧٦.

(٥) منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ١١٩/٢، ١٢٠.

هذا .... ولم يقل أحد من النحويين بحذف (لا) الناهية، وإنما نصوا على عدم حذفها، قال ابن خروف:" والنهي لا يكون إلا بحرف النهي، وهو (لا)، ولا يجوز حذفها؛ للبس بالموجب – أعني الأمر – كما كان النفي بحرف"[(١)].

ثانياً : حذف لام الطلب :

قال عز وجل: ﴿ وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ أَن يُؤْتَى أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَاجُّوكُمْ عِندَ رَبِّكُمْ﴾[(٢)].

قال ابن عطية:" قرأ الأعمش، وشعيب بن أبي حمزة ﴿إن يُؤْتَى﴾[(٣)] بكسر الهمزة بمعنى: لم يعط أحد مثل ما أعطيتم من الكرامة، وهذه القراءة يحتمل أن يكون الكلام خطابًا من الطائفة القائلة، ويكون قولها: ﴿أَوْ يُحَاجُّوكُمْ﴾ بمعنى: أو فليحاجوكم، وهذا على التصميم على أنه لا يؤتى أحد مثل ما أُوتي، ويحتمل أن تكون بمعنى: إلا أن يحاجوكم، وهذا على تجويز أن يؤتى أحد ذلك إذا قامت الحجة له"[(٤)].

والوجه الأول عنده فيه حذف لام الأمر وبقاء عملها؛ ولذا اعترض عليه أبو حيان بقوله:"... وفيه الجزم بلام الأمر، وهي محذوفة، ولا يجوز ذلك على مذهب البصريين إلاَّ في الضرورة"[(٥)].

---

(١) شرح جمل الزجاجي ٨٥٨/٢.

(٢) سورة آل عمران من الآية ٧٣.

(٣) قراءة الأعمش وطلحة في مختصر ابن خالويه ص ٢٧.

(٤) المحرر الوجيز ٤٥٦/١.

(٥) البحر المحيط ٥١٩/٢.

هذا كلام أبي حيان مع أنه في توجيه قراءة زيد بن علي في قوله تعالى: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ﴾[(١)]، بحذف النون من الفعلين؛ أي: ﴿ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُوا﴾ أجاز هذا الذي منعه هنا، قال:" وأما قراءة زيد فتتوجه على حذف لام الأمر، التقدير: لتؤمنوا ...."[(٢)].

وابن عطية نفسه صرح أيضًا بعدم جواز حذف اللام وبقاء عملها في موضع آخر، قال في قوله تعالى:﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا﴾[(٣)]:" وقوله: وَلْيَخْشَ، جزم بلام الأمر، ولا يجوز إضمار هذه اللام عند سيبويه،قياسًا على حروف الجر، إلا في ضرورة شعر، ومنه قول الشاعر...." [(٤)].

وقال السمين تعقيبًا على تأويل ابن عطية المتقدم:" وفيه نظرٌ، لأنه يُؤَدِّي إلى حَذْفِ حرفِ النهيِ وإبقاءِ عملِهِ"[(٥)].

مع أن السمين أجازه في قوله سبحانه: ﴿وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا بِأَحْسَنِهَا﴾[(٦)]، قال:" قوله: ﴿يَأْخُذُوا﴾ الظاهرُ أنه مجزومٌ جوابا للأمر في قوله ﴿وَأْمُرْ﴾، ولا بدَّ مِنْ تأويله لأنه لا يلزمُ مِنْ أمره إياهم بذلك أن يأخذوا، بدليل عصيان بعضهم له في ذلك، فإنَّ شَرْط ذلك انحلال الجملتين إلى شَرْطٍ وجزاء، وقيل: انجزم على إضمار اللام تقديره: ليأخذوا، كقوله:

---

(١) سورة الصف من الآية ١١.

(٢) البحر المحيط ٨/٢٦٠.

(٣) سورة النساء من الآية ٩.

(٤) المحرر الوجيز ٢/١٣.

(٥) الدر المصون ٣/٢٥٥.

(٦) سورة الأعراف من الآية ١٤٥.

مُحَمَّــدُ تَفْــدِ نفسَــكَ كــلُّ نفــسٍ ∴ إذا مـا خفـت مـن شـئ تَبـالاَ [1]

وهو مذهبُ الكسائي، وابنُ مالك يرى جوازه إذا كان في جواب (قل)، وهنا لم يُذكر (قل) ولكن ذُكِر شيءٌ بمعناه؛ لأن معنى (وَأْمُرْ) و (قل) واحد"[2].

ويفهم من كلام السمين أن المعنى على جعل الفعل مجزومًا في جواب الأمر غير صحيح، ولذا ركن إلى القول بحذف لام الأمر، وهذا نهجٌ جيدٌ في اختيار الآراء بدلًا من القول بعدم الجواز؛ لأن بعض النحويين لا يجيزه بعيدًا عما يتوافق مع سياق الكلام ومقامه.

بل إن السمين أضاف شيئًا جديدًا هو الحذف بعد الأمر بغير لفظ قل؛ لأنه بمعناه.

تفصيل الاعتراض:

الاعتراض على رأي ابن عطية المتقدم دلنا على أن للعلماء الثلاثة ابن عطية وأبي حيان والسمين في حذف لام الأمر وإبقاء عملها رأيين مختلفين في تفسير كل منهم، وفيما يلي عرض آراء النحويين في المسألة.

حذف لام الأمر وبقاء عملها مما اختلف فيه النحويون:

(١) البيت من الوافر، مختلف في نسبته فقد نسب إلى حسان في شرح الرضي على الكافية ١٢٥/٤، وإلى أبي طالب في شرح شذور الذهب ص ٢٧٥، وقد بحثت عنه في ديوانيهما فلم أجده، وفي خزانة الأدب ١٤/٩:" البيت لا يعرف قائله".

(٢) الدر المصون ٤٥٣/٥.

فمذهب سيبويه أنه مخصوص بالشعر، جاء في الكتاب:" واعلم أن هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر وتعمل مضمرةٌ، كأنهم شبهوها بـ أن إذا أعملوها مضمرةً، وقال الشاعر:

مُحَمَّـدُ تَفْـدِ نفسَـكَ كـلُّ نفـسٍ ∴ إذا مـا خفـت مـن شـئ تَبـالاَ

وإنما أراد: لتفد. وقال متمم بن نويرة:

علـى مِثْـلِ أَصْـحَابِ البَعوضـة فاخْمُشِـي

لَـكِ الويـلُ حُـرَّ الوجْـهِ أو يَبْـكِ مَـن بَكَـى[1]

أراد: ليبك. وقال أحيحة بن الجلاح:

فمـن نـال الغنـى فليصـطنعه ∴ صنيعته وَيَجْهَدْ كُـلَّ جَهْـدِ[2]"[3]

ونص الأخفش على قبحه، وأورد عليه بيتا آخر، قال:" يريد: لِتَفْدِ، وهذا قبيح .....، وسمعت من العرب من ينشد هذا البيت بغير لام:

فَيَبْـكِ علـى المِنْجـابِ أضـيافُ قَفْـرةٍ ∴ سَرَوْا وأُسارى لم تُفَكَّ قيودُها [4]

(١) البيت من الطويل له في أمالي ابن الشجري١٥١/٢، والإنصاف ٤٣٣/٢، والتبيين عن مذاهب النحويين ص١٧٩، وشرح المفصل ٢٩٢/٤، وشرح التسهيل ٥٩/٤.

(٢) البيت من الوافر، قال محقق الكتاب:" ولم أجد للبيت مرجعا آخر، ولم يورده الشنتمري في شرح الشواهد"، وقد وجدته منسوبًا إليه في الأصمعيات ص١٢٠، وعزاه الجاحظ في البخلاء ص ١٨٤، إلى ابن الذئبة الثقفي، وفيه: وجد بدل: نال، وذخيرته بدل: صنيعته.

(٣) ٨/٣، ٩.

(٤) البيت من الطويل لِمَعْبَدِ بن طَوْق بن مَعْبَد يرثي المُنْجَابَ بن المُعْتَمِر في كتاب مُقَطَّعات مَرَاثٍ لابن الأعرابي ص ٧٩، وفيه (ليبك) باللام بدل الفاء، وعلى هذا فلا شاهد فيه.

يريد: "فَلْيَبْكِ" فحذف اللام"[١].

وهو مذهب الفراء فيما نقله عنه المازني، قال ابن جني:" قال أبو العباس: حدثني أبو عثمان قال: جلست في حَلْقة الفراء فسمتعه يقول لأصحابه: لا يجوز حذف لام الأمر إلاَّ في شعر، وأنشد :

مَـن كـان لا يـزعم أَنـي شـاعرُ ∴ فَيـدْنُ مِنـيّ تنهـه المزاجـرُ[٢]

قال: فقلت له: لم جاز في الشعر ولم يجز في الكلام؟ فقال: لأن الشعر يُضْطَرُّ فيه الشاعر فيحذِف. قال: فقلت: وما الذي اضطرَّه هنا وهو يمكنه أن يقول: فليدن منيّ قال : فسأل عني، فقيل له: المازني، فأوسع لي، قال أبو الفتح: قد كان يمكن الفراء أن يقول له: إن العرب قد تلزم الضرورة في الشعر في حال السعة أُنْسًا بها، واعتيادا لها، وإعدادًا لها لذلك عند وقت الحاجة إليها ..." [٣].

ويرى الأعلم أن حذف اللام من أقبح الضرورات، قال:" هذا من أقبح الضرورة لأن الجازم أضعف من الجار، وحرف الجر لا يضمر، وقد قيل: هو مرفوع حذفت ياؤه ضرورة، واكتفي بالكسرة عنها، وهذا أسهل في الضرورة وَأقرب"[٤].

وعلى المنع في غير الشعر مشى ابن مالك في شرح التسهيل، قال:" ولا يجوز في غير الشعر حذف لام الأمر، خلافا للكسائي...." [٥].

وذهب المبرد إلى منعه مطلقًا، في الشعر وغيره؛ لأن عوامل الأفعال لا تضمر، وأضعفها الجازمة؛ لأن الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء، ورأي

---

(١) معانى القرآن للأخفش ٨٣/١.

(٢) البيت من الرجز بغير نسبة في الإنصاف ٤٣٤/٢، وشرح التسهيل ٦٠/٤.

(٣) الخصائص ٣٠٣/٣.

(٤) تحصيل عين الذهب ص ٣٨٨.

(٥) ٦٠/٤.

أن بيتَ مُتَمِّم محمولٌ على المعنى؛ لأنه إذا قال: فاخمشي، فهو في موضع فلتخمشي فعطف الثاني على معنى الأول، وأن قول الشاعر: تفد نفسك، أنشده الكوفيون ولا يُعرف قائله ولا يحتج به ولا يجوز مثله في شعر، على أنه في كتاب سيبويه.(١)

ويلحظ أن المبرد قد لجأ إلى تأويل بيت مُتَمِّم بأن (تبك) معطوف على معنى الأول، ورَدَّ البيت الثاني بأنه غير معروف القائل.

أما قوله بالعطف على معنى الأول فقد رده ابن السيرافي بأن المبرد لا يمنع أن يضطر الشاعر إلى حذف اللام من فعل الأمر، وإذا كان هذا سائغًا لم يمتنع أن نقدر اللام في (يبك من بكى).(٢)

وأما قوله: إن قول الشاعر: تفد نفسك، لا يعرف قائله، فنقل عن النحاس أنه قال:" وجدت هذا البيت في كتاب سيبويه يقول فيه: وحدثني أبو الخطاب أنه سمع هذا البيت مِمَّن قاله"(٣).

وأجاز الكسائي حذفها بعد الأمر بالقول كقوله تعالى: ﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾(٤) .(٥)

وجرى على هذا ابن مالك فى شرح الكافية الشافية؛ إذ جعل حذف لام الأمر وبقاء عملها على ثلاثة أضرب: كثير مطرد، وهو الحذف بعد أمر بالقول، وقليل

(١) ينظر: المقتضب ١٣٣/٢، وخزانة الأدب ١٢/٩، ١٣.

(٢) ينظر: شرح أبيات سيبويه ١٠٦/٢، ١٠٧.

(٣) خزانة الأدب ١٢/٩.

(٤) سورة إبراهيم من الآية٣١.

(٥) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ١٢٦٩/٣.

جائز فى الاختيار، وهو الحذف بعد قول غير أمر، وقليل مخصوص بالاضطرار، وهو الحذف دون تقدم قول بصيغة أمر ولا بغيرها.(١)

وبالعَوْد إلى نص الاعتراض نرى أن ما جوزه ابن عطية يجري على مذهب الكسائي في جواز حذف اللام بعد القول، مع أننا وقفنا له على كلام آخر يوافق فيه مذهب سيبويه، وأن اعتراض أبي حيان والسمين عليه علَّتُهُ أن البصريين يخصون الحذف بالضرورة، في حين وجدناهما يعولان على ما اعترضا عليه في موضعين آخرين، وهذا يحملنا على قبول القول بحذف لام الأمر في القرآن في الموضع الذي لا يضاد المعنى.

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٥٧٠،١٥٦٩.

الخاتمـــة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الصادق الوعد الأمين، وبعد ،،،،

فقد حاولت في هذا البحث كشف مسألة الاعتراض على المعربين في نوع واحد من آرائهم، وهو التعويل على الحذف في مواضع اختلف النحويون في تجويزها؛ أو خصها بعضهم بالشعر، وقد تطلب هذا مطالعة أمات كتب الإعراب والتفسير للوقوف على صور تلك الحذوف، وقد توصلت إلى جملة من النتائج أعرضها على النحو التالي:

١ – قيمة هذه الدراسة تكمن في كشفها عن مواضع يمتنع حذفها في كلام العرب، وبعضها لم يرد له ذكر في كتب النحو.

٢ – لم يُطِل المعترضون على تلك الحذوف في بيان علة الاعتراض عليها، وإنما تمسك أكثرهم بمبدأ واحد هو تنزيه القرآن من تلك الحذوف؛ لاختصاصها بالشعر، أو لأن فريقًا من النحويين يمنعها، وكان الأحسن أن نرى عندهم تعليلًا لمنع الحذف يرتبط بالسياق والمقام؛ لئلا يصبح مصدر الاحتجاج الأول وهو القرآن تابعًا للشعر يسير حيث سَارَ، ويقف حيث وقف.

٣ – توسع الكوفيون في الحذف حتى مع انعدام الدليل على المحذوف، فقد أجازوا حذف الموصول دون دليل، وقالوا بحذف واو الحال في:﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾؛ لأنهم لا يجوزون انفراد الضمير بالربط، وجوزوا حذف واو الفسم مع كل مقسم به، ونسب إليهم جواز حذف خبر كان، ونسب إليهم حذف همزة الاستفهام دون أم في الشعر والكلام.

٤ – تَحرَّج البصريون من الحمل على الحذف مما أدى إلى تضييق دائرة جوازه وقصره على ما جاء منه في الشعر، والواقع أنه لا يمكن إغفال تلك المواضع

القرآنية التي أجيز فيها الحذف ما دامت تتسم بوضوح المعنى وعدم إلباسه ويُسْر تعيين المحذوف، إضافة إلى أن في لغة الحديث النبوي ما يشهد بجواز ذلك في غير موضع، ولم يخل كلام العرب المنثور من ورود بعض نماذج حملت عليه، وإن كانت قليلة.

٥ – كثر في البحث الوقوف علي رأي للمعترض يجوز فيه ما اعترض عليه، فمن ذلك: اعتراض أبي حيان على حذف حرف القسم مع غير لفظ الجلالة تعالى مسماه، وقد عول على الحذف في موضع آخر، وتباين موقف السمين الحلبي في حذف أن المصدرية ؛ إذ اعترض على القول بتضعيف الحذف في موضع، واعترض على الحذف نفسه في موضع آخر، وتعقب ابن عطية في تجويز حذف حرف النهيِ وإبقاء عمله، مع أنه أجازه في قوله سبحانه: ﴿وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا بِأَحْسَنِهَا﴾.

٦ – من مواضع الحذف التي لا تجد لهما كثيرَ كلامٍ عند النحويين تقدير عامل الإغراء ظرفًا أو مجرورًا عند الزمخشري، وتقدير واو الحال مع وجود الضمير عند الفراء، وحذف الجملة المؤكدة بالمصدر عند الزمخشري، لأنها ظهرت من خلال تأويل بعض النحويين للحذف، فلولا وجود تلك التأويلات ما وجدنا ذكرًا لها عند النحاة.

٧ – انفرد الزمخشري بتجويز حذف خبر كان في قوله سبحانه:﴿ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسَاءُوا السُّوأَى﴾، وحذف الجملة المؤكدة بالمصدر، وبتقدير عامل الإغراء ظرفا أو مجرورًا في غير موضع، ووافق الكوفيين في جواز حذف واو القسم مع كل مقسم به.

٨ – ثَمَّ تحاملٌ واضح في بعض اعتراضات أبي حيان على الزمخشري، كالاعتراض عليه في تقدير عامل الإغراء مع أنه مسبوق إلى هذا التقدير، وكدفاعه عن

القول بحذف الموصول في قوله تعالى:﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا﴾، مع أنه في سائر المواضع يخص ذلك بالضرورة، لأن الأمر يتعلق بالزمخشري الذي غَلَّطَ الفراء في رأيه.

٩ – إمكان التعويل على حذف الموصول سائغ قد كثر القائلون به، وهو جارٍ على مذهب الكوفيين، وهو مقبول في الموضع الذي لا يشكل في المعنى.

١٠ – شواهد حذف المؤكد في باب التوكيد قليلة جدًّا في كلام العرب؛ لذا فالأحسن عدم الحمل على الحذف ما دام في الإمكان الحمل على غيره.

١١ – اعتراض أبي حيان على الزمخشري في حذف الجملة المؤكدة بالمصدر يعتمد على الصناعة النحوية الخالية من مراعاة المعنى والسياق، والأولى أن يكون رده مبنيًّا على توضيح صحة جعل المصدر مؤكدًا للجملة قبله، لا أن يقف عند تقرير أن هذه الجمل لم يرد الحذف فيها، وهذا التوضيح ظهر عند الطيبي.

١٢ – القول بحذف ألف الاستفهام مع غير (أم) قد عضدته شواهد عدة، وتلك الشواهد ليست من القلة التي يمكن الاعتراض عليها بالتأويل أو الرد، ويمكن وضع ضابط للحذف يحدده هو فهم المعنى، وهو دليل معنوي لا يقل أهمية عند الحكم عن وجود الدليل اللفظي وهو أم.

١٣ – الأقربُ إلى الصواب في الصورة التي يوجد فيها حرفُ عطف قبل جملة الحال هو ما ذهب إليه الزجاج ومن تبعه، وهو انفراد الضمير بالربط، وهذا أولى مِنْ تقدير محذوفٍ لا يحتاجه التركيب.

١٤ – لا يمكن إغفال الشواهد التي قيل فيها بحذف حرف العطف من أجل تحكم فريق برأيه، لكن الفيصل في الحذف هو فهم المعنى كما قيده المحققون، وإلا كان ضربًا من التخمين غير المقبول.

١٥ – الأولى قبول القول بحذف لام الأمر في القرآن في الموضع الذي لا يضاد المعنى.

أسأل الله – عز وجل – أن تكون تلك الدرسة لبنة نافعة تضم إلى تلك الدراسات التي خصصت لدراسة ظاهرة الحذف، والله الهادي إلى سواء السبيل.

ثبت المصادر

(١) إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر للعلامة أحمد بن محمد البنا الدمياطى ١١١٧هـ، تح د. شعبان محمد إسماعيل ، عالم الكتب . ط١ ، ١٤٠٧ هـ . ١٩٨٧م.

(٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسى- تح د/ رجب عثمان - الخانجى.

(٣) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري- للقسطلاني ت ٩٢٣هـ، المطبعة الأميرية بمصر.

(٤) الإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي ت ٦٩٥هـ- د. عبد الله البركاتي، د. محسن العميري- ط معهد البحوث العلمية وإحياء التراث - جامعة أم القرى .

(٥) أسرار العربية للأنبارى- تح/ محمد بهجة البيطار- مطبوعات المجمع العلمى بدمشق.

(٦) الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي، تح/ عبد الإله نبهان وآخر - مجمع اللغة بدمشق.

(٧) إصلاح المنطق لابن السكيت، تح/ أحمد شاكر- عبد السلام هارون- دار المعارف.

(٨) الأصمعيات- تح/ أحمد شاكر- وعبد السلام هارون، دار المعارف، ط ٧، ١٩٩٣م.

(٩) إعراب القراءات الشواذ للعكبري تح/ محمد عزوز- عالم الكتب- ط ١، ١٤٠٧هـ.

(١٠) إعراب القرآن للنحاس- تح د/ زهير زاهد، عالم الكتب- بيروت، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م.

(١١) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث لأبي البقاء العكبري، تح د/ عبد الحميد هنداوي- مؤسسة المختار للنشر والتوزيع – القاهرة ، ط ١، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

(١٢) الإغفال لأبي علي الفارسي تح د/ عبد الله الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي – أبو ظبي.

(١٣) أمالي ابن الشجري، تح د/ محمود الطناحى، مكتبة الخانجى- ط١، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

(١٤) الأمالي لأبي علي القالي- دار الكتب- بيروت- لبنان.

(١٥) أمالي المرتضي، تح/ محمد أبو الفضل – دار إحياء الكتب العربية.

(١٦) الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب لابن عَدْلان الموصلي ت ٦٦٦هـ، تح د/ حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط ٢، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

(١٧) الإنصاف فى مسائل الخلاف لأبى البركات الأنبارى ، تح/ محمد محى الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية – بيروت ١٤٠٧ – ١٩٨٧ .

(١٨) إيضاح الوقف والابتداء لأبي بكر بن لأنباري- تح/ محي الدين رمضان- مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق- ١٣٩١هـ، ١٩٧١م.

(١٩) باهر البرهان فى معانى مشكلات القرآن للغزنوي ت بعد ٥٥٣هـ، تح. سعاد بنت صالح بن سعيد بابقي ، ط جامعة أم القرى.

(٢٠) البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، تح/ عادل عبد الموجود، وعلي معوض- دار الكتب العلمية- بيروت – ط ١ ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

(٢١) البخلاء للجاحظ، تح د/ طه الحاجري – دار المعارف ، الطبعة السابعة.

(٢٢) البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ، تح د/ عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي– بيروت– ط١، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٦ م .

(٢٣) بغية الوعاة للسيوطي، تح/ محمد أبو الفضل– المكتبة العصرية.

(٢٤) البيان في غريب إعراب القرآن لأبى البركات الأنبارى – تح د/ طه عبد الحميد طه – الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(٢٥) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة – تح/ إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.

(٢٦) التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء، تح/علي محمد البجاوي– دار إحياء الكتب العربية.

(٢٧) تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب للأعلم الشنتمري– تح د/ زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة– ط٢.

(٢٨) تحفة الأقران في ما قرئ بالتثليث من حروف القرآن لأبي جعفر الرعيني ت٧٧٩هـ، تح د.علي حسين البواب– كنوز أشبيليا– ط ٢، ١٤٨٢هـ– ٢٠٠٧م.

(٢٩) التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري، دار الكتب العلمية، ط ١، ٢٠٠٠م.

(٣٠) تفسير البيضاوي– تح/ محمد المرعشلي، دار إحياء التراث العربي– بيروت، ١٤١٨هـ .

(٣١) تفسير الطبري – تح/ أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة– ط ١، ١٤٢٠هـ– ٢٠٠٠م.

(٣٢) تفسير القرطبي تح/ أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش دار الكتب المصرية – القاهرة – ط٢، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م.

(٣٣) التمام في تفسير أشعار هذيل لابن جني، تح د. أحمد ناجي القيسي وآخرين، مطبعة العاني – بغداد، ط ١ – ١٣٨١هـ – ١٩٦٢م.

(٣٤) تمهيد القواعد لناظر الجيش تح / مجموعة من أساتذة جامعة الأزهر – دار السلام ، ط ١ – ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م .

(٣٥) توجيه اللمع لابن الخباز، تح أ د. فايز دياب ، دار السلام للطباعة – ط١، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.

(٣٦) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي – تح د/ عبد الرحمن سليمان، دار الفكر العربي – القاهرة ط١، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م .

(٣٧) الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ، تح د/ فخر الدين قباوة ، والأستاذ/ محمد نديم فاضل – دار الكتب العلمية – بيروت ، ط ١ ، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م.

(٣٨) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير لمحمد عرفه الدسوقي، تح/ محمد عليش– دار الفكر– بيروت.

(٣٩) حاشية الشِّهابِ على تفسير البيضاوي ، دار صادر – بيروت .

(٤٠) حاشية الصبان على شرح الأشمونى – دار الكتب العلمية بيروت– لبنان.

(٤١) الحجة للقراء السبعة لأبى على الفارسى – تح / بدر الدين قهوجى ، وآخر– دار المأمون للتراث – ط ١ ، ١٤٢٣ هـ / ١٩٩٢ م .

(٤٢) الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل – تح/ سعيد عبد الكريم سعودي– دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت.

(٤٣) الحلل في شرح أبيات الجمل للبطليوسي- تح د/ مصطفى إمام، الدار المصرية للطباعة والنشر.

(٤٤) الحماسة البصرية، تح/ مختار الدين أحمد - عالم الكتب – بيروت.

(٤٥) خزانة الأدب للبغدادي ، تح / عبد السلام هارون – الخانجي .

(٤٦) الخصائص لابن جني ، تح / محمد علي النجار ، عالم الكتب - بيروت .

(٤٧) الدر المصون للسمين الحلبي ت ٧٥٦هـ - تح د/ أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

(٤٨) ديوان الأسود بن يعفر، صنعة/ نوري حمودي القيس، ط وزارة الثقافة والإعلام- العراق.

(٤٩) ديوان الأعشى، تح د/ محمد حسين – المطبعة النموذجية.

(٥٠) ديوان أمية بن أبي الصلت، تح/ سجيع الجبيلي – دار صادر.

(٥١) ديوان توبة بن الحمير- تح د. خليل العطية، دار صادر، ط ١، ١٩٩٨م .

(٥٢) ديوان جميل بثينة – دار صادر ، بيروت.

(٥٣) ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت، تح د/ نعمان طه- مكتبة الخانجي بالقاهرة.

(٥٤) ديوان ذي الرمة بشرح الباهلي، تح د/ عبد القدوس أبو صالح- مؤسسة الإيمان- بيروت، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

(٥٥) ديوان الراعي النميري، تح/ راينهرت فايبرت- ط فرانتس ستاينر بفيسبادن، بيروت ١٤٠١هـ - ١٩٨٠م.

(٥٦) ديوان طرفة بن العبد بشرح الأعلم الشنتمري- تح/ درية الخطيب، ولطفي الصقال- إدارة الثقافة والفنون بالبحرين- المؤسسة العربية بيروت.

(٥٧) ديوان عدي بن زيد العبادي، تح/ محمد جبار المعيبد– وزارة الثقافة– بغداد ١٩٦٥م.

(٥٨) ديوان عمر بن أبي ربيعة ، تح د/ فايز محمد، دار الكتاب العربي – بيروت ، ط ٢، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٦ م.

(٥٩) ديوان القطامي– تح د/ إبراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب، دار الثقافة– بيروت، ١٩٦٠م.

(٦٠) ديوان الكميت بن زيد الأسدي– تح د/ محمد نبيل طريفي، دار صادر.

(٦١) ديوان لبيد – اعتنى به / حمدو طمّاس، دار المعرفة، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.

(٦٢) ديوان الهذليين – دار الكتب المصرية ١٩٩٥ م .

(٦٣) روح المعاني للآلوسي – دار إحياء التراث العربي – بيروت.

(٦٤) الروض الأنف للسهيلي ، تح/ عبد الرحمن الوكيل– دار الكتب الإسلامية، القاهرة.

(٦٥) السبعة فى القراءات لابن مجاهد ٣٢٤ هـ ، تح د/ شوقى ضيف . دار المعارف . ط٢.

(٦٦) السنن الصغرى للنسائي – تح/ عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية– حلب، ط ٢، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

(٦٧) شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي – تح د/ محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر ، القاهرة – ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م.

(٦٨) شرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبي علي الفارسي– تح د/ محمود الطناحي– مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.

(٦٩) شرح أبيات مغنى اللبيب لعبد القادر البغدادى ، تح/ عبد العزيز رباح . أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث . ط١ ، ١٣٩٣هـ .١٩٧٣ م .

(٧٠) شرح أشعار الهذليين لأبى سعيد السكرى – تح/ عبد الستار أحمد فراج – مكتبة دار التراث – ط ثانية ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م .

(٧١) شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، دار الكتب العلمية بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م.

(٧٢) شرح التسهيل لابن مالك– تح د/ عبد الرحمن السيد وآخر– هجر للطباعة والنشر.

(٧٣) شرح جمل الزجاجى لابن عصفور– تح د/ صاحب أبو جناح، منشورات وزارة الثقافة– الجمهورية العراقية.

(٧٤) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ت٤٢١هـ ، نشره / أحمد أمين ، عبد السلام هارون– دار الجيل . بيروت ، ط١، ١٤١١هـ – ١٩٩١م.

(٧٥) شرح ديوان الفرزدق– إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني– مكتبة المدرسة، ط١، ١٩٨٣م.

(٧٦) شرح الرضى على الكافية– تح د/ يوسف عمر– منشورات جامعة قاريونس– ١٩٧٨م.

(٧٧) شرح الكافية الشافية لابن مالك– تح د. عبد المنعم أحمد هريدى– دار المأمون للتراث.

(٧٨) شرح مسند أبي حنيفة للملا الهروي القاري ت ١٠١٤هـ، تح / خليل محيي الدين – دار الكتب العلمية، بيروت – ط ١، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

(٧٩) شرح المفصل لابن يعيش – دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.

(٨٠) شرح النووي على صحيح مسلم – دار إحياء التراث العربي – بيروت.
(٨١) شعر الأخطل صنعة السكري، تح د/ فخر الدين قباوة – دار الفكر المعاصر– بيروت، دار الفكر – دمشق.
(٨٢) شعر عمرو بن أحمر الباهلي– جمعه د/ حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة بدمشق.
(٨٣) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك – تح د. طه محسن– مكتبة ابن تيمية.
(٨٤) الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس، تعليق / أحمد بسج ، منشورات بيضون، ط ١، ١٤١٨هـ–١٩٩٧م.
(٨٥) صحيح البخاري، تح د. مصطفى البغا، دار ابن كثير– بيروت، ط ٣، ١٤٠٧هـ– ١٩٨٧م.
(٨٦) صحيح البخاري بشرح الكرماني – دار إحياء التراث العربي ، بيروت.
(٨٧) صحيح مسلم ، تح/ محمد فؤاد عبد الباقي – دار إحياء التراث العربي.
(٨٨) ضرائر الشعر لابن عصفور– تح/ السيد إبراهيم، دار الأندلس للطباعة – ط١، ١٩٨٠م.
(٨٩) علل النحو للوراق ت ٣٨١هـ، تح/ محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد – الرياض ، ط ١، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.
(٩٠) العمدة في محاسن الشعر وآدابه لابن رشيق ت ٤٦٣ هـ، تح. محمد محيي الدين عبد الحميد – دار الجيل، ط ٥، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.
(٩١) عمدة القاري شرح صحيح البخاري لِلْعَيْنِى ت ٨٥٥هـ، دار إحياء التراث العربي– بيروت.

(٩٢) غرائب التفسير وعجائب التأويل للكرماني ت ٥٠٥ هـ، تح د/ شمران العجلي، دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة، مؤسسة علوم القرآن - بيروت.

(٩٣) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب للطيبي ٧٤٣هـ، تح/ مجموعة من الباحثين، ط جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ط ١، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.

(٩٤) الفاخر للمفضل بن سلمة، تح/ عبد العليم الطحاوي- دار إحياء الكتب العربية.

(٩٥) الفصول المفيدة في الواو المزيدة للعلائي ت٧٦١هـ، تح د/ حسن الشاعر - دار البشير - عمان.

(٩٦) القطع والائتناف لأبي جعفر النحاس- تح د. عبد الرحمن المطرودي- دار عالم الكتب، الرياض- ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

(٩٧) الكامل للمبرد، تح/ محمد أبو الفضل، دار الفكر العربي، ط ٣، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

(٩٨) الكشف والبيان عن تفسير القرآن للثعلبي ت٤٢٧هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

(٩٩) الكشاف للزمخشري - تح / عبد الرزاق المهدي - دار إحياء التراث العربي - بيروت .

(١٠٠) اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري ، تح / غازي مختار طليمات ، وعبد الإله نبهان - دار الفكر - دمشق ، ط ١ ، ١٩٩٥ م .

(١٠١) ليس فى كلام العرب لابن خالويه ، تح / أحمد عبد الغفور عطار - دار مصر للطباعة.

(١٠٢) ما فهم على غير وجهه من كتاب سيبويه- لأستاذنا الدكتور/صبحي عبد الحميد – دار الطباعة المحمدية، ط ١، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

(١٠٣) ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيرواني ت ٤١٢هـ، تح د. رمضان عبد التواب، د. صلاح الدين الهادي- دار العروبة، الكويت.

(١٠٤) مجاز القرآن لأبى عبيدة – تح د. محمد فؤاد سزكين – مكتبة الخانجى .

(١٠٥) المحتسب لابن جنى – تح/ على النجدى ناصف ، د/ عبد الفتاح شلبى – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية،١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

(١٠٦) المحرر الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز لابن عطية الأندلسى- تح/ عبد السلام عبد الشافى محمد- دار الكتب العلمية- بيروت.

(١٠٧) مختصر فى شواذ القرآن لابن خالويه – مكتبة المتنبى .

(١٠٨) المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تح/ محمد كامل بركات، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي- جامعة أم القرى، ط ٢، ١٤٢٢ هـ- ٢٠٠١م.

(١٠٩) مسند الإمام أحمد، تح/ أحمد شاكر، دار الحديث بالقاهرة- ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

(١١٠) مشكل إعراب القرآن لمكي، تح د/ حاتم صالح الضامن- مؤسسة الرسالة – بيروت.

(١١١) معانى القرآن للأخفش- تح د/ هدى قراعة- ط الخانجي، القاهرة، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.

(١١٢) معاني القرآن للفراء ، تح / محمد على النجار وآخرين – عالم الكتب .

(١١٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج – تح / عبد الجليل شلبي، عالم الكتب – بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .

(١١٤) الموشح للمرزباني، تح / على محمد البجاوى . دار نهضة مصر- ١٩٦٥م .

(١١٥) مصابيح الجامع الصحيح للدماميني ت ٧٢٧هـ، تح / نور الدين طالب – ط وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – قطر، ط ١ ، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.

(١١٦) معجم المفسرين لعادل نويهض – مؤسسة نويهض الثقافية، لبنان- ط٣، ١٩٨٨م.

(١١٧) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام تح د. مازن المبارك ، محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، ط ٦ – ١٩٨٥م.

(١١٨) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الألفية للشاطبي ٧٩٠ هـ، تح/ مجموعة من أساتذة جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي- جامعة أم القرى ط ١.

(١١٩) المقتضب للمبرد، تح أ/ محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ط ٣ ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

(١٢٠) مقطعات مراثٍ لابن الأعرابي٢٣١هـ- تح. محمد حسين الأعرجي، منشورات مجلة اللغة والأدب- الجزائر، عدد ٢ – ١٩٩٤م.

(١٢١) منار الهدى في بيان الوقف والابتدا للاشموني، تح/ عبد الرحيم الطرهوني، دار الحديث – القاهرة.

(١٢٢) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ليحيى بن حمزة العلوي ت ٧٤٩هـ، تح د/ هادي عبد الله ناجي، مكتبة الرشد، ط ١ ، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

(١٢٣) نتائج الفكر في النحو للسهيلي، تح د/ محمد إبراهيم البنا- دار الرياض للنشر والتوزيع.

(١٢٤) **النشر في القراءات العشر لابن الجزري- تح/ علي الضباع- المطبعة التجارية الكبرى.**

(١٢٥) **نظرات في تحقيق الدور المصون في علوم الكتاب المكنون، د/ محمد المحرصاوي، مستل من مجلة كلية اللغة العربية بالقاهرة، عدد ٢٣، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.**

(١٢٦) **النكت في القرآن الكريم لابن فَضَّال المجاشعي ت ٤٧٩هـ ، تح د/ عبد الله عبد القادر الطويل - دار الكتب العلمية – بيروت.**

(١٢٧) **نور القبس المختصر من المقتبس- اليغموري ت ٦٧٣هـ ، تح/ رودلف زلهايم، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٦٤م - ١٣٨٤هـ.**

(١٢٨) **همع الهوامع للسيوطي – تح/ عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية – مصر.**